الدرر النجفية

من الملتقطات اليوسفية

تأليف

العلامة المحدث الفقيه الشيخ يوسف بن أحمد البحراني

صاحب الحدائق الناضرة

المتوفى سنة ١١٨٦ هـ

المجلد الرابع

بسم الله الرحمن الرحیم

الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه

نویسنده:

یوسف بن احمد بن ابراهیم بحرانی آل عصفور

ناشر چاپی:

دار المصطفی صلی الله علیه و آله لإحیاء التراث

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه المجلد ۴

اشاره

نام کتاب: الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه موضوع: فقه استدلالی نویسنده: بحرانی، آل عصفور، یوسف بن احمد بن ابراهیم تاریخ وفات مؤلف: ۱۱۸۶ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۴ ناشر: دار المصطفی لإحیاء التراث تاریخ نشر: ۱۴۲۳ ه ق نوبت چاپ: اول مکان چاپ: بیروت- لبنان محقق/ مصحح: گروه پژوهش دار المصطفی لإحیاء التراث

ص: ۱

اشاره

ص: ۲

ص: ۳

ص: ۴

ص: ۵

ص: ۶

ص: ۷

۶۷ دره نجفیه فی حکم فضلات الإنسان من ریقه و عرقه و نحوهما

اشاره

من المشهورات الشائعه و المذکورات الذائعه تحریم فضلات الإنسان من ریقه و عرقه و دموعه و نحوها، فلو وقع شی ء من هذه فی مائع حرم أکله، و لو عضّ علی فاکهه و نحوها بحیث تعدّت رطوبه فمه إلی ذلک المکان حرم، و نحو ذلک.

حتی إنّ بعض المعاصرین ادّعی اتفاق الأصحاب و الأخبار علی هذا الحکم، حیث إنّه سئل عن العرق المتساقط فی مرق اللحم و نحوه، فکتب فی الجواب:

(فأمّا تحریم الإنسان و کل شی ء منه أکلا و شربا فلا أعلم أحدا من المتقدمین و المتأخرین خالف فی ذلک، و مناطیق (۱) الأخبار مصرحه بذلک، و لا أعلم أحدا استثنی من ذلک العرق المختلط بالمرق، علی أن المستثنی علیه البیان و إقامه البرهان، و نحن باقون علی عموم الحکم حتی یثبت المزیل، و اللّه الهادی إلی سواء السبیل) انتهی.

أقول: أمّا ما ادّعاه من اتفاق الفقهاء علی ذلک فإنه لا یخفی علی من راجع کتبهم أنه لم یصرح أحد منهم بهذه المسأله، و إنّی بعد التتبع التام لم أقف لأحد فیها علی کلام، لأنّ محلّها اللائق بها هو کتاب المطاعم و المشارب الموضوع لبیان ما یحلّ و یحرم، و قد ذکروا فیه جمله المحرّمات، و لم یتعرضوا لهذه المسأله لا تصریحا و لا إشاره.

۱- من «ح» و فی «ق»: و مناطق.

ص: ٨

إلاـ إنّه يظهر من عبارات جمله من المتأخّرين فى مطاوى أبحاث كتاب الصوم ذلك- كما نقلنا ذلك فى كتابنا (الحـدائق الناضـره فى أحكام العتره الطاهره) (١)، وفّق اللّه تعالى لإتمامه- كشيخنا الشهيد الثانى (٢) و المحقق الأردبيلى (٣).

و المحقق المـذكور بعـد أن نقـل عنهم ذلـك اعترف بأنّه لم يقف لهم على دليل، و كرر ذلك فى غير موضع، فقال- بعـد الكلام فى ريق الإنسان نفسه-: (و أمّا ريق غيره فقالوا أيضا: إنّه حرام. و ما أعرف دليلهم، و ما رأيت دليل تحريم فضلات الحيوان) (۴) انتهى.

و به يظهر لک ما فى كلام المعاصر- سلّمه اللّه- من أنه لا يعلم أحدا من المتقدّمين و المتأخرين خالف فى ذلك، و أمّا ما ادّعاه من الأخبـار فهو عجيب و أىّ عجيب! حيث إنّ الأـمر بـالعكس كمـا لاـ يخفى على الموفّق المصـيب، و سـيظهر لک إن شاء اللّه تعالى فى المقام.

و بـالجمله، فـإنى لاـ أعرف لهم دليلاـ إلّا أن يـدّعوا كون هـذه الأشـياء من الخبائث، و هو على إطلاقه ممنوع؛ لما سـتعرف من دلاله الأخبار صريحا على حلّ الريق و الدمع.

أخبار حليّه لعاب الإنسان و نحوه

و الذى وقفت عليه من الأخبار المتعلّقه بهذه المسأله؛ منها ما رواه ثقه الإسـلام فى (الكافى) فى الصـحيح إلى الحسن بن زياد الصـيقل قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السّلام يقول: «مرّت امرأه مدنيّه برسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و هو يأكل، و هو جالس على

١- الحدائق الناضره ١٣: ٧٩- ٨٠.

٢- مسالك الأفهام ٢: ٣٢.

٣- مجمع الفائده و البرهان ۵: ٢٨.

۴- مجمع الفائده و البرهان ۵: ٢٩.

ص: ۹

الحضيض (۱)، فقالت: يا محمد، إنك لتأكل أكل العبد».

إلى أن قال: «فقالت: ناولنى لقمه من طعامك. فناولها، فقالت: لا و الله إلّا الذى فى فمك. فأخرج رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله اللقمه من فمه فناولها، فأكلتها».

قال أبو عبد اللّه عليه السّلام: «فما أصابها داء حتى فارقت الدنيا» (۲).

و ما رواه فى (الكافى) أيضا فى باب الإشاره و النص على أبى جعفر الثانى عليه السّلام، فى حديث طويل يتضمن إنكار إخوه الرضا عليه السّلام و عمومته للجواد عليه السّلام بعد ولادته؛ حيث إنه حائل اللون، و طلب القافه ليلحقوه بأبيه. قال على بن جعفر رضى اللّه عنه راوى الحديث: فقمت فمصصت ريق أبى جعفر عليه السّلام، ثمّ قلت: أشهد أنك إمامى عند اللّه (۳).

و فعل على بن جعفر ذلك بمحضر الرضا عليه السّلام، فتقريره عليه و عدم إنكاره ذلك أظهر ظاهر فى الجواز.

و روى الشيخ فى (التهذيب) فى الصحيح عن أبى ولّاد الحنّاط قال: قلت لأبى عبد اللّه عليه السّلام: إنى اقبّل بنتا لى صغيره و أنا صائم، فيدخل فى جوفى من ريقها شى ء. قال: فقال لى: «لا بأس، ليس عليك شى ء» (۴).

و روى أيضا فى الكتاب المذكور فى الموثق عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبد اللّه عليه السّلام: الصائم يقبّل؟ قال: «نعم، و يعطيها لسانه تمصّه» (۵).

۱- الحضيض: القرار من الأرض عند منقطع الجبل. الصحاح ۳: ۱۰۷۱- حضض.

۲- الكافى ۶: ۲۷۱/ ۲، باب الأكل متكئا، وسائل الشيعه ۲۴: ۲۵۵، أبواب آداب المائده، ب ۸، ح ۲.

۳- الكافى ۱: ۳۲۲- ۳۲۳/ ۱۴، باب الإشاره و النص على أبى جعفر الثانى عليه السّلام.

۴- تهذيب الأحكام ۴: ۳۱۹/ ۹۷۶، وسائل الشيعه ۱۰: ۱۰۲، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ۳۴، ح ۱.

۵- تهذيب الأحكام ۴: ۳۱۹/ ۹۷۴، وسائل الشيعه ۱۰: ۱۰۲، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ۳۴، ح ۲.

ص: ۱۰

و روی فیه أیضا عن علی بن جعفر عن أخیه موسی علیه السّلام قال: سألته عن الرجل الصائم أله أن یمص لسان المرأه و تفعل المرأه ذلک؟ قال: «لا بأس» (۱).

و روی السید السعید رضی الدین بن طاوس قدّس سرّه فی کتاب (الملهوف علی قتلی الطفوف) عن الصادق علیه السّلام: «إن زین العابدین علیه السّلام بکی علی أبیه أربعین سنه، صائما نهاره، قائما لیله، فإذا کان وقت إفطاره أتاه غلامه بطعامه و شرابه، فیقول: قتل أبو عبد اللّه جائعا، قتل أبو عبد اللّه عطشانا، [و] یبکی حتی یبلّ طعامه بدموعه، و یمزج شرابه بدموعه، فلم یزل [کذلک] حتی لحق اللّه عزّ و جلّ» (۲).

و قد تقدّم فی سابق هذه الدره فی حدیث سلیم بن قیس أن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله وضع رأس علی علیه السّلام فی حجره، و تفل فی فیه و قال: «اللهم املأ جوفه علما و فهما و حکما» (۳)، و الکتاب المذکور من الاصول المعتمده.

و قد نقل ثقه الإسلام فی (الکافی) جمله من روایاته، و من ذلک صحیحه الحلبی، أو حسنته علی المشهور بابراهیم بن هاشم، عن أبی عبد اللّه علیه السّلام، أنه سئل عن المرأه یکون لها الصبی و هی صائمه، فتمضغ له الخبز تطعمه؟ فقال: «لا بأس» (۴).

و التقریب فیها أن الظاهر أنه لا خلاف و لا إشکال فی عدم جواز إطعام الصبی الطعام المحرّم؛ لأنّ الصبی و إن کان غیر مکلّف إلا إنّ التکلیف هنا یتوجه للفاعل به ذلک؛ فلو کان الأمر کما یدّعونه من التحریم فی أمثال ذلک لما سوّغ الإمام علیه السّلام لها ذلک. و بذلک یظهر لک ما فی حکمهم بالتحریم علی الإطلاق.

نعم، ربّما یمکن القول بذلک فی مثل المخاط و البلغم، بناء علی کونه من

۱- تهذیب الأحکام ۴: ۳۲۰/ ۹۷۸، وسائل الشیعه ۱۰: ۱۰۲، أبواب ما یمسک عنه الصائم، ب ۳۴، ح ۳.

۲- اللهوف فی قتلی الطفوف: ۱۲۱.

۳- کتاب سلیم بن قیس: ۲۰۰.

۴- الکافی ۴: ۱۱۴/ ۱، باب فی الصائم یذوق المرق ..

ص: ۱۱

الخبائث، و حينئذ فيرجع الأمر إلى أن التحريم من حيث كونه من الخبائث لا من حيث كونه من فضله الإنسان. على أن الحكم بذلك فيما ذكرناه أيضا لا يخلو من إشكال.

نعم، يبقى الكلام هنا فى روايتى أبى بصير و على بن جعفر المتقدمتين، و مثلهما صحيحه أبى ولّاد؛ من حيث دلالتها على عدم إفطار الصائم بمصّ لسان زوجته أو زوجه، فإن ظاهر الأصحاب أن ذلك موجب للإفطار.

و جمله منهم أجابوا عن روايتى أبى بصير و على بن جعفر بأنّ تجويز الامتصاص لا يستلزم الازدراد (۱). و فيه أن صحيحه أبى ولاد صريحه فى أنه يدخل فى جوفه من ريقها، مع أنه عليه السّلام قال: «لا بأس، ليس عليك شى ء».

و أما ما أجاب به بعضهم عن الصحيحه المذكوره من الحمل على أن يبلع شيئا من ريقها من غير شعور و تعمّد (۲)، ففيه أنهم قد صرّحوا بأنه (۳) لو وضع فى فمه شيئا من المفطرات عبثا و لعبا، ثمّ ابتلعه بغير اختيار، فإنه يبطل صومه، بخلاف ما لو كان وضعه لغرض صحيح شرعى، فإنه لا يبطل (۴)، و ما نحن فيه من قبيل الأول. و حينئذ فلا فرق فى حصول الإبطال بين تعمّد ابتلاعه و لا عدمه.

و بالجمله، فإن الأخبار المذكوره مع اتفاقها على الحكم المذكور لا معارض لها إلّا بعض العمومات التى يمكن تخصيصها بهذه الأخبار، و الخروج عن ظاهرها بغير معارض مجازفه. و إلى ما ذكرنا يميل كلام المحقق المولى الأردبيلى قدّس سرّه (۵)، و الاحتياط ممّا لا ينبغى تركه، و اللّه العالم.

۱- الدروس ۱: ۲۷۸، مسالك الأفهام ۲: ۳۴.

۲- منتهى المطلب ۲: ۵۶۳.

۳- من «ح»، و فى «ق»: به.

۴- مسالك الأفهام ۲: ۳۲.

۵- مجمع الفائده و البرهان ۵: ۱۲۱- ۱۲۳.

ص: ۱۲

ص: ۱۳

۶۸ دره نجفیه فی تحقیق معنی العداله

اشاره

روی الصدوق- عطّر اللّه مرقده- فی (الفقیه) (۱) فی الصحیح، و الشیخ قدّس سرّه فی (التهذیب) (۲) عن عبد اللّه بن أبی یعفور قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السّلام: بما تعرف عداله الرجل من المسلمین حتی تقبل شهادته لهم و علیهم؟ فقال: «أن یعرفوه بالستر و العفاف، و کفّ البطن و الفرج و الید و اللسان، و یعرف باجتناب الکبائر التی أوعد الله علیها النار، من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدین و الفرار من الزحف و غیر ذلک. و الدلاله علی ذلک کلّه أن یکون ساترا لجمیع عیوبه، حتی یحرم علی المسلمین تفتیش ما وراء ذلک من عثراته و عیوبه، و یجب علیهم تزکیته و إظهار عدالته فی الناس، و یکون منه التعاهد للصلوات الخمس فإذا واظب علیهن و حفظ مواقیتهن بحضور جماعه المسلمین، و أن لا یتخلّف عن جماعتهم فی مصلّاهم إلّا من علّه».

(الفقیه): «فإذا کان کذلک لازما لمصلّاه عند حضور الصلوات الخمس- فإذا سئل عنه فی قبیلته و محلّته قالوا: ما رأینا منه إلّا خیرا- مواظبا علی الصلوات، متعاهدا لأوقاتها فی مصلّاه، فإن ذلک یجیز شهادته و عدالته بین المسلمین».

۱- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۲، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۲- تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۲، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱- ۲.

ص: ۱۴

(ش) (۱): «ذلک أنّ الصلاه ستر و کفاره للذنوب».

(الفقيه): «و ليس يمكن الشهاده على الرجل بأنّه يصلّى إذا كان لا يحضر مصلّاه، و لا يتعاهد جماعه المسلمين، و إنما جعل الجماعه و الاجتماع إلى الصلاه لكى يعرف من يصلّى ممّن لا يصلّى، و من يحفظ مواقيت الصلاه ممن يضيّع».

(ش): «و لو لا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأنّ من لا يصلّى لا صلاح له بين المسلمين».

(التهذيب): «لأنّ الحكم جرى من اللّه و رسوله بالحرق فى جوف بيته».

(الفقيه): «فإن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله هم بأن يحرق قوما فى منازلهم لتركهم الحضور لجماعه المسلمين، و قد كان فيهم من يصلّى فى بيته، فلم يقبل منه ذلك. و كيف تقبل شهاده أو عداله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عزّ و جلّ و من رسوله صلّى اللّه عليه و آله فيه بالحرق فى جوف بيته بالنار؟».

(ش): «و قد كان يقول رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: لا صلاه لمن لا يصلّى فى المسجد مع المسلمين إلّا من عله».

(التهذيب): «و قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: لا غيبه لمن صلّى فى بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين وجب على المسلمين غيبته، و سقطت بينهم عدالته، و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذّره، فإن حضر جماعه المسلمين و إلّا احرق عليه بيته. و من لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته و ثبتت عدالته بينهم».

أقول: تحقيق الكلام فى هذا الخبر الشريف يقتضى بسطه فى مقامات:

الأول: العداله لغه و اصطلاحا

اشاره

اعلم أن العداله- لغه- مأخوذه من العدل، و هو القصد فى الامور، ضد

۱- هذه العلامه تذكر فى كتب الحديث للإشاره إلى اشتراك جميع المصادر- المذكوره فى صدر الحديث- فى اللفظ، انظر معجم الرموز و الإشارات: ۱۳۱.

ص: ۱۵

الجور (۱). و قیل: من العداله، بمعنی الاستواء و الاستقامه، کما یقال: هذا عدل هذا، أی مساو له، و اعتدل الشیئان، أی استویا (۲). و ظنّی أن الأوّل أقرب.

العداله فی اصطلاح الحکماء

و فی اصطلاح أرباب الحکمه و أهل العرفان هی: تعدیل القوی النفسانیه و تقویم أفعالها، بحیث لا یغلب بعضها علی بعض (۳).

و توضیح ذلک أن للنفس الإنسانیه قوه عاقله هی مبدأ الفکر و التمییز و الشوق إلی النظر فی الحقائق و التأمل فی الدقائق، و قوه غضبیه هی مبدأ الغضب و الجرأه لدفع المضار و الإقدام علی الأهوال و الشوق إلی التسلط علی الرجال، و قوه شهویه هی مبدأ طلب الشهوات (۴) و اللذات من المآکل و المشارب و المناکح و سائر الملاذ البدنیه و الشهوات الحسیه.

و هذه القوی متباینه جدا، فمتی غلب أحدها انقهرت الباقیتان، و ربّما أبطل بعضها فعل بعض، و الفضیله التسویه بتعدیل هذه القوی؛ لأنّ لکلّ من هذه القوی طرفی إفراط و تفریط: أمّا القوه العاقله فالسفاهه و البلاهه، و القوه الغضبیه التهور و الجبن، و القوه الشهویه الشره و خمود الشهوه. فالقوه العاقله یحصل من تعدیلها فضیله العلم و الحکمه، و القوه الغضبیه یحصل من تعدیلها فضیله الشجاعه، و القوه الشهویه یحصل من تعدیلها فضیله العفّه.

فإذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التی هی فی حاق الأوساط و تعادلت، حدثت عنها فضیله رابعه و ملکه راسخه هی أمّ الفضائل، و هی المعبر عنها بالعداله؛ فهی إذن- ملکه نفسانیه یصدر عنها المساواه فی الامور الصادره عن

۱- مجمع البحرین ۵: ۴۲۱- عدل.

۲- أجوبه الشیخ سلیمان الماحوزی: ۸۰.

۳- شرح المقاصد ۳: ۳۴۵، أجوبه الشیخ سلیمان الماحوزی: ۷۸.

۴- من «ح»، و فی «ق»: الشهوه.

ص: ۱۶

صاحبها. و تحت كل واحده من هذه (۱) الفضائل الثلاث المتقدمه فضائل اخرى، و كلّها داخله تحت العداله؛ فهی دائره الكمال و جماع الفضائل على الإجمال.

العداله فی اصطلاح الفقهاء

اشاره

و أمّا فی اصطلاح أهل الشرع الذی هو المقصود بالذات، فالمشهور بین أصحابنا المتأخّرین- عطّر اللّه مراقدهم- أنّها ملكه نفسانیه تبعث على ملازمه التقوى و المروءه (۲).

و احترزوا بالملكه عمّا لیس كذلك من الأحوال المنتقله بسرعه، كحمره الخجل، و صفره الوجل، بمعنى أنّ الاتصاف بالوصف المذكور لا بد أن یصیر من الملكات الراسخه التی یعسر زوالها.

اختلاف العلماء فی معنى التقوى

و اختلف كلامهم فی تحقیق التقوى، فقیل: هی اجتناب الكبائر و الصغائر من المكلّف الكامل العاقل. و نسبه الشهید الثانی قدّس سرّه (۳) إلى جماعه من أجلّاء الأصحاب- رضوان اللّه علیهم- كالشیخ المفید (۴)، و التقی أبی الصلاح الحلبی (۵)، و الفاضل محمد بن إدریس (۶)، و أبی الفضائل أمین الإسلام الطبرسی (۷)، و القاضی عبد العزیز بن البرّاج الطرابلسی (۸).

و قیل: هی (۹) اجتناب الكبائر كلّها و عدم الإصرار على الصغائر، أو عدم كونها

۱- من «ح».

۲- الدروس ۲: ۱۲۵.

۳- مسالك الأفهام ۱۴: ۱۶۶.

۴- أوائل المقالات (ضمن سلسله مؤلفات الشیخ المفید) ۴: ۸۳- ۸۴.

۵- الكافی فی الفقه: ۴۳۵.

۶- السرائر ۲: ۱۱۷.

۷- مجمع البیان ۳: ۵۱.

۸- المهذب ۲: ۵۵۶.

۹- من «ح».

ص: ۱۷

أغلب، فلا تقدح الصغيره النادره. و ألحقوا بها ما يؤول بالعرض و إن غايرها بالأصل، كترك المندوبات المؤدى إلى التهاون بالسنن فى أظهر الوجهين. و نسبه شيخنا البهائى- طيّب اللّه تعالى مرقده- فى (الحبل المتين) (۱) إلى الأصحاب.

تحقيق معنى الكبيره

و كذلك اختلفت أقوالهم فى تحقيق الكبائر على أقوال منتشره و آراء متعدّده، و الأقرب عندى منها هو ما توعّد اللّه عزّ و جلّ عليه النار فى (الكتاب) المجيد.

و يدلّ عليه أخبار مستفيضه؛ منها ما رواه ثقه الإسلام فى (الكافى) فى الصحيح عن الحسن بن محبوب قال: كتب معى بعض أصحابنا إلى أبى الحسن عليه السّلام يسأله عن الكبائر كم هى، و ما هى؟ فكتب: «الكبائر: من اجتنب ما وعد الله عليه النار كفّر الله عنه سيئاته إذا كان مؤمنا، و السبع الموجبات: قتل النفس الحرام، و عقوق الوالدين، و أكل الربا، و التعرب بعد الهجره، و قذف المحصنه، و أكل مال اليتيم، و الفرار من الزحف» (۲).

قال بعض مشايخنا المعاصرين- نوّر اللّه تعالى مراقدهم أجمعين-: (قوله عليه السّلام:

«و السبع الموجبات» (۳)، معناه: أنّها أكبر الكبائر و أشدها، حتى إنّها أوجبت النار لفاعلها. و من المستبين أن الإيجاب و الحتم أمر آخر فوق الإيعاد لا يتطرق إليه الإخلاف، بخلاف الوعيد المطلق، فإن إخلافه حسن، كما تقرر فى الكلام (۴). فهذه السبع لعظمها كانت أوجبت النار، فلا ينافى ما تضمّنه صدر الخبر من تفسيرها بما وعد اللّه عليه النار) (۵).

۱- لم نعثر عليه فى الحبل المتين، عنه فى العشره الكامله: ۲۴۷.

۲- الكافى ۲: ۲۷۶- ۲۷۷/ ۲، باب الكبائر.

۳- من «ح».

۴- منيه الممارسين: ۲۹۸.

۵- العشره الكامله: ۲۲۶- ۲۲۷.

ص: ۱۸

و منهـا مـا رواه فی الکتـاب المـذکور عن الحلبی عن أبی عبـد اللّه علیه السّـلام، فی قول اللّه عزّ و جـلّ إِنْ تَجْتَنِبُوا کَبٰائِرَ مٰا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُکَفِّرْ عَنْکُمْ سَیِّئٰاتِکُمْ (۱) قال:

«الکبائر (۲): التی أوجب الله عزّ و جلّ علیها النار (۳)» (۴).

و مثله فی (تفسیر العیاشی) عن کثیر النواء عن الباقر علیه السّلام (۵).

و منها صـحیحه ابن أبی یعفور المذکور، و قوله علیه السّلام فیها: «و یعرف باجتناب الکبائر التی أوعد الله علیها النار، من شرب الخمر» (۶) إلی آخر ما تقدّم.

و روی الثقه الجلیـل علی بن جعفر رضـی اللّه عنه فی کتابه عن أخیه موسـی علیه السّـلام قال: سألته عن الکبائر التی قال اللّه عزّ و جلّ إِنْ تَجْتَنِبُوا کَبٰائِرَ مٰا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُکَفِّرْ عَنْکُمْ سَیِّئٰاتِکُمْ وَ نُدْخِلْکُمْ مُدْخَلًا کَرِیماً (۷) قال: «التی أوجب الله علیها النار» (۸).

و أما الأخبار الـداله علی حصـرها فی عـدد مخصوص مثل ما رواه فی (الکافی) فی الحسن عن عبیـد بن زراره قال: سألت أبا عبـد اللّه علیه السّـلام عن الکبائر، فقال: «هنّ فی کتاب علی علیه السّـلام سـبع: الکفر، و قتل النفس، و عقوق الوالدین، و أکل الربا بعد البیّنه، و أکل مال الیتیم ظلما، و الفرار من الزحف، و التعرّب بعد الهجره». قال:

قلت: فهذا أکبر المعاصی؟ قال: «نعم» (۹)- الحدیث- و نحو هذه الروایه روایه أبی

۱- النساء: ۳۱.

۲- من «ح» و المصدر.

۳- فی «ق» بعدها: و ما رواه فی الکتاب المذکور عن أبی جمیله عن أبی عبد اللّه علیه السّـلام، فی قول اللّه عزّ و جلّ إِنْ تَجْتَنِبُوا کَبٰائِرَ مٰا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُکَفِّرْ عَنْکُمْ سَیِّئٰاتِکُمْ قال: الکبائر: التی أوجب اللّه علیها النار، و ما أثبتناه وفق «ح»، إذ أن هذا الحدیث ورد فی سنده کل من الحلبی و أبی جمیله.

۴- الکافی ۲: ۲۷۶/ ۱، باب الکبائر.

۵- تفسیر العیاشی ۱: ۲۶۵/ ۱۱۴.

۶- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۷- النساء: ۳۱.

۸- مسائل علی بن جعفر: ۱۴۹/ ۱۹۱.

۹- الکافی ۲: ۲۷۸/ ۸، باب الکبائر.

ص: ۱۹

بصیر (۱) المرویه فی الکتاب المذکور أیضا (۲)، و غیرها من الأخبار المختلفه زیاده و نقصانا، فقد أجاب عنها شیخنا المعاصر المتقدم ذکره بأن هذه الأخبار- مع تدافعها و احتیاجها فی أنفسها إلی التوفیق و التأویل- محموله علی التمثیل لا علی الحصر، أو علی أکبر ممّا تحتها أو أشد، علی حدّ ما قلناه فی معنی قوله فی صحیحه الحسن بن محبوب: «و السبع الموجبات: قتل النفس» إلی آخره.

أقول: و هو تأویل جیّد.

تحقیق معنی المروه

ثم إنّهم فسّروا المروه فی التعریف المذکور باتّباع محاسن العادات، و اجتناب مساوئها و ما ینفر عنه من المباحات، و یؤذن بخسّه النفس و دناءتها (۳) قال شیخنا المتقدم ذکره: (و لم ینهض لنا إلی الآن دلیل علی اعتبارها فی العداله، و یظهر لی أن أصل اعتبارها من العامّه (۴)، و اقتفاهم بعض أصحابنا غفله و اغترارا بظاهر اللفظ، حیث إنّه قد ورد فی بعض أخبارنا اعتبار ذلک فی العداله (۵)، لکن لا بالمعنی المذکور) انتهی.

أقول: ما ذکر قدّس سرّه من أنه لم ینهض له دلیل علی اعتبار قید المروه فی العداله ربّما أوهم بظاهره وجود دلیل علی العداله بهذا المعنی المذکور، و لیس کذلک؛ فإنّا لم نقف لذلک علی دلیل، بل الظاهر أن تفسیر العداله بهذا المعنی إنّما هو للعامه، و تبعهم فیه شیخنا العلّامه، و من تأخّر عنه، فإنّا لم نقف علیه فی کلام من تقدّم علیه، کما سیأتی نقل جمله من عبائرهم إن شاء اللّه تعالی.

و کیف کان، فالأخبار الوارده بأن النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یرکب الحمار العاری و یردف

۱- الکافی ۲: ۲۸۱/ ۱۴، باب الکبائر.

۲- من «ح».

۳- العشره الکامله: ۲۴۲.

۴- المغنی ۹: ۱۶۷.

۵- انظر الصفحه التالیه، الهامش: ۴.

ص: ۲۰

علیا علیه السّلام خلفه، و کان یحلب الشاه، و کان یخرج إلی الصلاه و هو (۱) یأکل خبزا قد غمسه فی اللبن (۲)، و نحو ذلک ممّا هو مناف للمروءه بتفسیرهم المتقدّم، أظهر ظاهر فی بطلان التفسیر المذکور.

و أمّا الخبر الذی أشار إلیه شیخنا المشار إلیه بقوله: (ورد فی بعض أخبارنا اعتبار ذلک فی العداله)، فهو ما روی عن أبی الحسن الرضا علیه السّلام، عن آبائه عن أمیر المؤمنین علیه السّلام قال: «قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من عامل الناس [فلم] (۳) یظلمهم، و حدّثهم فلم یکذبهم، و وعدهم فلم یخلفهم، فهو ممن کملت مروءته، و ظهرت عدالته، و وجبت اخوّته، و حرمت غیبته» (۴).

قال قدّس سرّه بعد ذکر الخبر المذکور: (فإن المروءه هاهنا لم تعتبر فیها إلا الخصال الثلاث، و هی واجبه. و قد کتبنا رساله شریفه فی وجوب الوفاء بالوعد) انتهی.

أقول: و قد روی الصدوق قدّس سرّه فی کتاب (معانی الأخبار) (۵) أخبارا فی تفسیر المروءه، و لیس فیها ما یدل علی شی ء من هذا المعنی الذی ذکروه بالکلّیه.

و کذا روی فی (الکافی) (۶) و (الفقیه) (۷) بعض من تلک الأخبار، ففی حدیث جویریه عن أمیر المؤمنین علیه السّلام قال: «و أما المروءه فإصلاح المعیشه».

و فی آخر عن الرضا علیه السّلام عن آبائه عن أمیر المؤمنین علیه السّلام قال: «قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: سته من المروءه؛ ثلاثه منها فی الحضر، و ثلاثه منها فی السفر؛ فأمّا التی فی الحضر فتلاوه القرآن و عماره المساجد و اتخاذ الإخوان، و أمّا التی فی السفر فبذل الزاد.

.)

۱- من «ح»

۲- انظر: مناقب آل أبی طالب ۱: ۱۹۰- ۱۹۱، و فیه: عبده أو غیره، بدل: علیا علیه السّلام، بحار الأنوار ۸۵: ۳۰.

۳- من المصدر، و فی النسختین: و لم.

۴- عیون أخبار الرضا علیه السّلام ۲: ۳۰/ ۳۴.

۵- معانی الأخبار: ۱۱۹، باب معنی الفتوه و المروءه، ح ۱، و ۲۵۷- ۲۵۸، باب معنی المروءه.

۶- الکافی ۸: ۲۰۲/ ۳۳۱

۷- الفقیه ۲: ۱۹۲/ ۸۷۷.

ص: ۲۱

و حسن الخلق و المزاح فی غیر معاصی الله» (۱).

و فی آخر عن الصادق علیه السّلام قال فیه: «المروءه- و اللّه- أن یضع الرجل خوانه بفناء داره. و المروءه مروتان: مروءه فی الحضر، و مروءه فی السفر؛ فأمّا التی فی الحضر فتلاوه القرآن و لزوم المساجد و المشی بین الإخوان فی الحوائج و النعمه تری علی الخادم تسر الصدیق و تکبت العدو، و أمّا فی السفر فکثره الزاد و طیبه و بذله و کتمانک علی القوم أمرهم بعد مفارقتک إیاهم و کثره المزاح فی غیر ما یسخط اللّه عزّ و جلّ» (۲) إلی غیر ذلک من الأخبار التی لم یتعرض فیها لما ذکروه بوجه.

و ذهب جمع من الأصحاب إلی أن العداله، عباره عن مجرّد الإسلام، و نقلوه (۳) عن ابن الجنید، و الشیخ فی أحد قولیه (۴)، و إلی هذا القول مال شیخنا الشهید الثانی (۵)، و نصره و أیده و استدلّ علیه، و تبعه فیه سبطه السیّد السند (۶)، و المحدّث الکاشانی (۷)، و الفاضل الخراسانی (۸).

و ذهب جمع من متأخّری المتأخّرین إلی أنّها عباره عن حسن الظاهر الذی هو عباره عن ظهور الصلاح فی الجمله (۹). و استندوا فی ذلک إلی صحیحه عبد اللّه بن أبی یعفور المذکوره (۱۰).

أقول: لا یخفی أن القولین الأولین قد وقعا فی طرفی الإفراط و التفریط؛ لأنّ

۱- عیون أخبار الرضا علیه السّلام ۲: ۲۷/ ب ۱۳، ح ۱۳، وسائل الشیعه ۱۱: ۴۳۶، ۴۳۷، أبواب آداب السفر، ب ۴۹، ح ۱۴.

۲- الفقیه ۲: ۱۹۲/ ۸۷۷.

۳- مسالک الأفهام ۱۳: ۴۰۰.

۴- الخلاف ۶: ۲۱۷- ۲۱۸/ المسأله: ۱۰.

۵- مسالک الأفهام ۱۳: ۴۰۳.

۶- مدارک الأحکام ۴: ۶۶- ۶۸.

۷- مفاتیح الشرائع ۳: ۲۶۱/ المفتاح: ۱۱۱۶.

۸- ذخیره المعاد: ۳۰۵، کفایه الأحکام: ۲۷۹.

۹- الوافی ۱۶: ۱۰۱۵.

۱۰- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

ص: ۲۲

العداله بالمعنی الأوّل- مع کونها لا تکاد توجد إلا فی المعصوم أو من قرب من مرتبته- لا یمکن الاطلاع علیها إلّا بعد مده مدیده و معاشره أکیده و تعمق شدید، و ربّما لا یتیسر أیضا، و بذلک (۱) ینسدّ القیام بالامور المشروطه بالعداله، مثل الجمعات و الجماعات و الشهادات و الفتاوی.

و أما العداله بالمعنی الثانی فقد انجر الأمر فیها إلی إثباتها للمخالفین من أعداء الدین، و النّصاب الذین هم أشد نجاسه من الکلاب (۲)، کما سیظهر لک- إن شاء اللّه تعالی- فی المقام.

و أمّا القول الثالث، فإنه عند التأمل التام فی کلام قائلیه یرجع إلی القول الثانی، کما سیظهر لک إن شاء اللّه تعالی. و لا ریب أنه هو الأقرب و الذی علیه العمل، لکن لا بالمعنی الذی ذکروه، بل بما سیأتی تحقیقه إن شاء اللّه تعالی.

اختلاف العلماء فی أن الأصل فی المسلم العداله أم لا

و من هذه الأقوال الثلاثه یظهر وجه الاختلاف الذی ذکروه فی أنه هل الأصل فی المسلم العداله، أو الفسق، أو التوقف؟

فذهب بعضهم إلی أن الأصل فیه العداله (۳). و هذا ممّا یتفرع علی تفسیر العداله بمجرد الإسلام، و یعرف مستنده من الأخبار الآتیه فی المقام الثانی، الداله علی ذلک.

۱- من «ح»، و فی «ق»: و من ذلک.

۲- علل الشرائع ۱: ۳۳۹- ۳۴۰/ ب ۲۲۰، ح ۱، وسائل الشیعه ۱: ۲۲۰، أبواب الماء المضاف و المستعمل، ب ۱۲، ح ۵.

۳- الخلاف ۶: ۲۱۸/ المسأله: ۱۰، منتهی المطلب ۴: ۲۰۴، المهذب البارع ۴: ۴۶۶، مسالک الأفهام ۹: ۱۱۴، مجمع الفائده و البرهان ۴: ۱۹۲، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۳، أبواب الشهادات، ب ۴۱، ذیل الحدیث: ۴.

ص: ۲۳

و ذهب آخرون إلی أن الأصل فیه الفسق استنادا إلی أن الأصل التکلیف و اشتغال الذمه بالعبادات و التکالیف الشرعیه، و الأصل عدم خروجه عن عهدتها حتی یعلم قیامه بها (۱). و هذا مناسب للقول الأول، و لکنّه بمحل من الضعف؛ لاستفاضه الأخبار بحسن الظن بالمؤمن (۲) و حمل أفعاله علی الصحه (۳).

و التحقیق فی المسأله هو القول بالتوقف حتی یعلم أحد الأمرین، و هذا هو الأنسب بالقول الثالث من معانی العداله کما لا یخفی.

المقام الثانی: الاکتفاء بالإسلام فی العداله

اشاره

اعلم أنّی لم أقف علی من نصر القول بالإسلام و أیده و شیّده زیاده علی شیخنا الشهید الثانی و من تبعه، و لا بدّ من تحقیق الحق فیه فی هذا المقام، و نقل ما یتعلّق به من الأخبار الوارده عنهم علیه السّلام، و کلام علمائنا الأعلام.

قال شیخنا المشار إلیه فی کتاب (المسالک): (إذا شهد عند الحاکم شهود؛ فإن عرف فسقهم فلا خلاف فی ردّ شهادتهم من غیر احتیاج إلی بحث، و إن عرف عدالتهم قبل شهادتهم فلا حاجه إلی التعدیل، و إن لم یعرف حالهم فی الفسق و العداله؛ فإن لم یعرف إسلامهم وجب البحث أیضا- و هذا کله ممّا لا خلاف فیه- و إن عرف إسلامهم، و لم یعرف شیئا آخر من جرح و لا تعدیل فهذا ممّا اختلف فیه الأصحاب، فالمشهور بینهم- خصوصا المتأخّرین منهم- أنه یجب البحث عن عدالتهم، و لا یکفی الاعتماد علی ظاهر الإسلام).

ثمّ أورد الآیه (۴) دلیلا لهم، و روایه ابن أبی یعفور بطریق الشیخ فی

۱- منیه الممارسین: ۳۲۷.

۲- بحار الأنوار ۷۲: ۱۹۶- ۱۹۹/ ۱۱- ۱۲، ۱۴، ۲۱.

۳- الکافی ۲: ۳۶۲/ ۳، باب التهمه و سوء الظن.

۴- البقره: ۲۸۲، الطلاق: ۲.

ص: ۲۴

(التهذیب) (۱)، و طعن فی دلاله الآیه، و سند الروایه، ثم نقل عن الشیخ فی (الخلاف) (۲)، و ابن الجنید، و المفید فی کتاب (الإشراف) (۳) ظاهرا الاکتفاء بمجرد الإسلام.

قال: (و باقی المتقدمین لم یصرّحوا فی عباراتهم بأحد الأمرین، بل کلامهم محتمل [لهما]). ثمّ أورد جمله من الروایات الداله بظاهرها علی الاکتفاء بمجرد الإسلام، و تکلّم بعدها فی المقام).

إلی أن قال: (و بالجمله، فهذا القول (۴) أمتن دلیلا و أکثر روایه، و حال السلف یشهد به، و بدونه لا تکاد تنتظم الأحکام للحکام خصوصا فی المدن الکبیره، و للقاضی القادم إلیها من بعد، لکن المشهور الآن، بل المذهب خلافه) (۵) انتهی ملخصا.

أقول: فیه:

أولا: أنه قد انجر الأمر- بناء علی هذا القول من هذا القائل و من تبعه- إلی الحکم بعداله النواصب و المخالفین، و هذا من البطلان لا یخفی علی أحد من الناظرین، کما سیأتی تحقیقه (۶) إن شاء اللّه تعالی.

و ثانیا: دلاله ظاهر الآیه الشریفه- أعنی: قوله عزّ و جلّ وَ أَشْهِدُوا ذَوَیْ عَدْلٍ مِنْکُمْ (۷)- فإنها صریحه الدلاله فی اعتبار أمر أخذ وراء الإسلام؛ لأن قوله:

(مِنْکُمْ) اشاره إلی المسلمین، فهو دال علی إسلام الشاهدین، فیکون قوله:

ذَوَیْ عَدْلٍ دالا علی اعتبار صفه العداله بعد حصول الإسلام.

۱- تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶.

۲- الخلاف ۶: ۲۱۷/ المسأله: ۱۰.

۳- کتاب الإشراف (ضمن سلسله مؤلفات الشیخ المفید) ۹: ۲۵.

۴- فی المصدر بعدها: و إن کان.

۵- مسالک الأفهام ۱۳: ۳۹۷- ۴۰۳.

۶- فی «ح» بعدها: قریبا.

۷- الطلاق: ۲.

ص: ۲۵

و أما ما أجاب به فی (المسالک)- و إن تبعه فیه من اقتفاه فی ذلک- من أن غایه ما تدل علیه الآیه: الاتصاف بأمر زائد علی مجرد الإسلام فنحمله علی عدم ظهور الفسق، ففیه أنه لا ریب أن المتبادر من لفظ العداله لغه و عرفا و شرعا- کما دل علیه الصحیح المتقدم، و سیظهر لک من الأخبار الآتیه إن شاء اللّه تعالی- أنّها أمر وجودی و صفه ثبوتیه لا مجرد أمر عدمی، فإذا قیل: فلان عدل، أو ذو عدل فإنّما یراد أن له أوصافا وجودیه توجب صدق هذا العنوان علیه، و هو کونه معروفا بالتقوی و الصلاح و العفاف، و نحو ذلک.

و یؤید ذلک ما ورد عن الإمام العسکری علیه السّلام فی تفسیره بسنده عن النبی صلّی اللّه علیه و آله قال فی قوله تعالی وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِیدَیْنِ مِنْ رِجالِکُمْ (۱)- قال-: «لیکونا من المسلمین منکم، فإن الله تعالی إنّما شرّف المسلمین العدول بقبول شهاداتهم، و جعل ذلک من الشرف العاجل لهم و من ثواب دنیاهم» (۲).

و عن أمیر المؤمنین علیه السّلام فی قوله مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ (۳) قال: «ممن ترضون دینه و أمانته و صلاحه و عفته و تیقنه فیما یشهد به، و تحصیله و تمییزه، فما کلّ صالح ممیز و لا محصل، و لا کلّ محصّل ممیز صالح» (۴).

و بالجمله، فإطلاق العداله علی مجرد عدم ظهور الفسق أمر لا یفهم من حاق اللفظ، و لا یتبادر إلی فهم فاهم بالکلّیه، فالحمل علیه إنّما هو من قبیل المعمیات و الألغاز، الذی هو بعید بمراحل عن الحقیقه، بل المجاز.

و یؤید ما ذکرناه ما صرّح به المحقق الأردبیلی قدّس سرّه فی (شرح الإرشاد): من (أن)

۱- البقره: ۲۸۲.

۲- التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السّلام: ۶۵۶/ ۳۷۴.

۳- البقره: ۲۸۲.

۴- التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السّلام: ۶۷۲/ ۳۷۵.

ص: ۲۶

الفسق مانع شرعا من قبول الشهاده، فالعلم برفعه علی الوجه الشرعی لازم، و هو أن یعلم أو یظن ظنا شرعیّا [بها، و قد عرفت أیضا أنّه لم تحصل الملکه بمجرد الإسلام و لا مع العلم بعدم الفسق، بل و لا یظن بذلک عدم الفسق ظنا شرعیا]؛ لما عرفت من أحوال الناس) (۱) انتهی.

و ثالثا: أن ما طعن به علی الروایه المذکوره بضعف السند بناء علی نقله لها من (التهذیب)، ففیه- مع الإغماض عن المناقشه فی ذلک- أنّها صحیحه فی (الفقیه) کما عرفت، و هی صریحه فی ردّ ما ذهب إلیه، فتکون حجه واضحه علیه.

و رابعا: أن ما نقله من القول بالإسلام عن هؤلاء الثلاثه، و ادّعی أن باقی المتقدّمین لم یصرحوا فی عباراتهم بأحد الأمرین، بل کلامهم محتمل [لهما] مردود بما سیظهر لک فی المقام، بعد نقل کلام جمله من اولئک الأعلام، فنقول:

قال الشیخ فی (النهایه): (العدل الذی یجوز قبول شهادته للمسلمین و علیهم هو أن یکون ظاهره ظاهر الإیمان، ثمّ یعرف بالستر و الصلاح و العفاف و الکف عن البطن و الفرج و الید و اللسان، و یعرف باجتناب الکبائر التی أوعد اللّه علیها النار، من شرب الخمر و الزنا و عقوق الوالدین و الفرار من الزحف، و غیر ذلک، الساتر لجمیع عیوبه، و یکون متعاهدا للصلوات الخمس، مواظبا علیهن، حافظا لمواقیتهنّ، متوفرا علی حضور جماعه المسلمین، غیر متخلّف عنهم إلّا لمرض أو علّه أو عذر) (۲).

و قال الشیخ المفید رحمه اللّه: (العدل: من کان معروفا بالدین و الورع عن محارم اللّه تعالی) (۳).

۱- مجمع الفائده و البرهان ۱۲: ۹۶.

۲- النهایه: ۳۲۵.

۳- المقنعه (ضمن سلسله مؤلفات الشیخ المفید) ۱۴: ۷۲۵.

ص: ۲۷

و قال ابن البرّاج: (العداله معتبره فی صحه الشهاده علی المسلم، و تثبت فی الإنسان بشروط، و هی: البلوغ، و کمال العقل، و الحصول علی ظاهر الإیمان، و الستر، و العفاف، و اجتناب القبائح، و نفی التهمه و الظنه و الحسد و العداوه) (۱).

و قال أبو الصلاح: (العداله شرط فی قبول الشهاده علی المسلم، و یثبت حکمها بالبلوغ، و کمال العقل، و الإیمان، و اجتناب القبائح أجمع، و انتفاء الظنه بالعداوه و الحسد و المنافسه) (۲).

و قال ابن الجنید: (فإذا کان الشاهد حرا، بالغا، [عاقلا]، مؤمنا، بصیرا، معروف النسب، مرضیا، غیر مشهور بکذب فی شهادته و لا بارتکاب کبیره و لا مقام علی صغیره، حسن التیقظ، عالما بمعانی الأقوال، عالما بأحکام الشهاده، غیر معروف بحیف علی معامل، و لا بتهاون بواجب من علم أو عمل، و لا معروفا بمعاشره أهل الباطل و لا الدخول فی جملتهم، و لا بالحرص علی الدنیا، و لا بساقط المروءه، بریئا من أهواء أهل البدع التی توجب علی المؤمنین البراءه من أهلها، فهو من أهل العداله المقبول شهادتهم) (۳).

و قال الشیخ فی (المبسوط): (العداله فی اللغه [أن] یکون الإنسان متعادل الأحوال متساویا. و فی الشریعه: هو من کان عدلا فی دینه، عدلا فی مروءته، عدلا فی أحکامه. و العدل فی الدین أن یکون مسلما لا یعرف منه شی ء من أسباب الفسق. و فی المروءه: أن یکون مجتنبا للأمور التی تسقط المروءه، مثل الأکل فی الطرقات، و مدّ الأرجل بین الناس، و لبس الثیاب المصبغه. و العدل فی

۱- المهذّب ۲: ۵۵۶.

۲- الکافی فی الفقه: ۴۳۵، و فیه: و المناقشه، بدل: و المنافسه.

۳- عنه فی فی مختلف الشیعه ۸: ۴۹۹- ۵۰۰/ المسأله: ۷۷.

ص: ۲۸

الأحکام أن یکون بالغا عاقلا؛ فمن کان عدلا فی جمیع ذلک قبلت شهادته، و من لم یکن عدلا لم تقبل) (۱).

نقل جمیع هذه الأقوال العلّامه فی (المختلف)، ثمّ قال: (و التحقیق أن العداله کیفیه نفسانیه راسخه تبعث المتصف بها علی ملازمه التقوی و المروءه (۲). و تتحقق باجتناب الکبائر و الإصرار علی الصغائر) (۳) انتهی.

و أنت خبیر بأنّ هذه العبارات کلّها- عدا عباره (المبسوط)- ظاهره، بل صریحه فی القول الثالث، و هو المختار، کما سیأتی تحقیقه إن شاء اللّه تعالی فی المقام الآتی. و بذلک یظهر أن القول بمجرد الإسلام ساقط فی المقام، لأنّ من نقل عنه ذلک (۴) آنفا کالشیخ فی (المبسوط) (۵) و (الخلاف) (۶)، و الشیخ المفید فی کتاب (الإشراف) (۷)، و ابن الجنید (۸) قد (۹) صرّح بخلافه کما سمعت (۱۰)، و لا أقل من أن تعارض القولین یوجب السقوط من البین.

و خامسا: أن ما استند إلیه من الأخبار معارض بما هو أصح و أصرح، کما سیأتی فی المقام الآتی إن شاء اللّه تعالی، مع تأیده بالآیه الشریفه (۱۱) و عمل الأصحاب، فلا بدّ من ارتکاب جاده التأویل فیما استند إلیه. و ها نحن نسوق لک جمله ممّا یدل علی ما ذکروه من الأخبار، و نوضح الوجه فی کلّ منها بما یرفع عنها غبار الاستتار.

۱- المبسوط ۸: ۲۱۷.

۲- من «ح» و المصدر.

۳- مختلف الشیعه ۸: ۵۰۱/ المسأله: ۷۷.

۴- من «ح».

۵- المبسوط ۸: ۲۱۷.

۶- الخلاف ۶: ۲۱۸/ المسأله: ۱۰.

۷- انظر کتاب الإشراف (ضمن سلسله مؤلفات الشیخ المفید) ۹: ۲۵.

۸- عنه فی مختلف الشیعه ۸: ۴۹۹/ المسأله: ۷۷.

۹- فی النسختین: فقد.

۱۰- انظر الهامش: ۳ أعلاه.

۱۱- البقره: ۲۸۲.

ص: ۲۹

أدله القول بأنّ العداله مجرّد الإسلام

الأول و الثانی: صحیحه حریز عن أبی عبد اللّه علیه السّلام، فی أربعه شهدوا علی رجل محصن بالزنا، فعدّل منهم اثنان، و لم یعدل الآخران، قال: فقال: «إذا کانوا أربعه من المسلمین لیس یعرفون بشهاده الزور أجیزت شهادتهم جمیعا، و اقیم الحدّ علی الذی شهدوا علیه (۱)، إنّما علیهم أن یشهدوا بما أبصروا و علموا، أو علی الوالی أن یجیز شهادتهم، إلا أن یکونوا معروفین بالفسق» (۲).

و ما رواه الصدوق فی کتاب (المجالس) بإسناده عن صالح [عن] (۳) علقمه قال: قال الصادق جعفر بن محمد علیهما السّلام، و قد قلت له: یا بن رسول اللّه، أخبرنی عمن تقبل شهادته، و من لم تقبل، فقال: «یا علقمه، کلّ من کان علی فطره الإسلام جازت شهادته». قال: فقلت له: تقبل شهاده مقترف الذنوب؟ فقال: «یا علقمه، لو لم تقبل شهاده المقترف للذنوب لما قبلت إلّا شهاده الأنبیاء و الأوصیاء- صلوات الله علیهم- لأنهم هم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تره بعینک یرتکب ذنبا أو لم یشهد علیه شاهدان فهو من أهل العداله و الستر، و شهادته مقبوله و إن کان فی نفسه مذنبا» (۴) الحدیث.

و هذان الخبران أظهر ما استدل به لهذا القول، و أنت خبیر بأن الخبر الثانی باصطلاحهم ضعیف لا یصلح للاستدلال، فلا یمکنهم الاحتجاج به، إلا إنّا حیث کان الأمر عندنا علی خلافه أوردناه حجّه لهم.

و الجواب عنهما أنهما لا یبلغان قوه فی معارضه الآیه و صحیحه ابن أبی یعفور

۱- من «ح» و المصدر.

۲- تهذیب الأحکام ۶: ۲۷۷/ ۷۵۹، الاستبصار ۳: ۱۴/ ۳۶، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۷، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱۸.

۳- من المصدر، و فی النسختین: بن.

۴- الأمالی: ۱۶۳- ۱۶۴/ ۱۶۳.

ص: ۳۰

المتقدمه، و كذا الأخبار الآتيه الصريحه الدلاله على أنّ العداله أمر زائد على الإسلام، و أنّها عباره عن الاتصاف بمزايا الأوصاف من التقوى و الورع و العفاف.

و حينئذ، فلا بد من ردّها أو تأويلها، و الأولى (۱) حملها على التقيه التى هى فى اختلاف الأحكام الشرعيه أصل كلّ بليّه.

و يعضده ما ذكره بعض أصحابنا- رضوان اللّه عليهم- من أن بعض العامه يذهب إلى أن الأصل فى المسلم العداله (۲).

و يعضده أيضا ما صرّح به الشيخ فى (الخلاف) من أن البحث عن عداله الشهود ما كان فى أيام النبى صلّى اللّه عليه و آله و لا أيام الصحابه و لا أيام التابعين، و إنّما هو شى ء أحدثه شريك بن عبد اللّه، و لو كان شرطا لما أجمع أهل الأمصار على تركه (۳). فإنه دال بأوضح الدلاله على أن قضاه العامه يومئذ من وقت الصحابه إلى وقت شريك كانوا على الحكم بالعداله بمجرد الإسلام. و من الظاهر أن القضاء و الحكم بعد موت النبى صلّى اللّه عليه و آله إنّما كان فى أيديهم، و متى ثبت ذلك اتجه حمل ما دلّ من أخبارنا على مجرد الاكتفاء بالإسلام على التقيه.

و أمّا ما يوجد فى كلام متأخرى علمائهم من تفسير العداله بالملكه، فلعلّه حدث أخيرا من زمن شريك و نحوه، كما حدث ذلك لمن تبعهم من متأخرى أصحابنا، مع عدم وجوده فى كلام المتقدّمين. على أنه متى قيل بما دل عليه الخبران المذكوران و نحوهما من أن العداله عباره عن مجرّد الإسلام، فاللازم من ذلك طرح تلك الأخبار الصحيحه الصريحه المستفيضه الداله على ما ذكرناه، و كذا مخالفه الآيه، و هو ممّا لا يلتزمه محصّل.

فالواجب- البته- حمل ما دلّ على هذا القول صريحا على التقيه، مع احتمال

۱- فى «ح»: و الأظهر.

۲- المغنى ۶: ۳۸۶، الشرح الكبير ۶: ۳۸۲.

۳- الخلاف ۶: ۲۱۸/ المسأله: ۱۰.

ص: ۳۱

أن يقيّد بتلك الأخبار، فإنّ غايه هذين الخبرين المذكورين أن يكونا مطلقين بالنسبه إلى اشتراط العداله، و طريق الجمع فى مثل هذا المقام حمل المطلق على المقيّد.

و إلى ما ذكرنا يشير كلام المحدّث الكاشانى فى (الوافى)، حيث إنه نقل فى أول الباب صحيحه ابن أبى يعفور (۱) المتقدمه، ثمّ نقل بعد روايه اللاعب بالحمام (۲)، المتضمنه لنفى البأس عن قبول شهادته إذا لم يعرف بفسق، ثمّ نقل خبر حريز المذكور، و مرسله يونس الآتيه إن شاء اللّه، ثمّ قال ما صورته:

(و (الجمع بين هذه الأخبار يقتضى تقييد مطلقها بمقيّدها، أعنى تقييد ما سوى الأول [بما فى الأول] من التعاهد للصلوات، و المواظبه على الجماعات إلّا من عله، و أنّه الميزان فى معرفه العداله) (۳) إلى آخر كلامه.

الثالث: مرسله يونس عن بعض رجاله عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: «خمسه أشياء يجب على الناس الأخذ بها بظاهر الحكم: الولايات، و المناكح، و المواريث، و الذبائح، و الشهادات. فإذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه» (۴).

و الجواب:

أولا: بضعف السند الذى تضعف به عن معارضه تلك الأخبار.

و ثانيا: بأن قوله عليه السّلام فى آخر الخبر: «فإذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا قبلت شهادته» بالدلاله على ما ندّعيه أشبه، و لعلّه استدراك منه عليه السّلام بالنسبه إلى الشهاده دون تلك الأشياء، و ذلك فإنه إنّما يحكم على ظاهره بالمأمونيه مع العلم بما يوجب ذلك

۱- الفقيه ۳: ۲۴/ ۶۵، تهذيب الأحكام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۲، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۲- تهذيب الأحكام ۶: ۲۸۴/ ۷۸۵.

۳- الوافى ۱۶: ۱۰۱۵.

۴- الفقيه ۳: ۹/ ۲۹، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۹۲- ۳۹۳، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۳.

ص: ۳۲

من الصفات التی اعتبرناها فی العداله، و إلّا فمجهول الحال- الذی إنّما رؤی حال الحضور عند الحاکم الشرعی للشهاده مثلا- کیف یوصف بکون ظاهره مأمونا و هو مجهول؟ لأنّ الظاهر الذی یحکم علیه بالمأمونیه إنما هو عباره عن معرفته فی عباداته و معاملاته و نحو ذلک، لا الظاهر الذی هو عباره عن رؤیه شخصه و کونه مسلما.

و لو قیل: إن المراد ظاهره الذی هو الإسلام؛ لأنّ الأصل فی المسلم الستر و العفاف.

قلنا: هذا الأصل ممنوع، و ضروره العیان فی أبناء نوع الإنسان- و لا سیّما فی هذه الأزمان- أعدل شاهد فی البیان.

و ثالثا: ما ذکره المحدّث الکاشانی فی معنی الخبر المذکور، حیث قال فی کتاب (الوافی) بعد نقله: (بیان: یعنی أن المتولی لأمر غیره إذا ادّعی نیابته مثلا أو وصایته، و المباشر لامرأه إذا ادعی زواجها، و المتصرف فی ترکه المیّت إذا ادعی نسبه، و بائع اللحم إذا ادعی تذکیته، و الشاهد علی أمر إذا ادّعی (۱) العلم [به] (۲)، و لا معارض لأحد من هؤلاء، تقبل أقوالهم، و لا یفتش عن صدقهم حتی یظهر خلافه، بشرط أن یکون مأمونا بحسب الظاهر) (۳)، انتهی.

و حاصله الرجوع إلی قبول قول من ادعی شیئا و لا معارض له، و هی مسأله اخری خارجه عما نحن فیه.

الرابع: موثقه عبد اللّه بن أبی یعفور عن أخیه عبد الکریم، عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «تقبل شهاده المرأه و النسوه إذا کنّ مستورات، معروفات بالستر و العفاف،

۱- من «ح» و المصدر.

۲- من المصدر، و فی النسختین: له:

۳- الوافی ۱۶: ۱۰۱۵.

ص: ۳۳

مطيعات للأزواج، تاركات للبذاء و التبرج للرجال فى أنديتهم» (۱).

و الجواب أنّ هذه الروايه لما ندّعيه أقرب، و بما ذهبنا إليه أنسب، فإنه عليه السّلام قد شرط فى صحّه شهادتهن أمرا زائدا على الإسلام لا بدّ أن يعرف اتصافهن به، و هو العفاف و التقوى و ترك المعاصى و المحرّمات.

الخامس و السادس: روايه عبد الرحيم القصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول:

«إذا كان الرجل لا تعرفه يؤم الناس يقرأ القرآن فلا (۲) تقرأ خلفه و اعتد بصلاته» (۳).

و مرسله ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد اللّه عليه السّلام، فى قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال، و كان يؤمّهم رجل، فلمّا صاروا إلى الكوفه علموا أنه يهودى قال: «لا يعيدون» (۴).

و الجواب أنّ هذين الخبرين معارضان عموما بما تقدم و سيأتى- إن شاء اللّه تعالى- من الأخبار الصحيحه الصريحه الداله على اشتراط العداله و بيان المعنى المراد منها، و خصوصا- أيضا- بما هو أقوى سندا و أصرح دلاله. فمن ذلك:

روايه أبى على بن راشد قال: قلت لأبى جعفر عليه السّلام: إن مواليك قد اختلفوا، فاصلّى خلفهم جميعا؟ قال: «لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدينه و أمانته (۵)» (۶).

و ما رواه الصدوق فى (الفقيه) مرسلا عن الصادق عليه السّلام قال: «ثلاثه لا تصلّ»

۱- تهذيب الأحكام ۶: ۲۴۲/ ۵۹۷، الاستبصار ۳: ۱۳/ ۳۴، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۹۸، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۲۰.

۲- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: لا.

۳- تهذيب الأحكام ۳: ۲۷۵/ ۷۹۸، وسائل الشيعه ۸: ۳۱۹، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۲، ح ۴.

۴- الكافى ۳: ۳۷۸- ۳۷۹/ ۴، باب: الرجل يصلّى بالقوم.، وسائل الشيعه ۸: ۳۷۴، أبواب صلاه الجماعه، ب ۳۷، ح ۱.

۵- ليست فى الكافى و وسائل الشيعه.

۶- الكافى ۳: ۳۷۴/ ۵، باب الصلاه خلف من لا يقتدى به، تهذيب الأحكام ۳: ۲۶۶/ ۷۵۵، وسائل الشيعه ۸: ۳۰۹، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۰، ح ۲.

ص: ۳۴

خلفهم: المجهول، و المغالی و إن كان يقول بقولك، و المجاهر بالفسق و إن كان مقتصدا» (۱).

و روی الكشی فی كتاب (الرجال) بسند معتبر عن يزيد بن حمّاد عن أبی الحسن عليه السّلام قال: قلت له: اصلی خلف من لا أعرف؟ قال: «لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدينه» (۲).

و رواه خلف بن حمّاد عن أبی عبد اللّه عليه السّلام، و فيه: «لا تصلّ خلف المجهول» (۳).

و روى الحميری فی كتاب (قرب الإسناد) فی الموثق عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السّلام، أن النبی صلّى اللّه عليه و آله قال: «إن أئمّتكم وفدكم إلى الله، فانظروا من توفدون فی دينكم و صلواتكم» (۴).

و روى فی (الفقيه) مرسلا، و الشيخ فی كتابی الأخبار مسندا قال: قال النبی صلّى اللّه عليه و آله: «من أمّ قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى سفال (۵) إلى يوم القيامه» (۶).

و بالجمله، فما ذكرناه إن لم يكن أرجح- و لا سيّما مع اعتضاده بعمل الطائفه المحقه سلفا و خلفا فی الإمامه- فلا أقل أن يكون معارضا لذينك الخبرين، فلا يمكن التعلق بهما، و حملهما على التقيه أقرب قريب.

۱- الفقيه ۱: ۲۴۸/ ۱۱۱۱، وسائل الشيعه ۸: ۳۱۴- ۳۱۵، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۱، ح ۴.

۲- اختيار معرفه الرجال: ۴۹۶/ ۹۵۱.

۳- الخصال ۱: ۱۵۴/ ۱۹۳، باب الثلاثه، وسائل الشيعه ۸: ۳۱۱، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۰، ذيل الحديث ۶.

۴- قرب الإسناد: ۷۷/ ۲۵۰، وسائل الشيعه ۸: ۳۴۷، أبواب صلاه الجماعه، ب ۲۶، ح ۴.

۵- إلى سفال، من «ح» و الفقيه، و فی «ق»: سفالا، و فی تهذيب الأحكام و وسائل الشيعه: إلى السفال.

۶- الفقيه ۱: ۲۴۷/ ۱۱۰۲، تهذيب الأحكام ۳: ۵۶/ ۱۹۴، وسائل الشيعه ۸: ۳۴۶، أبواب صلاه الجماعه، ب ۲۶، ح ۱، و لم نعثر عليه فی كتاب الاستبصار.

ص: ۳۵

السابع: روايه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السّلام عن إمام لا بأس به، فى جميع اموره عارف، غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذى يغيظهما، أقرأ خلفه؟

قال لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا (۱).

و الجواب أنه لا ريب أن هذا الخبر بظاهره دال على ثبوت العقوق بإسماع أبويه الكلام الغليظ الذى يغيظهما؛ إذ لا إشكال و لا شك فى ثبوت العقوق بذلك؛ لأن الآيه الشريفه (۲) دلّت على تحريم التأفف الذى هو كنايه عن مجرد التضجر.

و فى الخبر عنه عليه السّلام قال: «لو علم الله شيئا هو أدنى من (أفّ) لنهى عنه».

رواه فى (الكافى) (۳) و رواه أيضا بطريق آخر (۴)- و زاد فيه: «و هو من أدنى العقوق، و من العقوق أن ينظر الرجل إلى والديه فيحدّ النظر إليهما» (۵).

و روى فيه أيضا عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: «من نظر إلى أبويه نظر ماقت، و هما ظالمان له لم يقبل الله له صلاه» (۶).

و حينئذ، فيجب الحكم بفسق الإمام المذكور، و قد عرفت من الأخبار المتقدمه عدّ العقوق فى جمله الكبائر، بل من أكبرها. و بذلك يظهر أن هذا الخبر على ظاهره لا يجوز الاعتماد عليه و لا الاستناد فى حكم شرعىّ إليه. و يمكن تأويله بأن يكون المراد بقوله: «ما لم يكن عاقا قاطعا» يعنى مصرّا على ذلك من غير توبه إلى أبويه، و أن يسترضيهما و يصلحهما و يعتذر إليهما بحيث يرضيان عنه.

الثامن و التاسع: ما رواه الصدوق بإسناد- ظاهره الصحه- عن عبد اللّه بن.

۱- الفقيه ۱: ۲۴۸/ ۱۱۱۴، وسائل الشيعه ۸: ۳۱۳- ۳۱۴، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۱، ح ۱.

۲- الإسراء: ۲۳.

۳- الكافى ۲: ۳۴۹/ ۹، باب العقوق، و ليس فيه: هو

۴- الكافى ۲: ۳۴۹/ ۷، باب العقوق.

۵- الكافى ۲: ۳۴۹/ ۹، باب العقوق.

۶- الكافى ۲: ۳۴۹/ ۵، باب العقوق.

ص: ۳۶

المغيره قال: قلت للرضا عليه السّلام: رجل طلّق امرأته و أشهد شاهدين ناصبيين؟ قال:

«كلّ من ولد على الفطره و عرف بالصلاح فى نفسه جازت شهادته» (۱).

و حسنه البزنطى عن أبى الحسن عليه السّلام، أنه قال له: جعلت فداك، كيف طلاق السنّه؟ قال: «يطلّقها إذا طهرت (۲) من حيضها قبل أن يغشاها، بشاهدين عدلين كما قال الله تعالى فى كتابه، فإن خالف ذلك ردّ إلى كتاب الله عزّ و جلّ» .. فقلت له: فإن أشهد رجلين ناصبيين على الطلاق، أ يكون طلاقا؟ فقال: «من ولد على الفطره أجيزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير» (۳).

قال فى (المسالك)- بعد إيراد الخبر الثانى فى كتاب الطلاق-: (و هذه الروايه واضحه الإسناد و الدلاله على الاكتفاء بشهاده المسلم فى الطلاق، و لا يرد أن قوله: «بعد أن يعرف منه خير»، ينافى ذلك؛ لأن الخير قد يعرف من المؤمن و غيره، و هو نكره فى سياق الإثبات لا يقتضى العموم، فلا ينافيه- مع معرفه الخير منه [ب] الذى أظهره من الشهادتين و الصلاه و الصيام، و غيرها من أركان الإسلام- أن يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح، لصدق معرفه الخير منه معه.

و فى الخبر- مع تصديره باشتراط شهاده العدلين ثمّ الاكتفاء بما ذكر- تنبيه على أن العداله هى الإسلام، فإذا اضيف إلى ذلك ألّا يظهر الفسق فهو أولى) (۴) انتهى.

و اقتفاه فى هذه المقاله سبطه الأوحد السيد محمد فى (شرح النافع)، فقال- بعد نقل كلامه المذكور و ذكر الروايه الاولى- ما صورته: (هذا كلامه، و هو جيّد،

۱- الفقيه ۳: ۲۸/ ۸۳.

۲- إذا طهرت، من «ح» و المصدر.

۳- الكافى ۶: ۶۷- ۶۸/ ۶، باب تفسير طلاق السنّه ..، تهذيب الأحكام ۸: ۴۹/ ۱۵۲، وسائل الشيعه ۲۲: ۲۶- ۲۷، كتاب الطلاق، ب ۱۰ ح ۴.

۴- مسالك الأفهام ۹: ۱۱۴- ۱۱۵.

ص: ۳۷

و الروايه الاولى مع صحه سندها داله على ذلك أيضا، فإن الظاهر أن التعريف فى قوله عليه السّلام فيها: «و عرف بالصلاح فى نفسه»، للجنس لا للاستغراق. و هاتان الروايتان مع صحتهما سالمتان من المعارض، فيتجه العمل بهما) انتهى.

و اقتفاهما فى ذلك المحدّث الكاشانى فى (المفاتيح) (۱)، و الفاضل الخراسانى (۲)، كما هى عادتهما غالبا.

أقول: و هذا ما أشرنا إليه آنفا من أنه قد انجرّ الأمر فى جعل العداله عباره عن مجرد الإسلام إلى الحكم بعداله النّصاب و المخالفين فى المقام، و كيف كان، فهذا الكلام باطل و مردود من وجوه:

الأوّل: ما قدّمنا بيانه فى الآيه و الأخبار المتقدمه و الآتيه إن شاء اللّه تعالى من أن العداله أمر زائد على مجرّد (۳) الإسلام، و حينئذ فما ذكره السيد السند من قوله:

إنهما (سالمتان من المعارض) ليس فى محلّه. و سيأتى أيضا بيان المعارض لهما من غير هذه الجهه.

الثانى: أنه لا خلاف بين أصحابنا من هؤلاء القائلين بهذا القول و غيرهم فى كفر الناصب و نجاسته و حل ماله و دمه، و أن حكمه حكم الكافر الحربى، و إنّما الخلاف فى المخالف غير الناصب، هل يحكم بإسلامه كما هو المشهور بين أكثر المتأخّرين (۴)، أم بكفره كما هو المشهور بين المتقدّمين (۵) و جمله من متأخّرى المتأخّرين (۶)؟ و الروايتان قد اشتملتا على السؤال عن شهاده الناصبيين على

۱- مفاتيح الشرائع ۲: ۳۱۷/ المفتاح: ۷۸۱.

۲- كفايه الأحكام: ۲۰۱.

۳- من «ح».

۴- تذكره الفقهاء ۱: ۶۸، البيان: ۶۹.

۵- المقنعه (ضمن سلسله مؤلّفات الشيخ المفيد) ۱۴: ۸۵، تهذيب الأحكام ۱: ۳۳۵/ ذيل الحديث: ۹۸۱، المهذّب ۱: ۵۶، السرائر ۱: ۳۵۶.

۶- شرح الكافى (المازندرانى) ۷: ۱۲۶، مرآه العقول ۱۱: ۱۱۰.

ص: ۳۸

الطلاق، فكيف يتم الحكم بالإسلام ثمّ صحه الطلاق فرعا على ذلك مع الاتفاق على الكفر كما عرفت؟ إلا أن يريدوا بالإسلام: مجرد الانتحال، و حينئذ فيدخل فيه الخوارج و المجسمه و المشبهه، فيكون ظلمات بعضها فوق بعض.

ثمّ لو تنزّلنا عن ذلك و حملنا الناصب في الخبرين على مطلق المخالف- كما ربّما يدّعيه الخصم- لكان لنا أن نقول أيضا: إن قبول شهاده المخالف و إن لم يكن ناصبا مخالف للأدله العقليه و النقليه- كتابا (۱) و سنّه (۲)- الداله على عدم قبول خبر الفاسق و الظالم، و أيّ فسق و ظلم أظهر من الخروج عن الإيمان و الإصرار على ذلك الاعتقاد الفاسد المترتّب عليه ما لا يخفى من المفاسد؟.

و أمّا ما أجاب به المحدّث الكاشاني في (المفاتيح)- تبعا ل (المسالك)- من أن الفسق إنّما يتحقّق بفعل المعصيه مع اعتقاد كونها معصيه، لا مع اعتقاد كونها طاعه، و الظلم إنّما يتحقّق بمعانده الحق مع العلم به (۳)، فهو مردود بأنه لو تمّ هذا الكلام المموّه الفاسد- الناشئ عن عدم إعطاء التأمل حقه في أمثال هذه المقاصد- لاقتضى قيام العذر للمخالفين و عدم استحقاقهم العذاب في الآخره، و لا أظن هؤلاء القائلين يلتزمونه؛ و ذلك أن المكلّف إذا بذل جدّه و جهده في طلب الحقّ، و أتعب الفكر و النظر في ذلك، و أدّاه نظره إلى ما كان باطلا في الواقع لعروض الشبهه له، فلا ريب أنه يكون معذورا عقلا و نقلا؛ لعدم تقصيره في السعي لطلب الحق و تحصيله الذي امر بطلبه.

و كذا يقوم العذر لمنكري النبوات و أهل الملل و الأديان، و هذا في البطلان أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان.

۱- الحجرات: ۶.

۲- وسائل الشيعه ۲۷: ۳۷۳- ۳۷۴، كتاب الشهادات ب ۳۰، ح ۲، ۳، ۵، ۶.

۳- مفاتيح الشرائع ۳: ۲۷۸/ المفتاح: ۱۱۸۰.

ص: ۳۹

و بالجمله، فإنه إن كان هـذا الاعتقاد الـذى جعله طاعه، و عـدم العلم بالحق الـذى ذكره إنّما نشأ عن بحث و نظر يقوم به العذر شـرعا عند اللّه سبحانه، فلا مناص عما ذكرناه، و إلّا فلا معنى لكلامه بالكلّيه، كما هو ظاهر لكل ذوى رويه.

الثـالـث: أنّه قـد اسـتفاضت الأخبـار- كمـا بسـطنا عليه الكلاـم فى كتـاب (الشـهاب الثـاقب فى بيان معنى الناصب)- بكفر المخالفين و نصبهم و شركهم، و أن الكلب و اليهودى خير منهم (۱)، و هذا ممّا لا يجامع الإسلام البته، فضلا عن العداله.

و اسـتفاضت أيضا بأنهم ليسوا من الحنفيّه على شـى ء، و أنّهم ليسوا إلّا مثل الجـدر المنصوبه (۲)، و أنه لم يبق فى أيديهم إلّا اسـتقبال القبله (۳). و استفاضت بعرض الأخبار- عند الاختلاف- على مذهبهم و الأخذ بخلافه، (۴) و أمثال ذلك ممّا يدل على خروجهم عن المله المحمديه و الشريعه النبويه بالكلّيه. و الحكم بعدالتهم لا يجامع هذه الأخبار البته.

الرابـع: أنه يلزم ممّـا ذكره من أن الخـبر نكره فى سـياق الإثبـات فلاـ يعمّ، و قـول سـبطه: (إن التعريـف فى قوله عليه السّـلام: «و عرف بالصلاح فى نفسه»، للجنس لا للاستغراق)، دخول أكثر المرده فى هذا التعريف و الفسّاق؛ إذ ما من فاسق فى الغالب إلّا و فيه صفه من صفات الخير، فإذا جاز اجتماع العـداله مع فساد العقيـده جاز مع شـرب الخمر و الزنا و اللواط- و نحو ذلك- بطريق أولى، بل يـدخل فى مثـل ذلـك المرجئه و الخوارج و امثالهمـا من الفرق التى لاـ خلاـف فى كفرهـا، حيث إن الخبر بهـذا المعنى حاصـل فيهم، فيثبت عدالتهم بذلك و إن كانوا فاسدى العقيده.

۱- الشهاب الثاقب فى بيان معنى الناصب: ۱۵۳- ۱۶۷.

۲- الكافى ۳: ۳۷۳/ ۲، باب الصلاه خلف من لا يقتدى به، وسائل الشيعه ۸: ۳۰۹، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۰، ح ۱.

۳- المحاسن ۱: ۲۵۶/ ۴۸۶، الفصول المهمه ۱: ۵۷۸/ ۱۳، بحار الأنوار ۶۵: ۹۱/ ۲۶.

۴- وسائل الشيعه ۲۷: ۱۱۸- ۱۱۹، أبواب صفات القاضى، ب ۹، ح ۲۹- ۳۴.

ص: ۴۰

الخامس: قوله: (إن الخير يعرف من المؤمن- إلى قوله-: (لصدق معرفه الخير منه)، فإن فيه- زياده على ما تقدم-: أن الأخبار الصحيحه الصريحه قد استفاضت ببطلان عبادات المخالفين (۱)؛ لاشتراط صحّه العباده بالولايه، بل ورد عن الصادق عليه السّلام: «سواء على الناصب صلّى أم زنى» (۲).

و قد عرفت ثبوت النصب لجميع المخالفين، فأىّ خيّريه فى أعمال قام الدليل على بطلانها و أنّها فى حكم العدم؟ و كونها فى الظاهر بصوره العباده لا يفيد بوجه؛ لأن خيريه الخير و شريه الشرّ إنّما [هما] (۳) باعتبار ما يترتب على كلّ منهما من النفع و الضر، كما ينادى به الحديث النبوى: «لا خير بخير بعده النار و لا شر بشر بعده الجنه» (۴).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الذى ظهر لى فى معنى الخبرين المذكورين أنهما إنّما خرجا مخرج التقيه. و توضيح ذلك أنّه قد ظهر ممّا قدّمناه من الوجوه أن المخالف ناصبا كان- بالمعنى الذى يدّعونه- أو غيره لا خير فيه بوجه من الوجوه، فخرج من البين بذلك. و لو حمل الخير فى الخبر على مطلق الخير- كما ادّعاه فى (المسالك)- (۵) لجامع الفسق البتّه؛ إذ لا فاسق متى كان مسلما إلّا و فيه خير، و هو باطل إجماعا نصا و فتوى، لدلاله الآيه (۶) و الروايه (۷) على ردّ خبر

۱- وسائل الشيعه ۱: ۱۱۸- ۱۲۵، أبواب مقدّمه العبادات، ب ۲۹.

۲- الكافى ۸: ۱۴۱- ۱۴۲/ ۱۶۲، بحار الأنوار ۸: ۳۵۶/ ۱۲، و فيهما: لا يبالى الناصب ..

۳- فى النسختين: هو.

۴- لم نعثر عليه مرويا عن النبى صلّى اللّه عليه و آله، بل ورد على لسان أمير المؤمنين عليه السّلام، انظر نهج البلاغه: ۷۳۹/ الحكمه: ۳۸۷، بحار الأنوار ۸: ۱۹۹- ۲۰۰/ ۲۰۳، و فيهما: ما، بدل: لا، فى الموضعين.

۵- مسالك الأفهام ۹: ۱۱۴.

۶- الحجرات: ۶.

۷- الكافى ۷: ۳۹۵/ ۵، باب ما يردّ من الشهود، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۷۳، كتاب الشهادات، ب ۳۰، ح ۴.

ص: ۴۱

الفاسق، فلا بدّ من حمل الخير على أمر زائد على مجرد الإسلام.

و وجه إجمال هذه العباره فى الخبرين إنّما هو التقيه التى هى فى الأحكام الشرعيه أصل كل بليه؛ و ذلك أن السائل فى الخبر الثانى لمّا سأله عن كيفيّه طلاق السنّه أجابه عليه السّلام بالحكم الشرعى الواضح، و هو: أن «يطلّقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشاها، بشاهدين عدلين كما قال الله عزّ و جلّ فى كتابه، فإن خالف ذلك ردّ إلى الكتاب» (۱)، يعنى: يبطل ما أتى به من الطلاق؛ لمخالفه (الكتاب).

و لا ريب أن الطلاق بشهاده الناصب بمقتضى هذا التقرير باطل عند كل ذى انس بأخبار أهل البيت عليهم السّلام و معرفه بمذهبهم و ما يعتقدونه فى مخالفيهم من الكفر و النصب و الشرك، و نحو ذلك ممّا تقدّمت الإشاره إليه، فيجب ردّ من أشهدهما على طلاق إلى (كتاب اللّه) الدال على بطلان هذا الطلاق.

لكن لمّا سأل السائل بعد ذلك عن خصوص ذلك، و كان المقام لا يقتضى الإفصاح عن الجواب (لا) أو (نعم)، أجمل عليه السّلام فى الجواب (۲)- بما فيه إشاره إلى أنه لا يجوز ذلك- بعباره موهمه، فقال: كلّ من ولد على الفطره الإسلاميه و عرف فيه صلاح أو خير جازت شهادته (۳). و هذا فى بادئ النظر يعطى ما توهمه هؤلاء من كون الناصب تجوز شهادته؛ لأنه ولد على فطره الإسلام و فيه خير، إلا إنه لمّا كان الناصب- بمقتضى مذهبهم المعلوم من أخبارهم- لا خير فيه و لا صلاح بالكلّيه وجب إخراجه من المقام و حمل العباره المذكوره على من سواه.

۱- الكافى ۶: ۶۷- ۶۸/ ۶، باب تفسير طلاق السنّه، تهذيب الأحكام ۸: ۴۹/ ۱۵۲، وسائل الشيعه ۲۲: ۲۶- ۲۷، كتاب الطلاق، ب ۱۰، ح ۴.

۲- فى الجواب، من «ح».

۳- إشاره إلى قوله عليه السّلام فى حسنه البزنطى: «من ولد على الفطره اجيزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير».

ص: ۴۲

و بذلک یظهر لک ما فی کلام السید السند، و قوله: (إن الروایتین سالمتان من المعارض).

و بالجمله، فإن الواجب فی الاستدلال بالخبر فی هذا الموضع و غیره النظر إلی انطباق موضع الاستدلال منه علی مقتضی القواعد و القوانین المقرره و الأخبار المتکاثره، فمتی کان الخبر مخالفا لها و خارجا عنها وجب طرحه، و امتنع الاستناد إلیه و إن کان صحیح السند صریح الدلاله؛ لاستفاضه أخبارهم- صلوات اللّه علیهم- بعرض الأخبار الوارده (۱) علی (الکتاب) و السنّه المتکاثره. فکلام هؤلاء الأعیان فی هذا المکان أظهر فی البطلان من أن یحتاج إلی زیاده علی ما ذکرنا من البیان.

المقام الثالث: فی تحقیق کون العداله حسن الظاهر

اعلم وفّقک اللّه تعالی لتحقیق الحقائق، و الاطلاع علی غوامض الدقائق، أنه قد ذهب جمع من متأخّری المتأخّرین- منهم شیخنا العلّامه الشیخ سلیمان بن عبد اللّه البحرانی (۲)، و تلمیذه المحدّث الصالح الشیخ عبد اللّه بن صالح البحرانی (۳) و غیرهما (۴)، و علیه کثیر من الفضلاء المعاصرین الآن- إلی تفسیر العداله بحسن الظاهر، بمعنی أن یری الرجل متصفا بملازمه الطاعات، و لا سیّما المحافظه علی الصلوات، و ملازمه الجمعه و الجماعات.

و معتمد دلیلهم فی ذلک صحیح عبد اللّه ابن أبی یعفور (۵) المتقدّم، و نحوه غیره ممّا سیأتی ذکره إن شاء اللّه تعالی.

۱- فی «ح»: النادره.

۲- العشره الکامله: ۲۵۵.

۳- منیه الممارسین: ۳۳۴- ۳۳۵.

۴- مفاتیح الشرائع ۱: ۱۹/ المفتاح: ۷.

۵- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۲، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

ص: ۴۳

قال شیخنا المشار إلیه فی بعض فوائده: (و الذی ظهر لی من تتبع الأخبار الوارده عن أهل العصمه- سلام اللّه علیهم- الاکتفاء فی العداله بحسن الظاهر و المواظبه علی الصلوات و سائر الطاعات. و لنذکر بعض ما ورد فی هذا الکتاب:

(فمنها ما رواه الصدوق). ثمّ ذکر صحیح ابن أبی یعفور المشار إلیه، و جمله من الأخبار بعده.

إلی أن قال: (و المتأخّرون اعتبروا المعاشره المتکرره، و تعللوا فیها بأشیاء ضعیفه أوردناها و نبهنا علی ضعفها فی (العشره الکامله) (۱)، و قد وقعت الشبهه بذلک علی الخواص، فرغبوا عن أعظم الفروض و هی صلاه الجمعه، و أفضل السنن و هی صلاه الجماعه، متعلقین بتعذر حصول العداله و تفسیرها، و بعضهم جعلها من قبیل الممتنعات، و هو من تسویلات الشیطان و مداخله الخفیه علی المؤمنین و مکائده. و لنقتصر لهم فی هذه الرساله علی ذکر شبهتین:

الاولی: ما رواه الشیخ الجلیل أحمد بن [علی بن] أبی طالب الطبرسی). ثمّ ذکر الحدیث المروی عن علی بن الحسین علیهما السّلام و هو قوله: «إذا رأیتم الرجل قد حسن سمته» (۲)، و قد تقدم مشروحا فی بعض درر الکتاب (۳)، ثمّ أجاب عنه بما هو مذکور فی الدره المشار إلیها.

أقول: لا یخفی علی من تأمل بعین التحقیق فی صحیح عبد اللّه بن أبی یعفور المذکور أنه بالدلاله علی خلاف ما ذکروه أنسب، بل إلی القول المشهور بین المتأخّرین أقرب، وها أنا أشرح لک معناه، و اوضح ما اشتمل علیه من أوّله و منتهاه، فأقول- و باللّه الثقه لبلوغ المأمول-: اعلم أن ظاهر الخبر المذکور یدل علی المدار فی معرفه العداله علی أمرین:

۱- العشره الکامله: ۲۴۸- ۲۶۰.

۲- الاحتجاج ۲: ۱۵۹/ ۱۹۲.

۳- انظر الدرر ۲: ۴۵- ۸۸/ الدره: ۲۱.

ص: ۴۴

أحـدهما: أنه لا ـ بـدّ من معرفته بـالستر و العفـاف، و کف البطن و الفرج و الیـد و اللسـان، و یعرف باجتنـاب الکبائر .. إلی آخر ما فی الخبر. و العطف فی قوله:

«و کف البطن» و ما بعده من قبیل عطف الخاصّ علی العامّ، تفصیلا للإجمال فی المقام.

و أنت خبیر بأن اشتراط معرفته بالستر و العفاف و الکف عن هـذه الأشـیاء یتوقف علی نوع معاشـره ممن بعـد عنه، و اختبار مطلع علی باطن الأحوال؛ و ذلک لأنّک لا تقول: فلان معروف بالشجاعه، إلّا بعد أن یعرف حاله فی میدان القتال و مبارزه الشجعان و الأبطال، و أنه ممن یقتـل الرجال و لا یولّی الـدبر فی مقام النزال، و یقاوم الشـجعان و یصادم الفرسان، فحینئـذ یقال: إنه معروف بالشـجاعه، و إلّا فلا.

هکـذا لا ـ یقـال: فلان معروف بالطب و الحکمه البـدنیّه، إلّا إذا کان ممن علم تأثیر أدویته فی شـفاء المرضـی، و جوده رأیه فی معرفه العلل و الأدواء.

و بمقتضـی ذلک أنه لا یقال: فلان معروف بکفّ البطن و الفرج و الیـد و اللسان و نحو ذلک، إلا بعد اختباره و امتحانه بالمعاملات و المحـاورات و المجادلات، کما لو وقع فی یـده مال لغیره أمانه أو تجاره أو نحو ذلک من المعاملات الجاریه بین الناس، أو وقع بینه و بین غیره خصومه و نزاع، فإن کان فی جمیع ذلک ممّن لا یتعدی الحدود الشرعیه فهو هو، و إلّا فلا.

و أمّا من لا ـ یحصّـل الاطلاـع علی باطن حاله بوجه فهو بالنسبه إلی ما ذکرناه (۱) من قبیـل مجهول الحـال لا یصـدق علیه أنه یعرف بذلک، بل یحتمل لأن یکون کذلک و ألّا یکون. و کم قد رأینا فی زماننا من هو علی ظاهر الخشوع

۱- فی «ق» بعدها: فهو، و ما أثبتناه وفق «ح».

ص: ۴۵

و النسک و العباده، بل التصدّر للفتوی و التدریس و الإمامه للجماعه، حتی إذا صار بینه و بین أحد معامله الدرهم و الدینار انقلب إلی حاله اخری، و صار همّه التوصّل بالغلبه و الاستیلاء أو الحیله و الخدیعه بکل وجه ممکن إلی أخذ ذلک، و إن تفاوت أفراد الناس بتفاوت المقامات و مقتضیات الأحوال. و کم رأینا من رجل حسن الخلق و اللسان فی مقام الخضوع له و الإذعان، حتی إذا اعتدی علیه معتد قابله بمثل ما اعتدی علیه، بل ربّما زاد علیه، و ربّما استنکف من التظاهر بذلک، فنصب له فی الباطن شباک المهالک من حیث لا یعلم، و تتبع له الغوائل، و لو أنه قابل بالصفح و الحلم و العفو لکان هو هو.

و بالجمله، فإنه إنّما تعرف أحوال الناس و ما هم علیه من حسن و قبح و عداله و فسق بالابتلاء و الامتحان فی المعاملات و المخاصمات و المحاورات، و هذا هو الذی لحظه علیه السّلام فی هذا الخبر، و به تشهد رؤیه العیان و عدول الوجدان، و لا سیّما فی هذه الأزمان التی انطمست فیها معالم الإیمان.

و هذا المعنی الذی ذکرناه هو الذی یتبادر من العباره المذکوره، أعنی قولنا: إن العداله عباره عن حسن الظاهر، أی حسن ما یظهر منه فی مقام الابتلاء و الاختبار.

و أمّا الحمل علی حسن ما یظهر منه من کونه عالما فاضلا، مظهرا للزهد بین الناس، مصلّیا و نحو ذلک، غیر مظهر لما یوجب الفسق، من غیر اختبار کون ذلک عن تقوی و ورع، أو عن تصنّع و ریاء، فهو غیر مجد فی المقام، بل هو فی الحقیقه مجهول الحال، و عدم ظهور ما یوجب الفسق منه لا یدل علی العدم؛ إذ الشرط فی الروایه المذکوره ظهور العدم لا عدم الظهور، و الفرق بین المقامین واضح.

فإن قیل: إنه یصدق علی من لم یظهر منه ما یوجب الفسق مع کونه عالما

ص: ۴۶

مصلّیا متزهدا (۱) أنه معروف بالتقوی و العفاف.

قلنا: هذا کلام مجمل؛ فإنه إن أرید من لم یظهر منه بقول مطلق فهو ممنوع، و إن ارید من لم یظهر منه فی موضع تقتضی العاده الجاریه بین الناس بالإظهار، فهو عین ما نقوله، فإن من اعتدی علیه بید أو لسان و کفّ یده و لسانه عن الاعتداء، أو وقع فی یده شی ء من الحطام الحرام فکفّ نفسه عنه، فهذا هو الذی ندّعیه، و أمّا من لم یکن کذلک فلا یوصف بالکفّ الذی ذکره فی الروایه؛ لأن الکفّ إنّما یقال فی موضع یقتضی البسط، ألا تری أنه لا یقال للزاهد فی الدنیا من حیث إنها زاهده فیه: إنه زاهد، و إنّما یقال لمن تمکن منها و وقعت فی یده و مع ذلک عفّ عنها و کفّ یده عن التعرض لها. و هذا بحمد اللّه سبحانه ظاهر لا ستره علیه.

و أمّا قوله علیه السّلام: «و الدلاله علی ذلک أن یکون ساترا لجمیع عیوبه»- إلی آخره- فالظاهر أنه إجمال بعد تفصیل، کأنّه قال- بعد أن ذکر أنه لا بدّ أن یعرف بکذا و کذا ممّا یرجع إلی العلم بتقواه و ورعه و عفافه-: و مجمل ذلک ألّا یقف له أحد علی عیب یذم به و یعاب به، بل یکون تقواه و صلاحه ساترا لعیوبه، لغلبته علیها و اضمحلالها به، لا بمعنی أن له عیوبا و لکن یسترها، کما یوهمه ظاهر اللفظ، و علیه بنی من نظر فی الخبر من غیر تأمّل، بل بمعنی عدم العیب بالکلّیه.

و مما یشیر إلی ما ذکرنا من اعتبار المعاشره المطّلعه علی باطن الحال تخصیص السؤال فی الخبر بأهل محلّته الذین هم غالبا أقرب إلی الاطّلاع علی ذلک.

و أنت إذا تأملت فی هذه الخبر- بمعونه ما شرحناه- وجدته قریبا من القول

۱- فی «ح»: منزها.

ص: ۴۷

المشهور بین المتأخّرین، لا فرق بینه و بینه إلّا من حیث اعتبارهم کون التقوی ملکه، و قد عرفت أنه لا دلیل علیه، و إلّا فاشتراط العلم بالصلاح و العفاف و التقوی و عدم الإخلال بالواجبات و اجتناب المحرّمات ممّا لا شک فیه، و هو الذی صرّحت به عبارات الأصحاب التی قدمنا نقلها. و أصحابنا القائلون بهذا القول لم یتأملوا فی معنی الخبر المذکور کما شرحناه، و لم یعطوا النظر حقه فیه کما أوضحناه.

و ثانیهما: التعاهد للصلوات الخمس فی جماعه المسلمین إلّا من عله. و هذا هو الذی جمد علیه أصحابنا القائلون بما قلناه من أن العداله بمعنی حسن الظاهر، کما عرفت من عباره شیخنا الشیخ سلیمان بن عبد اللّه رحمه اللّه المتقدمه، و غفلوا عن الشرط الأول. و هذا الشرط و إن لم یذکره أحد من الأصحاب، بل ربّما صرّحوا بأن الإخلال بالمندوبات لا ینافی صفه العداله؛ إلّا إن الخبر المذکور قد تضمّنه علی أبلغ وجه و آکده کما عرفت.

نعم، صرّح جمع من المتأخّرین- کما نقله بعض مشایخنا عطّر اللّه مراقدهم- بأن الإصرار علی ترک السنن قادح فی العداله قال: (و ممّن نصّ علی ذلک شیخنا الشهید الثانی فی (رساله العداله) و (شرح اللمعه)، و قال: (و هل هو مع ذلک من الذنوب أو مخالفه المروءه؟ کلّ محتمل و إن کان الثانی أوجه) (۱). و نسب شیخنا البهائی فی (الحبل المتین) الأول إلی الأصحاب، مؤذنا بدعوی الإجماع أو ما قاربه علیه) (۲).

و قال شیخنا العلّامه الشیخ سلیمان البحرانی قدّس سرّه: (و الذی یظهر لی أن ترک

۱- الروضه البهیه فی شرح اللمعه الدمشقیه ۳: ۱۳۰.

۲- العشره الکامله: ۲۴۷.

ص: ۴۸

السنن حدا یؤذن بالتهاون بالدین و قله المبالاه بکمالات الشرع، و الاستخفاف بالوظائف الموظفه من لدن الشارع، فهو عصیان قادح فی العداله، و إلّا فلا.

و یشهد لذلک ما رواه زراره فی الصحیح عن الباقر علیه السّلام، فی الحدیث المشتمل علی عدد الفرائض الیومیه و نوافلها، حیث قال علیه السّلام بعد [عدّه] (۱) النوافل: «فتلک سبع و عشرون سوی الفریضه، و إنما هذا کلّه تطوع و لیس بمفروض. إن تارک الفریضه کافر، و إن تارک هذا لیس بکافر، و لکنها معصیه» ((۲)) (۳).

و روی حنان بن سدیر فی الموثق أنه سأل عمرو بن حریث أبا عبد اللّه علیه السّلام- و أنا جالس- فقال له: أخبرنی- جعلت فداک- عن صلاه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، فذکر علیه السّلام تفصیل ذلک، فقال: جعلت فداک، فإن کنت أقوی علی أکثر من ذلک أ یعذبنی اللّه علی کثره الصلاه؟ قال: «لا، و لکن یعذب علی ترک السنّه» (۴).

قال تلمیذه المحدّث الصالح الشیخ عبد اللّه بن صالح البحرانی- تغمدهما اللّه تعالی بغفرانه- بعد نقل ذلک: (و عندی فی هذا من أصله توقف؛ لعدم الدلیل علی وجوبه و ثبوت استحبابه، و تصریح الأخبار بأن اللّه تعالی لا یؤاخذ العبد یوم القیامه عن أکثر ما افترض علیه من الصلاه الخمس و صیام شهر رمضان.

و الخبران محمولان علی الکراهه الشدیده و التقریع و التغلیظ فی ترک النوافل، أو علی الکمّل من المؤمنین) انتهی.

أقول: فیه أن ما ذکره من التأویل و إن أمکن جریانه فی الخبرین المذکورین،

۱- فی النسختین: عدد.

۲- تهذیب الأحکام ۲: ۷- ۸/ ۱۳، وسائل الشیعه ۴: ۴۱، أبواب أعداد الفرائض، ب ۱۱، ح ۱.

۳- العشره الکامله: ۲۴۷- ۲۴۸.

۴- الکافی ۳: ۴۴۳/ ۵، باب صلاه النوافل، تهذیب الأحکام ۲: ۴/ ۴، الاستبصار ۱: ۲۱۸/ ۷۷۴، وسائل الشیعه ۴: ۴۷، أبواب أعداد الفرائض، ب ۱۳، ح ۶.

ص: ۴۹

إلّا إنّه قد تكاثرت الأخبار بأن تارك الجماعه مع عدم العذر مستحق للحرق بالنار، و قد تكرر ذلك فی صحیحه ابن أبی یعفور (۱) المتقدمه، مع أن الجماعه إنّما هی مستحبه، فلو لم یكن ذلك معصیه [فكیف] یستحق الحرق بالنار الذی لا یفعل إلّا بالكفار؟! و ورد أیضا لو أنه أصرّ أهل مصر علی ترك الأذان لكان علی الإمام أن یقاتلهم (۲)، مع أن الأذان إنّما هو من المستحبات.

و بالجمله، فالظاهر إنّما هو ما ذكره شیخنا المقدم ذكره. و أمّا الأخبار التی أشار إلیها من أنه من لقی اللّه عزّ و جلّ بالصلوات الخمس لم یسأله عن النوافل، و من لقیه بصیام شهر رمضان لم یسأله عن صیام التطوع، فهو محتمل لأمرین:

أحدهما: أن المراد أن من لقیه بهذه الفرائض كامله من جمیع الوجوه لم یسأله عن النوافل؛ لأنها إنّما شرّعت لإتمام الفرائض، و إذا لقی اللّه تعالی بالفرائض تامه علی الوجه الذی أراده و ندب إلیه لم یسأله عن التطوع.

الثانی: أن المراد: من لقیه بالفرائض علی غیر الوجه المذكور، بأن یترك النوافل أحیانا لعذر أو لغیر عذر لا تركا ناشئا عن الإصرار علی تركها و التهاون بها، و عدم المبالاه بما ورد فی الحث علیها.

و الظاهر أنه علیه السّلام إنّما آثر الصلاه جماعه فی كونها مظهرا للعداله و دلیلا علیها،

۱- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۲، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۲- الحبل المتین (ضمن رسائل الشیخ بهاء الدین): ۱۳۳، و نسبه للأصحاب، المبسوط (السرخسی) ۱: ۱۳۳، و نسبه لمحمد، و الظاهر أنه الماتن محمد بن أحمد المروزی، و السرخسی إنما هو شارح لمختصر (المبسوط) لا مؤلفه كما أشار إلی ذلك فی مقدّمه كتابه، حیث إن المبسوط هو جمع لما فرّعه أبو حنیفه. و قد أشرنا إلی ذلك فی الجزء: ۳، الصفحه: ۷۴، الهامش: ۳. انظر المبسوط ۱: ۳- ۴.

ص: ۵۰

من حیث استفاضه الأخبار بأن «الصلاه عمود الدین»، (۱)، و أن بقبولها تقبل سائر الأعمال و إن کانت باطله، و بردّها تردّ سائر الأعمال و إن کانت صحیحه (۲)، و أنها معیار الکفر و الإیمان (۳)، و أنها متی أتی بها و أقامها فی أوّل وقتها بحدودها کانت کفاره للذنوب الواقعه فی ذلک الیوم (۴)، و أنها- کما قال اللّه تعالی- تَنْهیٰ عَنِ الْفَحْشٰاءِ وَ الْمُنْکَرِ (۵). و اعتبار الجماعه فیها لیعلم الإتیان بها کما صرّح به الخبر (۶)، و حینئذ فیحکم بحصول العداله بها مضافا إلی ما تقدّم.

إذا عرفت ذلک، فاعلم أن جمله من الأخبار قد أیدت هذا الخبر فیما دل علیه و إن لم تکن فی الوضوح و التصریح و التأکید بالغه ما بلغ إلیه، و منها ما رواه شیخنا الصدوق- طاب ثراه- فی (الخصال) عن الرضا علیه السّلام عن آبائه علیهم السّلام عن علی علیه السّلام قال: «قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من عامل الناس فلم یظلمهم، و حدّثهم فلم یکذبهم، و وعدهم فلم یخلفهم، فهو ممن کملت مروءته، و ظهرت عدالته، و وجبت اخوّته، و حرمت غیبته» (۷).

و ما رواه فیه أیضا بسنده عن عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال:

«ثلاث من کنّ فیه أوجبت له أربعا علی الناس: [من] إذا حدثهم لم یکذبهم، و إذا وعدهم لم یخلفهم، و إذا خالطهم لم یظلمهم، وجب أن [تظهر] (۸) فی الناس عدالته،

۱- المحاسن ۱: ۱۱۶/ ۱۱۷، وسائل الشیعه ۴: ۲۷، أبواب أعداد الفرائض، ب ۶، ح ۱۲.

۲- الأمالی (الصدوق): ۷۳۹- ۷۴۰/ ۱۰۰۶، علل الشرائع ۲: ۵۷- ۵۸/ ب ۷۷، ح ۱.

۳- المحاسن ۱: ۱۵۷- ۱۶۲/ باب عقاب من تهاون بالوضوء، وسائل الشیعه ۴: ۴۲- ۴۳، أبواب أعداد الفرائض، ب ۱۱، ح ۶، ۷.

۴- الفقیه ۳: ۲۵/ ۶۵، تهذیب الأحکام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶.

۵- العنکبوت: ۴۵.

۶- الفقیه ۳: ۲۴/ ۶۵، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۲، کتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۷- الخصال ۱: ۲۰۸/ ۲۸، باب الأربعه.

۸- من المصدر، و فی النسختین: یظهروا.

ص: ۵۱

و یظهر فیهم مروءته، و أن تحرم علیهم غیبته، و أن تجب علیهم أخوّته» (۱).

و ما تضمنه هذان الخبران یرجع إلی الشرط الأوّل ممّا تقدم فی صحیحه ابن أبی یعفور المتقدمه.

و ما رواه أبو بصیر فی الموثق عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: «لا بأس بشهاده الضیف إذا كان عفیفا صائنا» (۲).

و روایه العلاء بن سیابه عن أبی عبد اللّه علیه السّلام، فی المكاری و الملّاح و الجمّال قال: «لا بأس بهم، تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء» (۳).

و روایه العسكری علیه السّلام (۴) المتقدمه.

و روایه عمار بن مروان فی الرجل یشهد لابنه، و الابن لأبیه، و الرجل لامرأته قال: «لا بأس بذلك إذا كان خیرا» (۵).

و روایه رفاعه (۶) قال: سألته عن رجل مات و له بنون صغار و كبار من غیر وصیّه، و له خدم و ممالیك و عقار، كیف یصنعون- الورثه بقسمه ذلك المیراث؟

قال: «إن قام رجل ثقه یقسمه (۷) قاسمهم ذلك كله فلا بأس» (۸).

۱- الخصال ۱: ۲۰۸/ ۲۹، باب الأربعه.

۲- الفقیه ۳: ۲۷/ ۷۷، تهذیب الأحكام ۶: ۲۵۸/ ۶۷۶، الاستبصار ۳: ۲۱/ ۶۴، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۷۲، كتاب الشهادات، ب ۲۹، ح ۳.

۳- الكافی ۷: ۳۹۶/ ۱۰، باب ما یردّ من الشهود، الفقیه ۳: ۲۸/ ۸۲، تهذیب الأحكام ۶: ۲۴۳/ ۶۰۵، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۸۱، كتاب الشهادات، ب ۳۴، ح ۱.

۴- التفسیر المنسوب إلی الإمام العسكری علیه السّلام: ۶۷۲/ ۳۷۵.

۵- الفقیه ۳: ۲۶/ ۷۰، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۴- ۳۹۵، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۹.

۶- فی الكافی و الفقیه و تهذیب الأحكام: سماعه، و فی وسائل الشیعه: زرعه.

۷- فی «ح»: قسمه، و لیست فی المصدر.

۸- الكافی ۷: ۶۷/ ۳، باب من مات علی غیر وصیّه ..، الفقیه ۴: ۱۶۱/ ۵۶۳، تهذیب الأحكام ۹: ۳۹۲/ ۱۴۰۰، وسائل الشیعه ۲۶: ۷۰، أبواب موجبات الإرث، ب ۴، ح ۱.

و روایه هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه علیه السّلام، فی حدیث فی الوکاله قال علیه السّلام:

«و الوکاله ثابته حتی یبلغه العزل عن الوکاله بثقه یبلغه، أو یشافه [ب] العزل عن الوکاله» (۱).

و لفظ (الثقه) فی هذین الخبرین و أمثالهما یساوق لفظ (العدل) فی الأخبار المتقدّمه، فهو بمعنی العدل.

و روایه محمد بن مسلم قال: قدم رجل إلی أمیر المؤمنین علیه السّلام بالکوفه، فقال:

إنی طلّقت امرأتی بعد ما طهرت من حیضها قبل أن اجامعها، فقال أمیر المؤمنین علیه السّلام: «أشهدت رجلین ذوی عدل کما قال: اللّه عزّ و جلّ (۲)؟». قال: لا. قال:

«اذهب فإن طلاقک لیس بشی ء» (۳).

و روایه جابر عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «شهاده القابله جائزه علی أنه استهل أو برز میتا إذا سئل عنها فعدّلت» (۴).

و بالجمله، فالأخبار الداله علی عداله الشاهد متواتره معنی، کما لا یخفی علی من راجعها من مظانها، مثل مسأله رؤیه الهلال (۵) و الطلاق (۶) و الشهادات (۷) و الدین (۸) و نحوها و إن اختلفت فی تأدیه ذلک إجمالا و تفصیلا، فربما عبّر فی

۱- الفقیه ۳: ۴۹/ ۱۰، وسائل الشیعه ۱۹: ۱۶۲، کتاب الوکاله، ب ۲، ح ۱.

۲- إشاره إلی الآیه: ۲، من سوره الطلاق.

۳- الکافی ۶: ۶۰/ ۱۴، باب من طلّق لغیر الکتاب و السنّه، تهذیب الأحکام ۸: ۴۸/ ۱۵۱، وسائل الشیعه ۲۲: ۲۷- ۲۸، کتاب الطلاق، ب ۱۰، ح ۷.

۴- تهذیب الأحکام ۶: ۲۷۱- ۲۷۲/ ۷۳۷، وسائل الشیعه ۲۷: ۳۶۲، کتاب الشهادات، ب ۲۴، ح ۳۸.

۵- وسائل الشیعه ۱۰: ۲۸۶- ۲۹۲، أبواب أحکام شهر رمضان، ب ۱۱.

۶- وسائل الشیعه ۲۲: ۲۵- ۲۹، أبواب مقدمات الطلاق، ب ۱۰.

۷- وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۹، کتاب الشهادات، ب ۴۱.

۸- وسائل الشیعه ۱۸: ۳۳۸، أبواب الدین و القرض، ب ۱۰.

ص: ۵۳

بعضها بالشاهدين بقول مطلق (۱)، و ربّما عبّر بالعدلين (۲)، و ربّما عبر ببعض الأوصاف الداله على العداله (۳) إجمالا أو تفصيلا (۴).

و لا ريب أن ضمّ الأخبار بعضها إلى بعض و حمل مطلقها على مقيدها و مجملها على مفصّلها يقتضى أن العداله أمر زائد على الإسلام أو الإيمان، فالعمل بتلك الأخبار التى استند إليها اولئك الفضلاء موجب لطرح هذه الأخبار كملا- مع اعتضادها بالآيه الشريفه (۵) حسبما قدّمناه- و عمل الطائفه المحقه كما أوضحناه، و هو فى البطلان أوضح من أن يحتاج إلى مزيد بيان. و أمّا الأخبار التى استندوا إليها فقد عرفت الجواب عنها.

المقام الرابع: فى اتحاد مفهوم العداله

اعلم أنه قد صرّح جمله من أصحابنا- رضوان اللّه عليهم- منهم شيخنا المجلسى فى كتاب (البحار) (۶)، و شيخنا العلّامه أبو الحسن الشيخ سليمان البحرانى (۷)، و تلميذه المحدّث الصالح الشيخ عبد اللّه بن صالح البحرانى (۸)، و غيرهم، بأن العداله المعتبره فى الشهاده و الإمامه و القضاء و الفتوى و نحوها أمر واحد. و على هذا القول جرينا سابقا فى جمله من المسائل، إلّا إن الذى ظهر لنا

۱- انظر وسائل الشيعه ۱۰: ۲۸۹- ۲۹۱، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ۱۱، ح ۹- ۱۰، ۱۳- ۱۴، و ۲۲: ۲۵- ۲۹، كتاب الطلاق ب ۱۰، ح ۱، ۴- ۶، ۸- ۱۳.

۲- انظر وسائل الشيعه ۱۰: ۲۸۶- ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ۱۱، ح ۱، ۳، ۵- ۸، ۱۵- ۱۷، و ۲۲: ۲۶- ۲۹، أبواب مقدمات الطلاق، ب ۱۰، ح ۲- ۳، ۷، و ۲۷: ۳۹۱- ۳۹۹، كتاب الشهادات، ب ۴۱.

۳- انظر وسائل الشيعه ۱۰: ۲۸۷، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ۱۱، ح ۴.

۴- فربّما عبّر. تفصيلا، من «ح».

۵- الطلاق: ۲.

۶- بحار الأنوار ۸۵: ۲۴.

۷- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزى: ۱۷۷.

۸- منيه الممارسين: ۳۳۶.

ص: ۵۴

بعد التأمل فی الأخبار بعین الفکر و الاعتبار أن العداله فی القاضـی و الحاکم الشرعی أخص من باقی الأفراد؛ لأنه نائب عن الإمام علیه السّلام و جالس فی مجلس النبوه و الإمامه و متصدّر للقیام بتلک الزعامه، فلا بدّ فیه من نوع مناسبه للمنوب عنه بها یستحق النیابه، و ذلک بأن یکون متصفا بعلم الأخلاق الذی هو السبب الکلی للقرب من الملک الخلّاق، و هو تحلیه النفس بالفضائل الزکیه، و تخلیتها من الرذائل الردیه، و إن کان هذا علما قد عفت الآن معامله و اندرست مراسمه.

و علی ما ذکرناه دلّت جمله من الأخبار الوارده عن العتره الأطهار (۱)، و قد قدّمناها فی الدره (۲) التی فی شرح الحدیث الوارد عن علی بن الحسین علیهما السّلام، و هو قوله: «إذا رأیتم الرجل قد حسن سمته و هدیه» (۳) الحدیث، و بیّنا ثمه أن هذا الحدیث إنّما ارید به النائب عنهم علیهم السّلام.

و قد اضطرب شیخنا الشیخ سلیمان البحرانی و تلمیذه المحدّث المشار إلیه آنفا فی التفصی عن الجواب عن الخبر المذکور، حیث إنّهما- کما ذکرنا آنفا- ممّن حکم بأن العداله المشترطه فی الفقیه هی بعینها العداله المشترطه فی الإمام و الشاهد، و هذا الخبر فیه من الشروط الشدیده و التأکیدات العدیده ممّا لا یکاد یوجد من یتصف بها فی مصر من الأمصار، فضاق علیهما المخرج منه، فحملاه علی محامل بعیده، و تأولاه بتأویلات غیر سدیده، کما قدمنا نقل ذلک عنهما فی الدره (۴) المشار إلیها.

و لا ریب أن ذلک إنّما وقع لصعوبه المخرج من هذه الشروط التی اشتمل علیها الخبر، و عدم سهوله القیام لهم بها کما أمر. و قد تقدّم تحقیق الحال فی الدره

۱- وسائل الشیعه ۲۷: ۳۹۱- ۴۰۰، کتاب الشهادات، ب ۴۱.

۲- انظر الدرر ۲: ۴۵- ۸۸/ الدره ۲۱.

۳- الاحتجاج ۲: ۱۵۹/ ۱۹۲.

۴- انظر الدرر ۲: ۴۶- ۴۷.

ص: ۵۵

المشار إلیها علی وجه لا یعتریه الإشکال، فلا یحتاج إلی إعاده.

المقام الخامس: فیما لو علم المکلف من نفسه عدم عدالته

إذا علم المکلّف من نفسه عدم العداله مع کونه عند الناس علی ظاهر العداله، فهل یجوز له الدخول فی الامور المشروطه بالعداله، من إمامه فی الجمعه و الجماعه، و تصدر للفتوی، و أداء الشهاده، و نحو ذلک ممّا هو مشروط بها، أم لا یجوز له ذلک؟

ظاهر کلام جمله من أصحابنا منهم شیخنا الشهید الثانی فی (المسالک) و غیره الأول قال قدّس سرّه فی الکتاب المذکور فی الکلام علی شاهدی الطلاق- بعد أن ذکر أنه لا یقدح فسقهما واقعا مع ظهور عدالتهما بالنسبه إلی غیرهما- ما صورته: (و هل یقدح فسقهما فی نفس الأمر بالنسبه إلیهما، حتی إنه لا یصح لأحدهما أن یتزوج بها، أم لا؛ نظرا إلی حصول شرط الطلاق و هو العداله ظاهرا؟ و جهان. و کذا لو علم الزوج فسقهما مع ظهور عدالتهما، ففی الحکم بوقوع الطلاق بالنسبه إلیه حتی تسقط عنه حقوق الزوجیه، و یستبیح اختها و الخامسه، و جهان، و الحکم بصحته فیهما لا یخلو من قوه) (۱).

و ظاهر شیخنا الشیخ سلیمان قدّس سرّه موافقه الشهید الثانی فی ذلک؛ حیث إنه فی بعض أجوبه المسائل سئل عن ذلک، فأجاب بعد الاستشکال و قال بالنسبه إلی الحکم الأول الذی تقدّم فی عباره (المسالک): (و أمّا بالنسبه إلیهما ففیه کلام، و الحکم بالصحه لا یخلو من قوه).

و قال بعد ذکر الحکم الثانی: (و للتوقف فی المسأله مجال و إن کانت الصحه غیر بعیده) (۲).

۱- مسالک الأفهام ۹: ۱۱۵.

۲- أجوبه الشیخ سلیمان الماحوزی: ۱۷۹.

ص: ۵۶

و ظاهر الفاضل المولى محمد باقر الخراسانى فى (الكفايه) (۱) موافقته فى الأول دون الثانى.

و أنت خبير بأن مقتضى كلامهم هنا جواز الإمامه أيضا فى الجمعه و الجماعه كما هو ظاهر، و جواز اقتداء من علم الفسق مع ظهور العداله، و سيأتى ما فيه.

و ظاهر المحدّث الصالح الشيخ عبد اللّه بن صالح- حيث إنه من رءوس الأخباريين- التوقّف فى المقام، حيث قال: (و لو نواها- يعنى الإمامه- و عدّ نفسه من أحد الشاهدين، و كان تائبا عن المعاصى، جاز له ذلك، أما لو كان مصرّا على المعاصى مرتكبا للكبائر فإشكال، و للأصحاب فيه قولان:

أحدهما: الجواز؛ لأن المدار إنما هو على اعتقاد المؤتمّ أو المطلّق، و بناء الامور على الظاهر دون الباطن.

الثانى: و من حيث إنه إغراء بالقبيح؛ لأنه عالم بفسق نفسه، فكيف يتقلد ما ليس له، خصوصا فى الجماعه الواجبه كالجمعه؟ و الأحكام الشرعيه إنّما جرت على الظاهر إذا لم يمكن الاطلاع على الباطن، و هو مطّلع على حقيقه الأمر.

و الأوّل أوفق بالقواعد الاصوليه، إلّا إنه لمّا لم يكن نص فى المسأله، و اعتقادنا أن لا مناط فى الأحكام الشرعيّه سواه، وجب الوقوف عن الحكم و العمل بالاحتياط فى العلم و العمل، و ردّ ما لم يأتنا به علم من أهل العصمه عليهم السّلام إليهم؛ لقول الصادق عليه السّلام: «أرجه حتى تلقى إمامك؛ فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام فى الهلكات» (۲)) انتهى.

أقول: لا يخفى أن ما ذكروه- قدّس اللّه أرواحهم و نوّر أشباحهم- من جواز

۱- كفايه الأحكام: ۲۰۱.

۲- الكافى ۱: ۶۷- ۶۸/ ۱۰، باب اختلاف الحديث، وسائل الشيعه ۲۷: ۱۰۶- ۱۰۷، أبواب صفات القاضى، ب ۹، ح ۱.

ص: ۵۷

تقلّد العالم بفسق نفسه للأمور المشروطه بالعداله و إن كان ممّا يتراءى فى بادئ النظر صحته، بناء على ما ذكره المحدّث المشار إليه من أن المدار فى الصحه و البطلان إنّما هو على اعتقاد المؤتمّ و المطلّق، و أن الامور إنما بنيت على الظاهر- و يؤيده أيضا تحريم أو كراهه إظهار الإنسان عيوب نفسه للناس، و وجوب (۱) أو استحباب (۲) سترها، و وجوب (۳) ستر غيره عليه لو اطّلع على معصيه منه- إلّا إن الذى يظهر من التأمل فى المقام و مراجعه أخبارهم عليهم السّلام خلاف ذلك.

و بيان ذلك: أن ظاهر الآيه (۴) و الروايات (۵) الداله على النهى عن قبول خبر الفاسق و النهى عن الصلاه خلفه إنّما هو من حيث الفسق، و هو مشعر بأن الفاسق ليس أهلا لهذا المقام و لا صالحا لتقليد هذه الأحكام، و إذا كان الشارع لم يره أهلا لذلك و لا صالحا لسلوك هذه المسالك فهو فى معنى منعه له من الدخول فيما هنالك؛ فإدخاله نفسه فيما لم يره اللّه تعالى أهلا له و تعرّضه له موجب لارتكاب مخالفته عزّ و جلّ، و مجرّد تدليس و تلبيس حمله عليه إبليس. و جواز اقتداء الناس به و قبول شهادته من حيث عدم ظهور فسقه لهم لا يدل على جواز الدخول له؛ لأن حكم الناس فى ذلك على حده، و حكمه فى حدّ ذاته على حده، فحكمه فى حدّ ذاته عدم جواز الدخول (۶)، لما هو عليه من الفسق المانع من

۱- الفقيه ۳: ۲۴/ ۶۵، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۹۱، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۲- تهذيب الأحكام ۱۰: ۸/ ۲۲، الفقيه ۴: ۲۱/ ۵۱، وسائل الشيعه ۲۸: ۳۷- ۳۸، أبواب مقدمات الحدود، ب ۶، ح ۵، ۶.

۳- الكافى ۲: ۲۰۷/ ۸، باب فى ألطاف المؤمن و كرامته، وسائل الشيعه ۲۶: ۳۷۹، أبواب فعل المعروف، ب ۳۳، ح ۱.

۴- الحجرات: ۶.

۵- وسائل الشيعه ۲۷: ۳۷۳- ۳۷۴، أبواب الشهادات، ب ۳۰.

۶- له لأن حكم .. الدخول، سقط فى «ح».

ص: ۵۸

أهليته لذلك المقام، و حكم الناس- من حيث عدم ظهور المانع المذكور لهم- جواز الاقتداء به و قبول شهادته.

و نظيره فى الأحكام الشرعيّه غير عزيز، فإن لحم الميته حكمه فى حدّ ذاته الحرمه و عدم جواز أكله، و بالنسبه إلى من لم يعلم بكونه ميته جواز الأكل.

و يؤيد ما قلناه جمله من الأخبار، مثل صحيحه أبى بصير عن أبى عبد اللّه عليه السّلام قال: «خمسه لا يؤمّون (۱) الناس على كل حال: المجذوم، و الأبرص، و المجنون، و ولد الزنا، و الأعرابى» (۲).

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «خمسه لا يؤمّون (۳) الناس و لا يصلّون بهم صلاه فريضه فى جماعه: الأبرص، و المجذوم، و ولد الزنا، و الأعرابى حتى يهاجر، و المحدود» (۴).

و التقريب فيهما: أن ظاهرهما توجه النهى إلى هؤلاء باعتبار الإمامه بالناس؛ لأنهم ليسوا من أهلها، بسبب ما هم عليه من الامور المذكوره المانعه من أهليه الإمامه. و بعض الأخبار و إن ورد أيضا فى نهى الناس عن الائتمام بهم، إلّا إنه إنّما يتوجه إلى المؤتمين، و أمّا فى هذين الخبرين فهو متوجه إلى الإمام من أحد هؤلاء. فلو فرضنا عدم علم الناس بشى ء من هذه الموانع مع اعتقادهم العداله، فإنه يجوز لهم الاقتداء بهم، إلّا إنه بمقتضى هذين الخبرين لا يجوز لهم الإمامه؛ لما هم عليه من الموانع المذكوره و إن خفيت على الناس. فكذلك الفاسق الذى لو ظهر للناس فسقه لامتنع الناس من الصلاه خلفه، و لا يجوز له الإمامه؛ لعدم الأهليه.

۱- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: يأتمون.

۲- الكافى ۳: ۳۷۵/ ۱، باب من تكره الصلاه خلفه.، وسائل الشيعه ۸: ۳۲۴، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۶، ح ۵.

۳- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: يأتمون.

۴- الفقيه ۱: ۲۴۷/ ۱۱۰۵، وسائل الشيعه ۸: ۳۲۴، أبواب صلاه الجماعه، ب ۱۶، ح ۳.

ص: ۵۹

و يؤيد ذلك أيضا ما ورد فى أخبار الفتوى و الحكم من قول أمير المؤمنين عليه السّلام لشريح: «يا شريح، قد جلست مجلسا لا يجلسه إلّا نبى أو وصى نبى (۱) أو شقى» (۲).

و قول أبى عبد اللّه عليه السّلام: «اتقوا الحكومه؛ [فإن الحكومه] إنّما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين، لنبى أو وصى نبى» (۳).

فإنهما ظاهران فى النهى لمن لم يكن مستجمعا لأسباب النيابه و أهليه الحكم و الفتوى واقعا. و لا ريب أن من أعظم الأسباب المانعه منهما الفسق، فهى ظاهره فى منع الفاسق من الجلوس فى هذا المقام- و إن كان ظاهر العداله بين الأنام- و عدم جواز تقلّده للأحكام.

و كلام من قدّمنا كلامه و إن كان مخصوصا بمسأله الإمامه و الطلاق، إلا إن الحكم فى المواضع الثلاثه واحد؛ فإن مبنى الكلام هو أنه هل يكتفى بظهور العداله فى جواز التقلد للأمور المشروطه بها و إن لم يكن كذلك واقعا، أم لا بدّ من ثبوتها واقعا؟ فالإشكال و الكلام [جاريان] (۴) فى جميع ما يشترط فيه العداله، و هذا أحدها.

و حينئذ، فما ذكروه إنّما جرى مجرى التمثيل و التخصيص فى هذين الخبرين بالنبى و الوصى، يعنى أصاله، و فيه ردّ على المخالفين المبدعين الذين جلسوا فى هذا المنصب بدعوى استحقاقهم له من اللّه عزّ و جلّ.

۱- من «ح» و المصدر.

۲- الكافى ۷: ۴۰۶/ ۲، باب أن الحكومه إنما هى للإمام عليه السّلام، الفقيه ۳: ۴/ ۸، تهذيب الأحكام ۶: ۲۱۷/ ۵۰۹، وسائل الشيعه ۲۷: ۱۷، أبواب صفات القاضى، ب ۳، ح ۳.

۳- الكافى ۷: ۴۰۶/ ۱، باب أن الحكومه إنما هى للإمام عليه السّلام، الفقيه ۳: ۴/ ۷، وسائل الشيعه ۲۷: ۱۷، أبواب صفات القاضى، ب ۳، ح ۳.

۴- فى النسختين: جار.

ص: ۶۰

و حينئذ، فلا منافاه فى الخبرين لما ورد فى الأخبار الداله على نيابه الفقيه الجامع الشرائط و إمضاء حكمه و وجوب إطاعته (۱)، فإن جلوسه إنّما هو من حيث الإذن منهم عليهم السّلام و النيابه عنهم- صلوات اللّه عليهم- كما صرّحت به أخبارهم، و جميع ما يحكم به إنّما هو من نصوصهم و أخبارهم لا من قبل نفسه و هواه.

و من أظهر الأدله على ما ذكرناه ما رواه ابن إدريس فى مستطرفات (السرائر) نقلا من كتاب السيارى قال: قلت لأبى جعفر الثانى عليه السّلام: قوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاه، فيتقدّم بعضهم فيصلى جماعه؟ فقال: «إن كان الذى يؤم بهم ليس بينه و بين الله طلبه فليفعل» (۲).

و هو- كما ترى- صريح فى المراد، عار عن وصمه الإيراد؛ لدلالته صريحا على أنه لا تجوز الإمامه لمن علم من نفسه الفسق حتى يتوب توبه نصوحا، و يقلع عنه إقلاعا صحيحا. و مورد الخبر و إن كان الإمامه، إلّا إنه جار فى غيرها بالتقريب الذى تقدم ذكره.

فإن قيل: إنكم قد فسرتم العداله فيما سبق بحسن الظاهر الذى يجامع الفسق باطنا، و كلامكم هنا يدل على أن العداله لا يجوز مجامعه الفسق لها باطنا؛ لمنعكم له من الدخول فى الامور المشروطه بالعداله إذا علم من نفسه الفسق.

قلنا: لا يخفى أن العداله بالنسبه إلى المكلّف المتّصف بها غيرها بالنسبه إلى غيره ممن يتبعه، فإنّها بالنسبه إليه عباره عن عدم اتّصافه بشى ء ممّا يوجب الفسق و الخروج عن العداله، و هو الذى أشار إليه الخبر بأن يعرف «بالستر

۱- الكافى ۱: ۶۷ ۶۸/ ۱۰، باب اختلاف الحديث، عوالى اللآلى ۴: ۱۳۳/ ۲۲۹.

۲- السرائر (المستطرفات) ۳: ۵۷۰.

ص: ۶۱

و العفاف، و كفّ البطن» (۱)- إلى آخره- كما أوضحناه آنفا. و بالنسبه إلى غيره عباره عن عدم ظهور ما يوجب الفسق و إن كان فاسقا باطنا.

و على هذا فيكون عدلا فى الظاهر، يجوز قبول شهادته و الائتمام به و امتثال أحكامه و أوامره و فتاويه و إن كان فاسقا فى الباطن، يحرم عليه الدخول فى ذلك، و يؤثم و يؤاخذ بالدخول فيما هنالك و إن صح اتباع الناس له؛ فهو له حكم فى حدّ ذاته، و حكم بالنسبه إلى غيره. نظيره من صلّى بالناس على غير طهاره متعمدا مع اعتقاد الناس فيه العداله، فإنه تكون صلاتهم صحيحه، و تكون صلاته باطله، و صحه صلاتهم لا توجب جواز إمامته فى الصوره المذكوره.

و كلامنا فى هذا المقام إنّما هو بالنسبه إلى ذلك الشخص المدّعى اتّصافه بالعداله فى حدّ ذاته، فلا منافاه.

و بالجمله، فالعداله أمر مقابل للفسق، فإن اخذت باعتبار الواقع- كما اعتبرناه فى الإمام و الشاهد و الحاكم الشرعى- قابلها الفسق واقعا، و إن اخذت باعتبار الظاهر- كما اعتبرت بالنسبه إلى غير المذكورين- قابلها الفسق ظاهرا.

و كلامنا فى هذا المقام من أوّله إلى آخره إنّما جرى بالنسبه إلى المدعى اتصافه بالعداله فى حدّ نفسه، هل يجوز له مع ظهور عدالته بين الناس الدخول فى الامور المشروطه بالعداله أم لا؟

و الذى رجحناه هو عدم جواز دخوله؛ فإن الشارع لم يجعله من أهلها، حيث عيّن لها أهلا مخصوصين بالعفاف و التقوى، كما عرفت من الأخبار و كلام جمله من علمائنا الأبرار.

و أكثر الروايات و إن ورد فيها توجه النهى إلى المكلفين، و منها اشتبه الحكم

۱- الفقيه ۳: ۲۴/ ۶۵، تهذيب الأحكام ۶: ۲۴۱/ ۵۹۶، وسائل الشيعه ۲۷: ۳۹۱، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

ص: ۶۲

على اولئك القائلين فرتبوا العداله و الاتّصاف بها على اعتقاد المؤتم و المطلق و نحوهما، إلّا إن النهى- كما حققناه آنفا- قد ورد أيضا بالنسبه إلى اولئك المراد منهم صفه العداله من أنه لا يجوز لهم الدخول إلّا مع الاتصاف؛ صريحا فى بعض، و فحوى فى آخر.

و منه أيضا صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: مات رجل من أصحابنا و لم يوص، فرفع أمره إلى قاضى الكوفه فصيّر عبد الحميد القيّم بماله، و كان الرجل خلّف ورثه صغارا و متاعا و جوارى، فباع عبد الحميد المتاع، فلمّا أراد بيع الجوارى ضعف قلبه فى بيعهن؛ إذ لم يكن الميت صيّر إليه وصيّته، و كان قيامه هذا (۱) بأمر القاضى لأنهنّ فروج.

قال: فذكرت ذلك لأبى جعفر عليه السّلام فقلت له: يموت الرجل من أصحابنا، و لم يوص إلى أحد، و يخلّف جوارى، فيقيم القاضى رجلا منّا لبيعهن (۲) فيضعف قلبه؛ لأنهنّ فروج، فما ترى فى ذلك القيّم؟

قال: فقال: «إذا كان القيّم مثلك أو مثل عبد الحميد فلا بأس» (۳).

فإن المراد منه المماثله فى الوثاقه و العداله.

و مثله روايه رفاعه (۴) المتقدّمه فى المقام الثالث.

و لا ريب أن ما تضمنه هذان الخبران من المواضع المشترط فيها العداله باتفاق

۱- فى «ح»: بهذا، و فى الكافى و وسائل الشيعه: فيها: و فى تهذيب الأحكام: بها.

۲- فى «ح» و المصدر بعدها: أو قال: يقوم بذلك رجل منا.

۳- الكافى ۵: ۲۰۹/ ۲، باب شراء الرقيق، تهذيب الأحكام ۹: ۲۴۰/ ۹۳۲، وسائل الشيعه ۱۷: ۳۶۳، أبواب عقد البيع، ب ۱۶، ح ۲.

۴- الكافى ۷: ۶۷/ ۳، باب من مات على غير وصيه ..، الفقيه ۴: ۱۶۱/ ۵۶۳، تهذيب الأحكام ۹: ۳۹۲/ ۱۴۰۰، و فيها: سماعه، بدل: رفاعه، وسائل الشيعه ۲۶: ۷۰، أبواب موجبات الإرث، ب ۴، ح ۱، و فيه: زرعه، بدل: رفاعه.

ص: ۶۳

الأصحاب، لأنها أحد الامور الحسبيه التی صرّحوا بأنها ترجع إلی الفقيه الجامع الشرائط، و مع تعذّره يقوم بها عدول المؤمنين (۱)، و هما ظاهران فی اشتراط عداله القائم بذلک فی نفسه و حدّ ذاته لا بالنظر إلی الغير، فإنه إنّما رخّص له الدخول بشرط اتصافه بذلک.

و يؤيد ذلک بأوضح تأييد، و يشيده بأرفع تشييد أن الظاهر المتبادر من الآيه و الأخبار المصرّح فيها بالعداله و اشتراطها فی الشاهد- مثل قوله عزّ و جلّ:

وَ أَشْهِدُوا ذَوَیْ عَدْلٍ مِنْكُمْ (۲) و قولهم: «يطلّقها بحضور عدلين» (۳)، أو «إذا أشهد عدلين» (۴)، و نحو ذلک- هو اتصاف الشاهد بالعداله فی حدّ نفسه و ذاته لا بالنظر إلی غيره؛ فإنه لا يخفی أن قولنا: زيد عدل و ثقه، مثل قولنا: عالم، و شجاع، و كاتب و جواد، و نحو ذلک. و من المعلوم فی جميع ذلک إنّما هو اتصافه بهذه الصفات فی حدّ ذاته.

غايه الأمر أنه قد يتطابق علم المكلف و الواقع فی ذلک، و قد يختلفان بأن يكون كذلک فی نظر المكلف و إن لم يكن فی الواقع. و حينئذ، فيلزم كلّا حكمه، فيلزم من اعتقد عدالته بحسب ما يظهر له من حاله جواز الاقتداء به فی الصلاه و قبول شهادته، و نحو ذلک، و يلزمه هو فی حدّ ذاته عدم جواز الدخول فی ذلک.

و حينئذ، فإذا كان المراد من الآيه و الأخبار المشار إليها إنّما هو اتصافه فی حدّ ذاته، فلو لم يكن كذلک فإنه لا يجوز له الدخول فيما هو مشروط بالعداله البته.

۱- مسالک الأفهام ۶: ۲۶۵.

۲- الطلاق: ۲.

۳- الكافی ۶: ۷۲/ ۱، باب من أشهد علی طلاق امرأتين بلفظه واحده، وسائل الشيعه ۲۲: ۵۱، كتاب الطلاق، ب ۲۲، ح ۱.

۴- الفقيه ۳: ۳۲۱/ ۱۵۶۱، وسائل الشيعه ۲۲: ۶۹، كتاب الطلاق، ب ۲۹، ح ۲۳.

ص: ۶۴

و بـذلك يظهر لك ما فى كلام صاحب (المسالك) (۱) و من تبعه من الوهن و القصور، و لا ـ سيّما فى فرضه الثانى، و هو ما إذا علم الزوج فسقهما ثمّ طلّق بحضورهما، مع ظهور عدالتهما بين سائر الناس، فإنه أوهن من بيت العنكبوت، و إنه لأوهن البيوت (۲).

و بمقتضـى تجويزه الطلاق هنا يلزم جواز الاقتداء فى الصـلاه لمن علم فسق الإمام مع كونه ظاهر العداله عند غيره، و كذا قبول فتواه و حكمـه، و بطلاـن الجميع أظهر مـن أن يحتـاج إلى البيـان عنـد ذوى الأفهـام و الأذهـان. و حينئـذ، فالطلاـق فى كـل مـن الصـورتين المفروضتين فى كلام صاحب (المسالك) باطل، و اللّه العالم بحقائق أحكامه.

۱- مسالك الأفهام ۹: ۱۱۵.

۲- إشاره إلى الآيه: ۴۱ من سوره العنكبوت.

ص: ۶۵

۶۹ درّه نجفیّه فی الاختلاف فی تحریف القرآن

اختلف أصحابنا- رضوان اللّه علیهم- فی وقوع النقصان و التغییر و التبدیل فی (القرآن)؛ فالمشهور بین أصحابنا- بل نقل دعوی الإجماع علیه- هو العدم، و هو الذی ارتضاه المرتضی رضی اللّه عنه (۱)، و شنّع علی من خالفه و أطال فی ذلک کما هی عادته، و هو مذهب الشیخ (۲) و الصدوق بن بابویه (۳)، و الشیخ أبی علی الطبرسی فی (مجمع البیان) (۴).

و ذهب جمع إلی وقوع ذلک، و به جزم الثقه الجلیل علی بن إبراهیم القمی فی تفسیره (۵)؛ و هو ظاهر تلمیذه الکلینی أیضا فی (الکافی) (۶) حیث أکثر من نقل الروایات الداله علی الحذف و النقصان، و لم یتعرض لردّها و لا تأویلها، و ظاهر الثقه الجلیل أحمد [بن علی] بن أبی طالب الطبرسی فی کتاب (الاحتجاج) (۷)

۱- عنه فی مجمع البیان ۱: ۱۴، عنه فی التفسیر الصافی ۱: ۵۳.

۲- التبیان ۱: ۳.

۳- الاعتقادات (المطبوع ضمن سلسله مؤلّفات الشیخ المفید) ۵: ۸۳.

۴- مجمع البیان ۱: ۱۴.

۵- تفسیر القمی ۱: ۳۶- ۳۷.

۶- الکافی ۲: ۶۱۹/ ۲، باب أن القرآن یرفع ..، ۶۳۳/ ۲۳، باب نوادر کتاب فضل القرآن، و ۸: ۱۵۹- ۱۶۰/ ۲۰۸- ۲۰۹.

۷- الاحتجاج ۱: ۳۵۶- ۳۵۹/ ۵۶، ۳۶۰/ ۵۷.

ص: ۶۶

بالتقریب المذکور (۱)، و هو الظاهر عندی، و به جزم شیخنا المحدّث الصالح الشیخ عبد اللّه بن صالح البحرانی فی کتاب (منیه الممارسین فی أجوبه الشیخ یاسین) (۲)، و هو الذی اختاره شیخنا مفید الطائفه الحقه و رئیس المله المحقه قدّس سرّه فی (أجوبه المسائل السرویه)، قال- عطّر اللّه مرقده-: (إن الذی بین الدفتین من (القرآن) جمیعه کلام اللّه تعالی (۳)، و لیس فیه شی ء آخر من کلام البشر، و هو جمهور المنزل، و الباقی ممّا أنزل اللّه قرآنا عند المستحفظ للشریعه المستودع للأحکام، لم یضع منه شی ء، و إن کان الذی جمع ما بین الدفتین الآن لم یجعله فی جمله ما جمع؛ لأسباب دعته إلی ذلک، منها قصوره عن معرفه بعضه، و منها ما شک فیه، و منها ما تعمد إخراجه.

و قد جمع أمیر المؤمنین علیه السّلام (القرآن) المنزل من أوّله إلی آخره، و ألّفه بحسب ما وجب من تألیفه، فقدّم المکی علی المدنی، و المنسوخ علی الناسخ، و وضع کل شی ء منه فی موضعه؛ فلذلک قال جعفر بن محمد الصادق علیهما السّلام: «أما و الله لو قرئ القرآن کما انزل لألفیتمونا فیه مسمّین کما سمّی من کان قبلنا».

و قال علیه السّلام: «نزل القرآن أربعه أرباع: ربع فینا، و ربع فی أعدائنا (۴)، و ربع قصص و أمثال، و ربع قضایا و أحکام، و لنا أهل البیت فضائل القرآن»).

ثمّ قال: (غیر أن الخبر قد صح عن أئمتنا علیهم السّلام أنهم قد أمروا بقراءه ما بین الدفتین، و ألّا نتعداه إلی زیاده فیه و لا نقصان منه، حتی یقوم القائم علیه السّلام فیقرأ الناس (۵) (القرآن) علی ما أنزله اللّه تعالی و جمعه أمیر المؤمنین علیه السّلام.

و إنّما نهونا علیهم السّلام عن قراءه ما وردت به الأخبار من أحرف تزید علی الثابت

۱- کذا فی النسختین.

۲- منیه الممارسین: ۳۶۶.

۳- فی «ح» بعدها: و تنزیله.

۴- فی المصدر: عدوّنا.

۵- فی المصدر: للناس.

ص: ۶۷

فی المصحف؛ لأنها لم تأت علی التواتر و إنّما جاء بها الآحاد، و الواحد قد یغلط فیما ینقله، و لأنه متی قرأ الإنسان بما یخالف ما بین الدفتین غرّر بنفسه من أهل الخلاف و أغری به الجبارین، و عرّض نفسه للهلاک. فمنعونا علیهم السّلام من قراءه (القرآن) بخلاف ما اثبت بین الدفتین، لما ذکرنا) (۱) انتهی کلامه زید إکرامه، و هو جید متین و جوهر ثمین.

و عمده أدله المانعین لذلک هو أنه علی تقدیر الحذف و التغییر لا یبقی لنا اعتماد علی شی ء من (القرآن)؛ إذ علی هذا یحتمل أن تکون کل آیه منه محرفه و مغیّره، و یکون علی خلاف ما أنزل اللّه، فلم یبق لنا فی (القرآن) حجه أصلا، فتنتفی فائدته و فائده الأمر باتباعه، و الوصیه بالتمسک به، إلی غیر ذلک.

و أیضا قال اللّه عزّ و جلّ وَ إِنَّهُ لَکِتٰابٌ عَزِیزٌ. لاٰ یَأْتِیهِ الْبٰاطِلُ مِنْ بَیْنِ یَدَیْهِ وَ لاٰ مِنْ خَلْفِهِ (۲)، و قال إِنّٰا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّکْرَ وَ إِنّٰا لَهُ لَحٰافِظُونَ (۳). فکیف یتطرّق إلیه التحریف و التغییر؟! و أیضا قد استفاض عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّه- صلوات اللّه علیهم- حدیث عرض الخبر المروی علی (کتاب اللّه)؛ لیعلم صحته بموافقته له، و فساده بمخالفته (۴)، فإذا کان (القرآن) الذی بأیدینا محرفا فما فائده العرض؟ مع أن خبر التحریف مخالف ل (کتاب اللّه) مکذب له، فیجب ردّه و الحکم بفساده و تأویله.

قال المحدّث الکاشانی فی تفسیره (الصافی)- بعد ذکر جمله وافره من الأخبار الداله علی التحریف، و إیراد هذا الکلام الذی ذکرناه إشکالا علی الأخبار المذکوره- ما صورته: (و یخطر بالبال فی دفع هذا الإشکال- و العلم عند اللّه- أن

۱- المسائل السرویه (ضمن سلسله مؤلّفات الشیخ المفید) ۷: ۷۸- ۸۲.

۲- فصّلت: ۴۱- ۴۲.

۳- الحجر: ۹.

۴- تفسیر العیاشی ۱: ۱۹- ۲۰.

ص: ۶۸

يقال: إن صحت هذه الأخبار، فلعل التغيير إنّما وقع فيما لا يخلّ بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم على و آل محمد عليهم السّلام، و حذف أسماء المنافقين- عليهم لعائن اللّه- فإن الانتفاع بعموم اللفظ باق، و كحذف بعض الآيات و كتمانه، فإن الانتفاع بالباقى باق، مع أن الأوصياء عليهم السّلام كانوا يتداركون ما فاتنا من هذا القبيل. و يدلّ على هذا قوله فى حديث طلحه: «إن أخذتم ما فيه نجوتم من النار و دخلتم الجنه، فإن فيه حجتنا و بيان حقّنا و فرض طاعتنا» (۱).

و لا يبعد أيضا أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير و البيان، و لم يكن من أجزاء (القرآن)، فيكون التبديل من حيث المعنى، أى حرّفوه و غيّروه فى تفسيره و تأويله، أعنى حملوه على خلاف ما هو به. فمعنى قولهم عليهم السّلام: «كذا نزلت» (۲) أن المراد به ذلك، لا أنها نزلت مع هذه الزياده فى لفظها، فحذف منها ذلك اللفظ.

و مما يدل على هذا ما رواه فى (الكافى) بإسناده عن أبى جعفر عليه السّلام، أنه كتب فى رسالته إلى سعد الخير: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه، و الجهّال يعجبهم حفظهم للروايه، و العلماء يحزنهم تركهم للرعايه» (۳) الحديث.

و ما روته العامه أن عليّا عليه السّلام كتب فى مصحفه الناسخ و المنسوخ.

و معلوم أن الحكم بالنسخ لا يكون إلّا من قبيل التفسير و البيان، و لا يكون جزءا من (القرآن)، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضا كذلك. هذا ما

۱- كتاب سليم بن قيس: ۱۲۴، الاحتجاج ۱: ۳۵۸/ ۵۶.

۲- الكافى ۱: ۴۱۸- ۴۲۴/ ۳۲، ۴۷، ۵۸، ۶۰، باب فيه نكت و نتف من التنزيل فى الولايه، الاختصاص (ضمن سلسله مؤلّفات الشيخ المفيد) ۱۲: ۱۲۹- ۱۳۰.

۳- الكافى ۸: ۴۵- ۴۶/ ۱۶.

ص: ۶۹

عندی من التفصّی عن الإشکال، و اللّه یعلم حقیقه الأحوال) (۱) انتهی.

أقول: الوجه المعتمد هو الأول الذی ذکره، کما سیظهر لک إن شاء اللّه تعالی من الأخبار الآتیه، و أمّا الثانی فهو بعید، بل هو (۲) فی غایه البعد، بل ربّما یقطع ببطلانه.

و أمّا حدیث (الکافی) الذی أورده، فالظاهر أن معناه إنّما هو أن العامه أقاموا حروفه- یعنی بقراءتهم له بالأصوات الحسنه و الألحان المستحسنه (۳)، و المحافظه علی الآداب المذکوره فی علم القراءه، و المستحبات و الواجبات المصطلح علیها بینهم، و المداومه علی ختمه، و حرّفوا حدوده بتفسیرهم له بآرائهم و عقولهم من غیر استناد فی معرفه أحکامه و حلاله و حرامه إلی أهل الذکر المأمور بالرجوع إلیهم فی ذلک. هذا هو الظاهر من الخبر المذکور، و علیه فلا دلاله له (۴) علی ما ادّعاه.

و أمّا الخبر العامی فلا عبره به و لا اعتماد علیه.

و توضیح ذلک: أن المستفاد من الأخبار أن أکثر التغییر و التبدیل إنّما وقع فیما یتعلّق بفضائل أهل البیت علیهم السّلام، و مثالب أعدائهم بحذف ذلک، و أمّا الأحکام فالظاهر أنه لم یقع فیها شی ء من ذلک؛ لعدم دخول النقص علیهم من جهتها. و أمّا الزیاده فیه فمجمع علی بطلانها کما ذکره الشیخ فی (التبیان) (۵) و أمین الإسلام الطبرسی فی (مجمع البیان) (۶).

و حینئذ، فلا منافاه بین أحادیث التغییر و بین ما ورد من الأمر باتباعه

۱- التفسیر الصافی ۱: ۵۱- ۵۲.

۲- لیست فی «ح».

۳- من «ح»، و فی «ق»: المستحبه.

۴- لیست فی «ح».

۵- التبیان ۱: ۳.

۶- مجمع البیان ۱: ۱۴.

ص: ۷۰

و الوصیه بالتمسّک به (۱)، و عرض الأخبار المختلفه فی الأحکام الشرعیه [علیه].

علی أنه لا منافاه بین وقوع التغییر و أمره صلّی اللّه علیه و آله لنا بالتمسک به؛ فإن عدم تمکننا منه علی الوجه المراد و حصول المانع من الوصول إلیه حسبما یراد یدل علی انتفاء فائده أمره صلّی اللّه علیه و آله، نظیر ذلک الکلام فی الإمام علیه السّلام، فإنا مأمورون بالتمسک، به و أخذ الأحکام عنه، فمع حصول الخوف و التقیه له علیه السّلام عن إفشاء الأحکام، أو لنا عن الوصول إلیه و الأخذ عنه، فهل یکون ذلک [رافعا] (۲) لفائده الأمر باتباعه؟

و الوجه فی الموضعین واحد.

و حاصل ما أوردوه یرجع إلی أنه لا یجوز أن یسلّط اللّه تعالی علی من أمر باتباعه ما یمنع من الانتفاع به، و إلّا لبطل فائده الأمر باتباعه. و هو- کما تری- معارض بما ذکرنا فی الإمام علیه السّلام. علی أنا لا نسلّم المنع من الانتفاع به بالکلیّه، بل فی الجمله؛ لأن الباقی منه الموجود بأیدینا قرآن البته.

و أما الجواب عن الآیتین:

فأمّا الآیه الاولی، فإن الحذف و التغییر و التبدیل و إن کان باطلا، لکن لیس المراد من الآیه ذلک، بل المراد- و اللّه أعلم بحقیقه معنی کلامه-: أنه لا یجوز أن یحصل فیه ما یستلزم بطلانه من تناقض فی أحکامه أو کذب فی إخباراته و قصصه. و قد روی الثقه الجلیل علی بن إبراهیم القمی فی تفسیره عن الباقر علیه السّلام قال: «لَا یَأْتِیهِ الْبَاطِلُ من قبل التوراه، و لا من قبل الإنجیل و الزبور، وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ، أی لا یأتیه من بعده کتاب یبطله» (۳).

۱- تفسیر العیاشی ۱: ۱۳/ ۱، الکافی ۲: ۵۹۸/ ۲، بحار الأنوار ۸۹: ۱۷/ ۱۶.

۲- فی النسختین: دافعا.

۳- تفسیر القمی ۲: ۲۷۰، و فیه: و أمّا من خلفه، بدل: و لا من خلفه.

ص: ۷۱

و روی الطبرسی فی (مجمع البیان) (۱) عن الباقر و الصادق علیهما السّلام أنه لیس فی إخباره عمّا مضی باطل، و لا فی إخباره عمّا یکون فی المستقبل باطل. و نقل فیه المعنی الأوّل عن ابن عباس و الکلبی (۲).

أقول: و الحمل علی أحد هذین المعنیین هو الذی یقبله الذوق السلیم و الذهن المستقیم، لا ما توهّموه من تفسیر الباطل بالتغییر و التحریف و الزیاده و النقصان و إن کان فی حد ذاته باطلا، و لکن لا وجه لاعتباره و إرادته فی هذا المقام؛ لأنه إن ارید ب (القرآن) الذی لا یأتیه الباطل هو کل فرد فرد من أفراده الموجوده بأیدی الناس فهو غیر تام، للإجماع علی حرق عثمان لقرآن ابن مسعود و ابی بن کعب (۳)، و تخریق الولید الزندیق له بالنشاب (۴)، بل من الممکن فرض ذلک من أحد المخالفین للإسلام أو الجهال. و کل ذلک من الباطل أیضا، فلیکن تحریف اولئک فی الصدر الأول لما فی أیدیهم من هذا القبیل. و إن ارید فی الجمله فیکفی فی انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلک الفرد المحفوظ عندهم علیهم السّلام.

و أمّا عن الآیه الثانیه، فیجوز أن یکون المراد منها- و اللّه سبحانه أعلم- الحفظ عن تطرق شبه المعاندین فی الدین، بأن لا یجدون مدخلا إلی القدح فیه.

و حینئذ یکون مرجع الآیتین إلی أمر واحد، و أمّا إذا ارید الحفظ عن التغییر و التبدیل فیرد علیه ما قدّمناه.

و نقل فی کتاب (مجمع البیان) عن الفرّاء أنه یجوز أن یکون الهاء فی له (۵) راجعه إلی النبی صلّی اللّه علیه و آله، فکأنه قال: إنّا نزّلنا (القرآن)، و إنّا لمحمد حافظون (۶).

۱- مجمع البیان ۹: ۲۱- ۲۲.

۲- التسهیل لعلوم التنزیل ۴: ۱۵.

۳- تاریخ الخمیس ۲: ۲۷۳.

۴- مروج الذهب ۳: ۲۴۰، تاریخ الخمیس ۲: ۳۲۰.

۵- الحجر: ۹.

۶- مجمع البیان ۶: ۴۲۸.

ص: ۷۲

هذا، و أمّا الأخبار الداله علی ما اخترناه من وقوع التغییر و النقصان، فمنها ما رواه فی (الکافی) بإسناده عن محمد بن سلیمان (۱) عن بعض أصحابه عن أبی الحسن علیه السّلام قال: قلت له: جعلت فداک، إنّا نسمع الآیات فی (القرآن) لیس هی عندنا کما نسمعها، و لا نحسن أن نقرأها کما بلغنا عنکم، فهل نأثم؟ فقال: «اقرءوا کما تعلّمتم، فسیجیئکم من یعلّمکم» (۲).

و ما رواه فیه أیضا عن سالم بن سلمه قال: قرأ رجل علی أبی عبد اللّه علیه السّلام حروفا من (القرآن)- و أنا أسمع- لیس علی ما یقرؤها الناس، فقال أبو عبد اللّه علیه السّلام: «کفّ عن هذه القراءه، اقرأ کما یقرأ الناس حتی یقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ کتاب اللّه تعالی علی حدّه، و أخرج المصحف الذی [کتبه] (۳) علی علیه السّلام» (۴) الحدیث.

أقول: المستفاد من هذین الخبرین أن الأمر بقراءه هذا (القرآن) الموجود الآن، و الاقتصار علیه، و عدم جواز القراءه بما أخبروا علیهم السّلام بحذفه، إنّما هو من باب التقیه و الاستصلاح، و أن القائم علیه السّلام بعد خروجه و قیامه- عجّل اللّه فرجه- یقرأ (القرآن) و یأمر بتعلیمه علی الوجه الذی انزل من تلک الزیادات التی منعوا من قراءتها فی هذا الزمان. و حمل تلک الآیات التی نهوا عن قراءتها علی أنها تأویل لا تنزیل- مع کونه تعسفا محضا- ینافیه دلاله ظاهر الخبرین، علی أن القائم علیه السّلام یقرؤه کذلک و یعلّمه الناس.

و منها ما رواه فی الکتاب المذکور بإسناده إلی البزنطی قال: دفع إلیّ أبو الحسن علیه السّلام مصحفا فقال: «لا تنظر فیه». فقرأت فیه لَمْ یَکُنِ الَّذِینَ کَفَرُوا (۵).

۱- فی «ق»: بعدها: بإسناده، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

۲- الکافی ۲: ۶۱۹/ ۲، باب أن القرآن یرفع ..

۳- من المصدر، و فی النسختین: أخرجه.

۴- الکافی ۲: ۶۳۳/ ۲۳، باب نوادر کتاب فضل القرآن.

۵- البیّنه: ۱.

ص: ۷۳

فوجدت فيها [اسم] سبعين رجلا من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم. قال:

فبعث إلىّ أبو الحسن عليه السّلام: «ابعث إلىّ بالمصحف» (۱).

و فى معناه ما رواه الكشى فى (الرجال) (۲) أيضا.

و أمّا ما ذكره المحدّث الكاشانى فى (الوافى) من أنه (لعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبه فى ذلك المصحف تفسيرا ل الَّذِينَ كَفَرُوا و الْمُشْرِكِينَ مأخوذه من الوحى، لا أنها كانت من أجزاء (القرآن)، و عليه يحمل ما فى الخبرين السابقين من استماع الحروف على خلاف ما يقرؤه الناس، يعنى حروف تفسير (القرآن) و بيان المراد منها كما علمت [بالوحى]، و كذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السّلام.

و قد مضى فى كتاب الحجه نبذ منه، فإنه كلّه محمول على ما قلناه؛ و ذلك أنه لو كان تطرق التحريف و التغيير فى ألفاظ (القرآن) لم يبق لنا اعتماد على شى ء منه؛ إذ على هذا يحتمل كل آيه منه أن تكون محرفه، فلا يكون حجّه لنا، و تنتفى فائدته و فائده الأمر باتّباعه و الوصيه به، و عرض الأخبار المتعارضه عليه) (۳)- انتهى- ففيه ما قدّمنا نقله عنه فى (الصافى) و أوضحناه.

على أنه لا معنى لحمل هذه الزيادات على التفسير كما ذكره؛ لأن هذا التفسير إن كان قد وقع فى (القرآن) من أوّله إلى آخره- بمعنى أن أمير المؤمنين عليه السّلام كتب (القرآن) مع تفسيره- فبطلانه أظهر من أن يحتاج إلى بيان؛ لدلاله الأخبار على أنه قرآن لا تفسير (القرآن)، و لأنهم عليهم السّلام لا يحتاجون فى تفسيره إلى الكتابه، بل هو آيات بيّنات فى صدورهم، و علومهم ليست على حسب علومنا تتوقّف على الكتابه و ملاحظه الكتاب، كما لا يخفى على ذوى الألباب، و إلّا فلا معنى

۱- الكافى ۲: ۶۳۱/ ۱۶، باب نوادر كتاب فضل القرآن.

۲- اختيار معرفه الرجال: ۲۹۰/ ۵۰۹.

۳- الوافى ۹: ۱۷۷۸.

ص: ۷۴

لاختصاص التفسیر بآیه أو آیتین أو ثلاث، و نحو ذلک.

و أما ما ورد عنهم علیهم السّلام فی جزئیّات الآیات، فقد صرحوا بأنه تنزیل (۱)، بمعنی:

نزل بهذه الصوره، و الحمل علی أنه نزل تفسیرا لا قرآنا تعسف ظاهر؛ إذ لا یخفی أن مرادهم علیهم السّلام إنّما هو الاحتجاج بکون اللّه تعالی قد جعل ذلک قرآنا یتلی إلی آخر الزمان، کما لا یخفی علی ذوی الأذهان.

و بالجمله، فهذا الحمل تعسف ظاهر و اجتهاد فی مقابله النصوص.

و منها ما رواه الثقه الجلیل علی بن إبراهیم فی تفسیره، بإسناده عن أبی بکر الحضرمی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: «إن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال لعلی علیه السّلام: یا علی، القرآن خلف فراشی فی الصحف و الجرید و القراطیس، فخذوه و اجمعوه و لا تضیعوه کما ضیّع الیهود التوراه. فانطلق علی علیه السّلام فجمعه فی ثوب أصفر، ثم ختم علیه فی بیته، و قال: لا أرتدی حتی أجمعه. و إنه کان الرجل یأتیه فیخرج إلیه بغیر رداء، حتی جمعه».

قال: «و قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: لو أن الناس قرؤوا القرآن کما أنزل الله ما اختلف اثنان» (۲).

و هو واضح الدلاله فی المطلوب و المراد، و لا تعتریه شائبه الشبهه و الإیراد.

و منها ما رواه بإسناده عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی قول اللّه عزّ و جلّ:

وَ مَنْ یُطِعِ اللّهَ وَ رَسُولَهُ فی ولایه علی و الأئمّه من بعده، فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظِیماً (۳)» (۴).

و ما رواه بإسناده عن محمد بن مروان رفعه إلیهم علیهم السّلام فی قول اللّه عزّ و جلّ:

۱- الکافی ۱: ۴۱۸- ۴۲۴/ ۳۲، ۴۷، ۴۸، ۶۰، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه، الاختصاص (ضمن سلسله مؤلفات الشیخ المفید) ۱۲: ۱۲۹- ۱۳۰.

۲- تفسیر القمی ۲: ۴۹۳.

۳- الأحزاب: ۷۱.

۴- تفسیر القمی ۲: ۱۹۸.

ص: ۷۵

«وَ مٰا کٰانَ لَکُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللّٰهِ (۱) فی علی و الأئمه کَالَّذِینَ آذَوْا مُوسیٰ فَبَرَّأَهُ اللّٰهُ مِمّٰا قٰالُوا (۲)» (۳).

و ما رواه بإسناده عن جابر عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «نزل جبرئیل علیه السّلام بهذه الآیه علی محمد صلّی اللّه علیه و آله هکذا بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ یَکْفُرُوا بِمٰا أَنْزَلَ اللّٰهُ فی علی بَغْیاً أَنْ یُنَزِّلَ (۴)» (۵).

و ما رواه بإسناده عن جابر عن أبی جعفر علیه السّلام (۶) قال: «نزل جبرئیل علیه السّلام بهذه الآیه علی محمد صلّی اللّه علیه و آله هکذا وَ إِنْ کُنْتُمْ فِی رَیْبٍ مِمّٰا نَزَّلْنٰا عَلیٰ عَبْدِنٰا فی علی فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ (۷)» (۸).

و بإسناده عن منخّل عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: «نزل جبرئیل علیه السّلام علی محمد صلّی اللّه علیه و آله بهذه الآیه هکذا یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ أُوتُوا الْکِتٰابَ آمِنُوا بِمٰا نَزَّلْنٰا (۹) فی علی نُوراً مُبِیناً (۱۰)» (۱۱).

و بإسناده عن جابر عن أبی جعفر علیه السّلام فی قوله عزّ و جلّ: «وَ لَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مٰا یُوعَظُونَ بِهِ فی علی لَکٰانَ خَیْراً لَهُمْ (۱۲)» (۱۳).

و بإسناده عن جابر عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «أ فَکُلَّمٰا جٰاءَکُمْ محمد

۱- الأحزاب: ۵۳.

۲- الأحزاب: ۶۹.

۳- تفسیر القمی ۲: ۱۹۷، و فیه: کما آذوا، بدل: کالذین آذوا.

۴- البقره: ۹۰.

۵- الکافی ۱: ۴۱۷/ ۲۵، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۶- عن أبی جعفر علیه السّلام، لیس فی المصدر.

۷- البقره: ۲۳.

۸- الکافی ۱: ۴۱۷/ ۲۶، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۹- النساء: ۴۷.

۱۰- النساء: ۱۷۴.

۱۱- الکافی ۱: ۴۱۷/ ۲۷، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۱۲- النساء: ۶۶.

۱۳- الکافی ۱: ۴۱۷/ ۲۸، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

ص: ۷۶

بِما لا تَهْوی أَنْفُسُکُمُ بموالاه علی فاستکبرتم فَفَرِیقاً من آل محمد کَذَّبْتُمْ وَ فَرِیقاً تَقْتُلُونَ» (۱) (۲).

و بإسناده عن محمد بن سنان عن الرضا علیه السّلام فی قول اللّه عزّ و جلّ: «کَبُرَ عَلَی الْمُشْرِکِینَ بولایه علی ما تَدْعُوهُمْ إِلَیْهِ (۳) یا محمد من ولایه علی. هکذا فی الکتاب مخطوطه» (۴).

و هو صریح فی المطلوب، و ما قبله ظاهر کالصریح.

و بإسناده عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السّلام فی قوله تعالی: «سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ. لِلْکافِرِینَ بولایه علی لَیْسَ لَهُ دافِعٌ (۵)». ثم قال: «هکذا و الله نزل بها جبرئیل علی محمد صلّی اللّه علیه و آله» (۶).

و بإسناده عن أبی حمزه عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «نزل جبرئیل بهذه الآیه علی محمد صلّی اللّه علیه و آله هکذا فَبَدَّلَ الَّذِینَ ظَلَمُوا آل محمد حقهم قَوْلًا غَیْرَ الَّذِی قِیلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنا عَلَی الَّذِینَ ظَلَمُوا آل محمد حقهم رِجْزاً مِنَ السَّماءِ بِما کانُوا یَفْسُقُونَ» (۷) (۸).

و بإسناده عن أبی حمزه عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «نزل جبرئیل علیه السّلام بهذه الآیه هکذا إِنَّ الَّذِینَ کَفَرُوا وَ ظَلَمُوا آل محمد حقهم

۱- البقره: ۸۷.

۲- الکافی ۱: ۴۱۸/ ۳۱، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۳- الشوری: ۱۳.

۴- الکافی ۱: ۴۱۸/ ۳۲، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۵- المعارج: ۱- ۲.

۶- الکافی ۱: ۴۲۲/ ۴۷، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۷- البقره: ۵۹.

۸- الکافی ۱: ۴۲۲- ۴۲۳/ ۵۸، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

ص: ۷۷

لَمْ یَکُنِ اللّهُ لِیَغْفِرَ لَهُمْ وَ لا لِیَهْدِیَهُمْ طَرِیقاً. إِلّا طَرِیقَ جَهَنَّمَ خالِدِینَ فِیها أَبَداً وَ کانَ ذلِکَ عَلَی اللّهِ یَسِیراً (۱).

ثم قال یا أَیُّهَا النّاسُ قَدْ جاءَکُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّکُمْ فی ولایه علی فَآمِنُوا خَیْراً لَکُمْ وَ إِنْ تَکْفُرُوا (۲) بولایه علی فَإِنَّ لِلّهِ ما فِی السَّماواتِ وَ ما فِی الْأَرْضِ (۳)» (۴).

و بإسناده عن الحسین بن میّاح عمن أخبره قال: قرأ رجل عند أبی عبد اللّه علیه السّلام وَ قُلِ اعْمَلُوا فَسَیَرَی اللّهُ عَمَلَکُمْ وَ رَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ (۵) فقال: «لیس هکذا هی، و إنّما هی: و المأمونون، و نحن المأمونون» (۶).

و بإسناده عن أبی حمزه عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «نزل جبرئیل علیه السّلام بهذه الآیه هکذا فَأَبی أَکْثَرُ النّاسِ بولایه علی إِلّا کُفُوراً (۷)». قال: «و نزل جبرئیل علیه السّلام بهذه الآیه هکذا وَ قُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّکُمْ فی ولایه علی فَمَنْ شاءَ فَلْیُؤْمِنْ وَ مَنْ شاءَ فَلْیَکْفُرْ إِنّا أَعْتَدْنا لِلظّالِمِینَ آل محمد ناراً (۸)» (۹).

و روی فی الکتاب المذکور فی قوله تعالی کُنْتُمْ خَیْرَ أُمَّهٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْکَرِ وَ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ (۱۰)، فقال أبو عبد اللّه علیه السّلام لقارئ هذه الآیه: «خیر امه تقتلون أمیر المؤمنین و الحسین بن علی علیهما السّلام (۱۱)؟»: فقیل

۱- النساء: ۱۶۸- ۱۶۹.

۲- النساء: ۱۷۰.

۳- النساء: ۱۳۱.

۴- الکافی ۱: ۴۲۴/ ۵۹، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۵- التوبه: ۱۰۵.

۶- الکافی ۱: ۴۲۴/ ۶۲، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه، و فیه: فنحن، بدل: و نحن.

۷- الفرقان: ۵۰.

۸- الکهف: ۲۹.

۹- الکافی ۱: ۴۲۳- ۴۲۵/ ۶۴، باب فیه نکت و نتف من التنزیل فی الولایه.

۱۰- آل عمران: ۱۱۰.

۱۱- فی المصدر: و الحسن و الحسین، و لیس فیه: بن علی.

ص: ۷۸

له: فکیف نزلت یا بن رسول اللّه؟ فقال: «إنّما نزلت: (خیر أئمه اخرجت للناس)، ألا تری مدح الله فی آخر الآیه (۱) تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْکَرِ وَ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ» (۲).

و روی فیه أنه قرئ علی أبی عبد اللّه علیه السّلام وَ الَّذِینَ یَقُولُونَ رَبَّنا هَبْ لَنا مِنْ أَزْواجِنا وَ ذُرِّیّاتِنا قُرَّهَ أَعْیُنٍ وَ اجْعَلْنا لِلْمُتَّقِینَ إِماماً (۳)، فقال أبو عبد اللّه علیه السّلام: «لقد سألوا الله عظیما أن یجعلهم للمتّقین إماما». فقیل له: یا بن رسول اللّه، کیف نزلت؟

فقال: «إنّما نزلت: و أجعل لنا من المتقین إماما» (۴).

و منها ما رواه أبو عمرو الکشی فی کتاب (الرجال)، بإسناده عن برید العجلی عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: «أنزل الله فی القرآن سبعه بأسمائهم، فمحت قریش سته و ترکوا أبا لهب» (۵) الحدیث.

قال شیخنا المحدّث الصالح- المقدّم ذکره- فی کتاب (منیه الممارسین):

(فإن قیل: هذا ینافی حدیث البزنطی (۶) أن فی سوره لم یکن (۷) سبعین رجلا من قریش. قلت: مفهوم العدد لیس بحجه، و لعل الاقتصار هنا علی قدر ما یحتمله عقل السامع؛ لأنهم علیهم السّلام یکلمون الناس علی قدر عقولهم. و لهذا فی الأخبار نظائر لا تحصی، و هو أحد الوجوه التی تجتمع بها الأخبار المختلفه فی ثواب زیاره الحسین علیه السّلام (۸)) (۹).

۱- فی آخر الآیه، لیس فی المصدر.

۲- تفسیر القمی ۱: ۱۳۷.

۳- الفرقان: ۷۴.

۴- تفسیر القمی ۲: ۱۱۷- ۱۱۸.

۵- اختیار معرفه الرجال: ۲۹۰/ ۵۱۱.

۶- الکافی ۲: ۶۳۱/ ۱۶، باب نوادر کتاب فضل القرآن.

۷- البیّنه: ۱.

۸- تهذیب الأحکام ۶: ۴۷/ ۱۰۲، ثواب الأعمال: ۱۱۸/ ۳۸، وسائل الشیعه ۱۴: ۴۴۶- ۴۴۹، أبواب المزار، ب ۴۵، ح ۳، ۱۱.

۹- منیه الممارسین: ۳۹۴.

ص: ۷۹

و بإسناده عن علی بن سوید السائی قال: کتب (۱) إلی أبو الحسن الأوّل علیه السّلام، و هو فی السجن، إلی أن قال: «و أمّا ما ذکرت یا علی ممن تأخذ معالم دینک، لا تأخذ معالم دینک من غیر شیعتنا، فإنّک إن تعدّیتهم أخذت دینک عن الخائنین الذین خانوا الله و رسوله و خانوا أماناتهم، إنهم ائتمنوا علی کتاب اللّه عزّ و جلّ فحرّفوه و بدّلوه، فعلیهم لعنه الله و لعنه رسوله، و لعنه ملائکته، و لعنه آبائی الکرام البرره، و لعنتی و لعنه شیعتی إلی یوم القیامه» (۲) الحدیث.

و منها ما رواه الشیخ شرف الدین النجفی قدّس سرّه فی کتاب (تأویل الآیات الظاهره فی فضائل العتره الطاهره)، بإسناده عن أبی الخطاب عن أبی عبد اللّه علیه السّلام أنه قال:

«و الله ما کنّی الله فی کتابه حتی قال یَا وَیْلَتَی لَیْتَنِی لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِیلًا (۳)، و إنّما هی فی مصحف علی: (یا ویلتی لیتنی لم أتّخذ الثانی خلیلا)، و سیظهر یوما» (۴).

أقول: یعنی بعد خروج القائم علیه السّلام.

و منها ما رواه الثقه الجلیل محمد بن مسعود العیاشی فی تفسیره عن أبی جعفر علیه السّلام قال: «لو لا أنه زید فی کتاب الله و نقص ما خفی حقّنا علی ذی حجّی، و لو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن» (۵).

أقول: یمکن حمل الزیاده فی هذا الخبر علی التبدیل کما تقدم فی آخر روایات علی بن إبراهیم، حیث إن الأصحاب ادّعوا الإجماع علی عدم الزیاده، و الأخبار الوارده فی هذا الباب مع کثرتها لیس فیها ما هو صریح فی الزیاده، فتأویل هذا الخبر بما ذکرنا لا بعد فیه.

و بإسناده فیه (۶) عن أبی عبد اللّه علیه السّلام: «لو قرئ القرآن کما انزل لألفیتنا فیه

۱- من المصدر، و فی النسختین: کتبت.

۲- اختیار معرفه الرجال: ۳- ۴/ ۴.

۳- الفرقان: ۲۸.

۴- تأویل الآیات الظاهره: ۳۷۱.

۵- تفسیر العیاشی ۱: ۲۵/ ۶.

۶- من «ح».

ص: ۸۰

مسمّین» (۱). و هو صریح فی المطلوب.

و بإسناده فیه عنه علیه السّلام: «إن فی القرآن ما مضی و ما (۲) یحدث و ما هو کائن، کانت فیه أسماء الرجال فألقیت، و إنّما الاسم الواحد منه فی وجوه لا تحصی، یعرف ذلک الوصاه» (۳). و هو صریح أیضا کسابقه.

و بإسناده فیه عنه علیه السّلام: «إن القرآن قد طرح منه آی کثیره، و لم یزد فیه إلّا حروف قد أخطأت به الکتبه و توهمتها (۴) الرجال» (۵).

و منها ما رواه الثقه الجلیل أحمد بن [علی بن] أبی طالب الطبرسی قدّس سرّه فی کتاب (الاحتجاج) فی جمله أحاجیج (۶) أمیر المؤمنین علیه السّلام علی جمله من المهاجرین و الأنصار، أن طلحه قال له علیه السّلام فی جمله مسائل سأله عنها: یا أبا الحسن، شی ء ارید أن أسألک عنه، رأیتک خرجت بثوب مختوم، فقلت: «یا أیها الناس، إنّی لم أزل مشتغلا برسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بغسله و کفنه و دفنه، ثمّ اشتغلت بکتاب الله حتی جمعته، فهذا کتاب الله عندی مجموعا لم یسقط عنی حرف واحد». و لم أر ذلک الذی کتبت و ألّفت، و قد رأیت عمر بعث إلیک أن ابعث إلیّ به فأبیت أن تفعل، فدعا عمر الناس، فإذا شهد رجلان علی آیه کتبها، و إن لم یشهد علیها غیر رجل واحد (۷) أرجأها فلم تکتب. فقال عمر- و أنا أسمع- إنه قتل یوم الیمامه قوم کانوا یقرءون قرآنا لا یقرؤه غیرهم، فقد ذهب، و قد جاءت شاه إلی صحیفه و کتاب یکتبون فأکلتها و ذهب ما فیها، و الکاتب یومئذ عثمان.

۱- تفسیر العیاشی ۱: ۲۵/ ۴، و فیه: لو قد قرئ ..

۲- من «ح» و المصدر.

۳- تفسیر العیاشی ۱: ۲۴/ ۱۰.

۴- فی «ح»: و قوّمتها، و فی المصدر: و توهما.

۵- تفسیر العیاشی ۱: ۲۰۳/ ۷۳.

۶- فی «ح»: احتجاج.

۷- من «ح» و المصدر.

ص: ۸۱

و سمعت عمر و أصحابه الذين ألّفوا ما كتبوا على عهد عمر و على عهد عثمان يقولون: إن (الأحزاب) كانت تعدل سوره (البقره)، و إن (النور) نيف و مائه آيه، و (الحجر) تسعون و مائه آيه، فما هذا؟ و ما يمنعك- يرحمك اللّه- أن (۱) تخرج كتاب اللّه إلى الناس، و قد عهد عثمان حين أخذ ما ألّف عمر، فجمع له (الكتاب)، و حمل الناس على قراءه واحده، فمزّق مصحف ابى بن كعب و ابن مسعود و أحرقهما بالنار؟

فقال له على عليه السّلام: «يا طلحه، إن كل آيه أنزلها الله عزّ و جلّ على محمد صلّى اللّه عليه و آله». ثمّ ساق الحديث.

إلى أن قال: ثمّ قال طلحه: لا أراك يا أبا الحسن أجبتنى عما سألتك عنه من أمر (القرآن)، أن لا تظهره للناس؟ قال: «يا طلحه، عمدا كففت عن جوابك، فأخبرنى عما كتب عمر و عثمان، أ قرآن كلّه أم فيه ما ليس بقرآن؟». قال طلحه: بل قرآن كله. قال: «إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار و دخلتم الجنّه، فإن فيه حجتنا و بيان حقنا و فرض طاعتنا». فقال طلحه: حسبى، [أما] (۲) إذا كان قرآنا فحسبى.

ثم قال طلحه: فأخبرنى عما فى يديك من (القرآن) و تأويله و علم الحلال و الحرام، إلى من تدفعه و من صاحبه بعدك؟

قال: «إنّ الذى أمرنى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله أن أدفعه إليه وصيى و أولى الناس بعدى بالناس ابنى الحسن» (۳). الحديث.

و منها ما رواه فى الكتاب المذكور فى حديث الزنديق الذى جاء إلى أمير المؤمنين عليه السّلام مستدلا بآى من (القرآن) على تناقضه، فقال فى جمله سؤالاته:

۱- من المصدر، و فى النسختين: بأن.

۲- من المصدر، و فى النسختين: ما.

۳- الاحتجاج ۱: ۳۵۶- ۳۵۹/ ۵۶.

ص: ۸۲

واحده تقول وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلّا تُقْسِطُوا فِی الْیَتامی فَانْکِحُوا ما طابَ لَکُمْ مِنَ النِّساءِ (۱)، و لیس یشبه القسط فی الیتامی نکاح النساء، و لا کل النساء أیتام؟

فأجابه علیه السّلام عن تلک الأسئله بأجوبه مشتمله علی حصول التغییر و التبدیل فی (القرآن) أیضا، إلی أن قال علیه السّلام فی جواب هذا السؤال: «و أمّا ظهورک علی تناکر قوله وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلّا تُقْسِطُوا فِی الْیَتامی فَانْکِحُوا ما طابَ لَکُمْ مِنَ النِّساءِ، و لیس یشبه القسط فی الیتامی نکاح النساء، و لا کل النساء أیتام، فهو ممّا قدّمت ذکره من إسقاط المنافقین من القرآن، و قد سقط (۲) بین القول فی الیتامی و بین نکاح النساء من الخطاب و القصص أکثر من ثلث القرآن، و هذا و أشباهه ممّا ظهرت حوادث المنافقین [فیه] لأهل النظر و التأمّل، و وجد المعطّلون و أهل الملل المخالفه للإسلام مساغا إلی القدح فی القرآن، و لو شرحت لک کلّ ما سقط و حرّف و بدّل ممّا یجری هذا المجری لطال، و ظهر ما تحظر التقیه إظهاره من مناقب الأولیاء و مثالب الأعداء» (۳) انتهی، و هو صریح فی وقوع التبدیل و التغییر، و لا ینبئک مثل خبیر.

و من الکتاب المذکور قال فی روایه أبی ذر الغفاری رضی اللّه عنه: لمّا توفی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله جمع علی علیه السّلام (القرآن)، و جاء به إلی المهاجرین و الأنصار و عرضه علیهم؛ لما قد أوصاه بذلک رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، فلمّا فتحه أبو بکر خرج فی أوّل صفحه فتحها فضائح القوم، فوثب عمر فقال: یا علی، أردده فلا حاجه لنا فیه. فأخذه علی علیه السّلام و انصرف، ثمّ احضر زید بن ثابت و کان قارئا ل (القرآن)، فقال له عمر: إن علیّا جاءنا ب (القرآن) [و] فیه فضائح المهاجرین و الأنصار، و قد أردنا أن تؤلّف لنا (القرآن) و تسقط منه ما کان فیه من فضیحه و هتک للمهاجرین و الأنصار.

۱- النساء: ۳.

۲- قد سقط، لیس فی المصدر.

۳- الاحتجاج ۱: ۵۹۸/ ۱۳۷۰.

ص: ۸۳

فأجابه زید إلی ذلک، ثمّ قال: فإن أنا فرغت من (القرآن) علی ما سألتم و أظهر علیّ (القرآن) الذی ألّفه، أ لیس قد بطل کل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحیله؟ قال زید: أنتم أعلم بالحیله. فقال عمر: ما الحیله دون أن نقتله و نستریح منه. فدبّر فی قتله علی ید خالد بن الولید، و لم یقدر علی ذلک.

فلمّا استخلف عمر سأل علیّا علیه السّلام أن یدفع إلیهم (القرآن) فیحرّفوه فیما بینهم، فقال: یا أبا الحسن، إن کنت جئت به إلی أبی بکر فردّه فأت به إلینا حتی نجتمع علیه. فقال علی علیه السّلام: «هیهات! لیس إلی ذلک من سبیل، إنّما جئت به إلی أبی بکر لتقوم الحجّه علیکم، و لا تقولوا یوم القیامه إِنّا کُنّا عَنْ هذا غافِلِینَ (۱)، أو تقولوا: ما جئتنا به. إن القرآن الذی عندی لا یَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ و الأوصیاء من ولدی».

فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ فقال: «نعم، إذا قام القائم من ولدی یظهره و یحمل الناس علیه فتجری السنّه به» (۲).

أقول: لا یخفی ما فی هذه الأخبار من الدلاله الصریحه و المقاله الفصیحه علی ما اخترناه و وضوح ما قلناه، و لو تطرّق الطعن إلی هذه الأخبار علی کثرتها و انتشارها لأمکن تطرّق الطعن إلی أخبار الشریعه کملا کما لا یخفی؛ إذ الاصول واحده، و کذا الطرق و الرواه و المشایخ و النقله.

و لعمری، إن القول بعدم التغییر و التبدیل لا یخرج عن حسن الظنّ بأئمّه الجور، و أنّهم لم یخونوا فی الأمانه الکبری، مع ظهور خیانتهم فی الأمانه الاخری التی هی أشدّ ضررا علی الدین و أحری.

علی أن هذه الأخبار لا معارض لها- کما عرفت- سوی مجرد الدعاوی العاریه عن الدلیل، التی لا تخرج عن مجرد القال و القیل، و قد قدّمنا ما هو

۱- الأعراف: ۱۷۲.

۲- الاحتجاج ۱: ۳۶۰- ۳۶۱/ ۵۷.

ص: ۸۴

المعتمد من أدلتهم و بیّنا ما فیه، و کشفنا عن ضعف باطنه و خافیه.

و أمّا ما احتج به الصدوق فی اعتقاداته (۱)، و کذا المرتضی فی جمله کلامه، فهو أوهن من بیت العنکبوت، و إنه لأوهن البیوت. و قد نقله المحدّث الکاشانی فی مقدمات تفسیره (الصافی) (۲) و ردّه و بیّن ما فیه، فارجع إلیه إن أحببت أن تطّلع علیه، و اللّه العالم.

۱- الاعتقادات (مطبوع ضمن سلسله مؤلّفات الشیخ المفید) ۵: ۸۳.

۲- التفسیر الصافی ۱: ۵۳- ۵۵.

ص: ۸۵

۷۰ دره نجفیه فی شرح حدیث لأمیر المؤمنین علیه السّلام یذکر فیه عدله و زهده

اشاره

روی الشیخ الثقه الصدوق محمد بن علی بن الحسین بن بابویه فی کتابه (الأمالی) المشهور ب (المجالس) قال: حدّثنا علی بن أحمد بن موسی الدقاق رضی اللّه عنه قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار (۱) قال: حدّثنا محمد بن الحسین بن الخشّاب قال: حدّثنا محمد بن محصن (۲) عن المفضّل بن عمر عن الصادق جعفر بن محمد علیهما السّلام، عن أبیه، عن جدّه، عن أبیه علیهم السّلام قال: «قال أمیر المؤمنین- صلوات الله علیه-: و الله ما دنیاکم عندی إلا کسفر علی منهل حلّوا، إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا، و لا لذاتها (۳) فی عینی إلّا کحمیم أشربه غسّاقا، و علقم أتجرعه زعاقا، و سمّ أفعی (۴) اسقاه دهاقا، و قلاده من نار أوهقها خناقا. و لقد رقعت مدرعتی هذه حتی استحییت من راقعها و قال لی: اقذف بها قذف الاتن لا ترتضیها لبراذعها. فقلت له:

اغرب عنّی، فعند الصباح یحمد القوم السری، و تنجلی عنهم غیابات الکری.

و لو شئت لتسربلت بالعبقری المنقوش من دیباجکم، و لأکلت لباب هذا البرّ

۱- فی المصدر: الطائی.

۲- فی المصدر: محسن.

۳- من «ح»، و هو الموافق لرسم العباره المشروحه الآتیه، و فی «ق»: لذاذتها.

۴- من «ح»، و هو الموافق لرسم العباره المشروحه الآتیه، و فی «ق»: أفعاه، و کذا فی نسخه من المصدر. الأمالی: ۷۱۸/ الهامش: ۶.

ص: ۸۶

بصدور دجاجکم، و لشربت الماء الزلال برقیق زجاجکم، و لکنّی اصدق الله جلّت عظمته حیث یقول مَنْ کانَ یُرِیدُ الْحَیاهَ الدُّنْیا وَ زِینَتَها نُوَفِّ إِلَیْهِمْ أَعْمالَهُمْ فِیها وَ هُمْ فِیها لا یُبْخَسُونَ. أُولئِکَ الَّذِینَ لَیْسَ لَهُمْ فِی الْآخِرَهِ إِلَّا النّارُ (۱). فکیف أستطیع الصبر علی نار لو قذفت بشرره إلی الأرض لأحرقت نبتها و لو اعتصمت نفس بقلّه لأنضجها وهج النار فی قلّتها؟! و أیما خیر لعلی أن یکون عند ذی العرش مقرّبا، أو یکون فی لظی خسیئا مبعدا، مسخوطا علیه مکذّبا.

و الله، لأن أبیت علی حسک السعدان مرقدا، و تحتی أطمار علی سفاها ممدّدا، أو اجرّ فی الأغلال مصفّدا، أحبّ إلی من أن (۲) ألقی فی القیامه محمدا خائنا فی ذی یتمه أظلمه بفلسه متعمدا، و لم أظلم الیتیم و غیر الیتیم؟ النفس (۳) تسرع إلی البلی قفولها، و یمتد فی أطباق الثری حلولها، و إن عاشت رویدا فبذی العرش نزولها.

معاشر شیعتی، احذروا؛ فقد عضّ تکم الدنیا بأنیابها، تختطف منکم نفسا بعد نفس کدأبها، و هذه مطایا الرحیل قد انیخت لرکّابها. ألا إن الحدیث ذو شجون، فلا یقولنّ قائلکم: إن کلام علی متناقض، لأنّ الکلام عارض.

و قد بلغنی أن رجلا من قطّان المدائن تبع بعد الحنیفیه علوجه، و لبس من [ناله] دهقانه منسوجه، و تضمخ بمسک هذه النوافج صباحه، و یخبر بعود الهند رواحه، و حوله ریحان حدیقه یشم نفاحه، و قد مدّ له مفروشات الروم علی سرره. تعسا له بعد ما ناهز الثمانین (۴) من عمره، و حوله شیخ یدبّ علی أرضه من هرمه، و ذو یتمه تضوّر (۵) من ضره و قرمه، فما واساهم (۶) بفاضلات من علقمه. لئن أمکننی الله منه لأخضمنه خضم

۱- هود: ۱۵- ۱۶.

۲- من «ح» و المصدر.

۳- من «ح»، و هو الموافق لرسم العباره المشروحه الآتیه، و فی «ق»: لنفس.

۴- من «ح»، و هو الموافق لرسم العباره المشروحه الآتیه، و فی «ق»: السبعین.

۵- فی «ح»: یتضور.

۶- فی «ح»: اساهم.

ص: ۸۷

البر، و لأقیمن علیه حدّ المرتدّ، و لأضربنه الثمانین بعد حدّ، و لأسدنّ من جهله کلّ مسدّ.

تعسا له! أ فلا شعر؟ أ فلا صوف؟ أ فلا وبر؟ أ فلا رغیف قفار للیل إفطار مقدّم؟ أ فلا عبره علی خدّ فی ظلمه لیل لباک تنحدر؟ و لو کان مؤمنا لاتسقت له الحجه إذ ضیع ما لا یملک.

و الله، لقد رأیت عقیلا و قد أملق حتی استماحنی (۱) من برّکم صاعه، و عاودنی فی عشر وسق من شعیرکی (۲) یطعمه جیاعه، و کاد یلونی ثالث أیامه خامصا ما استطاعه، و رأیت أطفاله شعث الألوان من ضرّهم کأنما اشمأزت وجوههم من قرّهم، فلمّا عاودنی فی قوله و کرّره أصغیت إلیه سمعی فغرّه، و ظننی اوبغ دینی و أتبع ما سره، فأحمیت له حدیده کیر (۳) لینزجر، إذ لا یستطیع منها دنوا (۴) و لا یصطبر، ثمّ أدنیتها من جسمه، فضجّ من ألمه ضجیج ذی دنف یئن من سقمه، فکاد یسبنی سفها من کظمه، و لحرقه فی لظی أضنی له من عدمه، فقلت له: ثکلتک الثواکل یا عقیل، أ تئن من حدیده أحماها إنسانها لدعبه، و تجرنی إلی نار سجّرها جبارها من غضبه؟! أ تئن من الأذی و لا ـ إنّ من لظی؟! و الله، لو سقطت المکافاه [عن الامم]، و ترکت فی مضاجعها بالیات الرمم، لاستحییت من مقت رقیب یکشف فاضحات الأستار من الأوزار (۵)، فصبرا علی دنیا تمرّ بلأوائها (۶)، کلیله بأحلامها تنسلخ. کم من نفس فی خیامها ناعمه، و من أثیم فی جحیم یصطرخ! و لا تعجب من هذا، و اعجب من طارق طرقنا بملفوفات زمّلها فی وعائها، و معجونه

۱- فی «ح» بعدها: أن اعطیه.

۲- فی المصدر: شعیرکم، بدل: شعیرکی.

۳- من «ح»، و لیست فی المصدر، و قد رجّحنا ما فی «ح»؛ لأن الشرح علی طبقه.

۴- منها دنوا، من «ح» المصدر، و فی «ق»: مسها.

۵- فی «ح» بعدها تنسخ.

۶- فی «ق» بعدها: و انها، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

ص: ۸۸

بسطها فی إنائها، فقلت له: أصدقه، أم نذر أم زکاه، فکل ذلک یحرم (۱) علینا أهل البیت (۲)، و عوّضنا منه خمس ذی القربی فی الکتاب و السنّه؟ فقال لی: لا ذا و لا ذاک، و لکنّها هدیه. فقلت له: ثکلتک الثواکل، فعن دین الله تخدعنی بمعجونه غرّقتموها بقندکم، و خبیصه صفراء أتیتمونی بها بعصیرکم؟ أ مختبط، أم ذو جنّه، أو تهجر؟! أ لیست النفوس عن مثقال حبّه من خردل مسئوله؛ و ما ذا أقول فی معجونه أتزقمها معموله؟

و اللّه، لو اعطیت الأقالیم السبعه بما تحت أفلاکها، و استرقّ لی قطّانها، مذعنه (۳) بأملاکها، علی أن أعصی الله فی نمله أسلبها أو شعیره ألوکها، ما قبلت و ما أردت.

و لدنیاکم أهون عندی من ورقه فی فم جراده تقضمها، و أقذر عندی من عراقه خنزیر یقذف بها أجذمها، و أمرّ علی فؤادی من حنظله یلکوها ذو سقم ینسمها (۴). کیف أقبل ملفوفات عکمتها فی طیّها، و معجونه کأنّما عجنت بریق حیّه أو قیّها؟ اللهم إنّی نفرت عنها نفار المهره من [راکبها] (۵)، اریه السها و یرینی القمر! أمتنع من وبره من قلوصها ساقطه، و أبتلع إبلا فی مبرکها رابضه؟ أدبیب العقرب من و کرها ألتقط، أم قواتل الرقش فی بیتی أرتبط؟

فدعونی أکتفی من دنیاکم بملحی و أقراصی، فبتقوی الله أرجو خلاصی، ما لعلیّ و نعیم یفنی، و لذه تنسخها (۶) المعاصی. سألقی و شیعتی ربنا بعیون ساهره، و بطون خماص وَ لِیُمَحِّصَ اللّهُ الَّذِینَ آمَنُوا وَ یَمْحَقَ الْکافِرِینَ (۷)، و نعوذ بالله من سیئات الأعمال» (۸).

۱- فی «ح»: محرّم.

۲- فی «ح» و المصدر: بیت النبوه، بدل: البیت.

۳- فی «ح» بعدها: مقره.

۴- فی «ح»: فیشمها، و هو ما سیشیر إلیه فی الشرح، علی أنه فی نسخه من الأمالی.

۵- من المصدر، و فی النسختین: کبها.

۶- من «ح» و هو الموافق لرسم العباره المشروحه، و فی «ق»: تبیحها.

۷- آل عمران: ۱۴۱.

۸- الأمالی ۷۱۸- ۷۲۲/ ۹۸۸.

ص: ۸۹

بیان ما لعله یحتاج إلی البیان فی هذا الحدیث و ما اشتمل علیه من الدرر الحسان

«و الله مـا دنیاکم عنـدی»، أضافها إلیهم لانهماکهم فیها و تهالکهم علیها، حتی کأنها مقصوره علیهم، و مختصّه بهم. و الغرض التشـنیع علیهم بحبّهم إیاها و التزهید فیها.

«إلّا کسـفر»، هو جمع (مسافر) أو اسم جمع له، علی اختلاف الرأیین بین اللغویین، ففی (الصـحاح) (۱) و (المغرب) (۲) أنه جمع ک (کرکب) و (صحب)، فی (راکب) و (صاحب). و یظهر من (القاموس) أنه اسم جمع (۳).

و قال فی کتاب (المصباح المنیر): سفر الرجل سفرا- من باب [ضرب] (۴)-:

خرج للارتحـال، فهـو سـافر، و الجمع: سـفر، مثـل: راکب و رکب، و صـاحب و صـحب، لکن اسـتعمال الفعـل فی (سـافر) مهجور، و استعمل المصدر اسما و جمع علی (أسفار) (۵).

«علی منهـل»، و هو إمّـا مصـدر بمعنی أوّل الشـرب، کالنهـل- محرّکه- أو بمعنی المشـرب، أی الموضع الـذی فیه الشـرب، أو المنزل یکون بالمفازه، ذکر ذلک فی (القاموس) (۶). و علی الأولین فهو إشاره إلی سـرعه فناء الدنیا و زوالها، حال کون أهلها مغمورین فی لذاتها. و علی الثالث فهو إشاره إلی کون صاحبها علی خطر عظیم، و خوف شدید، و یقین بانقضائها.

«حلّوا»، من الحلول ضد الارتحال؛ لمقابلته به.

«إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا» الإتیان ب (إذ) الفجائیّه مع الفاء، و ذکر الصیاح

۱- الصحاح ۲: ۶۸۶- سفر.

۲- المغرّب: ۲۲۶- السفر.

۳- القاموس المحیط ۲: ۷۱- السفر.

۴- من المصدر، و فی النسختین: طلب.

۵- المصباح المنیر: ۲۷۸- سفر، بالمعنی.

۶- القاموس المحیط ۴: ۸۳- النهل.

ص: ۹۰

و السائق خرج مخرج المبالغه فی سرعه الارتحال بغته، و عدم التمکن من الإقامه و إن أرادوها. و هو یؤیّد المعنیین الأوّلین تأییدا ظاهرا و إن لم یناف الأخیر.

«و لا لذاتها فی عینی»، الظاهر أن اللذات هنا عباره عن المستلذّات الحسنه کالمآکل اللذیذه، و الملابس الفاخره، و المناکح، و نحوها. و هو استعمال شائع لغه و عرفا، و حینئذ، فالعین علی حقیقتها. و یحتمل بقاء اللذات علی معناها الظاهر.

و یراد بالعین: عین القلب؛ لأنها امور معقوله غیر محسوسه بحسّ البصر. و یحتمل أیضا خروج الکلام مخرج التمثیل و التصویر، و هو أبلغ.

«إلّا کحمیم»، هو الماء الحار الشدید الحراره. و فی (القاموس) أنه یطلق علی الماء البارد أیضا، و هو من الأضداد (۱).

«أشربه غساقا»، هو- بالتخفیف ک (سحاب)، أو التشدید، ک (شداد)-: الماء البارد المنتن. قاله فی (القاموس) (۲).

قال بعض الأعلام: (و من هنا تبیّن أنه یتعیّن إراده البارد من الحمیم) (۳).

أقول: قال فی (النهایه الأثیریه): (فیه: «لو أن دلوا من غسّاق یهراق فی الدنیا لأنتن أهل الدنیا». الغساق- بالتخفیف و التشدید-: ما یسیل من صدید أهل النار و غسالتهم. و قیل: ما یسیل من دموعهم. و قیل: هو الزمهریر) (۴).

و قال فی کتاب (مجمع البحرین): (قوله إِلّا حَمِیماً وَ غَسّاقاً (۵): هو- بالتخفیف و التشدید- ما یغسق من صدید أهل النار، أی یسیل. یقال: غسقت

۱- القاموس المحیط ۴: ۱۴۰- حمّ.

۲- القاموس المحیط ۳: ۳۹۴- الغسق.

۳- الفوائد الطوسیه: ۱۴۳/ الفائده: ۴۶.

۴- النهایه فی غریب الحدیث و الأثر ۳: ۳۶۶- غسق.

۵- النبأ: ۲۵.

ص: ۹۱

العین، إذا سالت دموعها. و یقال: الحمیم یحرق بحرّه، و الغساق یحرق ببرده.

و یقال: الغساق هو الماء البارد المنتن) (۱).

أقول: من المحتمل قریبا أن یراد بالحمیم: الماء الحار، و الغساق بمعنی صدید أهل النار، و المراد المبالغه بکونه کالغساق، و لا ریب أنه أبلغ فی الذم.

«أو علقم»، و هو الحنظل، أو کل شی ء مرّ، و أشد الماء مراره. کذا فی (القاموس) (۲).

«أتجرّعه»، أی ابتلعه بتکلّف و مشقه، و ربّما وجد فی بعض النسخ: «أتجریه»، و هو تصحیف.

«زعاقا»- بضم الزای و العین المهمله ثمّ القاف آخره- أی مرّا شدید المراره.

و فی (القاموس): (الزعاق- کغراب-: الماء المر الغلیظ، لا یطاق شربه) (۳).

«و سم أفعی»- و هو مثلث السین المهمله-: هذا القاتل المعروف. و الأفعی:

الحیه الخبیثه، تکون وصفا و اسما، الجمع: أفاع. ذکره فی (القاموس) (۴).

«اسقاه دهاقا»، یقال: أدهق الکأس: ملأه، و دهق الماء: أفرغه إفراغا شدیدا، و هو من الأضداد. و الظاهر هنا هو الأول، و ربّما قیل بجواز الثانی، و هو تعسف.

«و قلاده من نار اوهقها خناقا»، الوهق- محرکه، و یسکّن-: الحبل فی انشوطه یرمی بها فتؤخذ به الدابه أو الإنسان. قاله فی (القاموس)، ثمّ قال (۵): (و وهقه- کوعده-: حبسه) (۶). و الخناق- ککتاب-: الحبل یخنق به.

قال بعض الأعلام: (قد ظهر من ذلک أنه علیه السّلام حصر لذات الدنیا فی أربعه أقسام، کل واحد منها تنفر منه الطباع، إذ المقصود التنفیر و التزهید.

۱- مجمع البحرین ۵: ۲۲۳- غسق، و لیس فیه: الماء.

۲- القاموس المحیط ۴: ۲۱۷- العلقم.

۳- القاموس المحیط ۳: ۳۵۱- الزعاق.

۴- القاموس المحیط ۴: ۵۴۲- الأفعاء.

۵- ثم قال، من «ح».

۶- القاموس المحیط ۳: ۴۲۰- الوهق.

ص: ۹۲

وجه الحصر إمّا أن یکون مستلزمه للمشقه الشدیده، أو قاتله. و الأول إمّا متناه فی المشقه، أو دونه. و الثانی إمّا ظاهر، أو (۱) خفی. هذا کله علی تقدیر کون الواو بمعنی (أو)، کما ورد کثیرا فی مثل هذا المقام، و إلّا فیکون حصر اللذات فی مجموع مشابهه الأربعه، و لعل الترقی من الأدنی إلی الأعلی للدلاله علی أن بعضها ینجر إلی ما هو أعظم منه) (۲) انتهی.

«و لقد رقعت مدرعتی هذه حتی استحییت من راقعها»، هذا شروع منه علیه السّلام فی وصف حاله، لیقتدی به من تأخر عنه و إن کانته حاله ظاهره لمن کان فی زمانه، لیعلم أن من أمر بشی ء ینبغی أن یبدأ بنفسه فیأمرها و ینهاها، لیکون أمره و نهیه مؤثرا فی القلوب و ناجعا فی المطلوب. و لقد أحسن أبو الأسود الدؤلی حیث قال:

یا أیها الرجل المعلّم غیره هلّا لنفسک کان ذا التعلیم

ابدأ بنفسک فانهها عن غیّها فإذا انتهت عنه فأنت کریم

تصف الدواء و أنت أحوج للدوا و تعالج المرضی و أنت سقیم

لا تنه عن خلق و تأتی مثله عار علیک إذا فعلت عظیم (۳)

و المدرعه- کمکنسه-: ثوب غلیظ کالدرّاعه. قاله (۴) فی (القاموس) [و قال]:

(و لا یکون إلا من صوف) (۵).

و رقع الثوب: إصلاحه بالرقعه، و هی خرقه تخاط علی الموضع التالف منه.

و وجه الاستحیاء: کثره تکلیف الراقع و التردد إلیه فی إصلاح المدرعه و ترقیعها.

۱- فی «ح»: و إما.

۲- الفوائد الطوسیه: ۱۴۳- ۱۴۴/ الفائده: ۴۶.

۳- الأبیات من الکامل. خزانه الأدب ۳: ۶۱۸.

۴- فی «ح»: قال.

۵- القاموس المحیط ۳: ۲۹- درع.

ص: ۹۳

و قال بعض الأعلام: (لعلّ وجه الاستحیاء خوفه من أن ینسبه راقعها إلی البخل و الدناءه و الخسه؛ و ذلک لبعد طباع أهل الدنیا عن معرفه حسنها و غلبه حبها علیهم) (۱). و تنظّر فیه بعض مشایخنا بأنه قد ورد فی بعض الأخبار أن راقعها الحسن علیه السّلام، قال: (وجدت ذلک فی بعض الکتب المعتبره التی لم تحضرنی الآن).

«و قال لی اقذف بها قذف الاتن لا ترتضیها لبراذعا»، القذف: الرمی، یقال: قذف الحجاره، أی رمی بها. و الاتن- جمع (أتان)-: انثی الحمار. و البراذع: جمع (برذعه)- بالدال المهمله و المعجمه- و هی: الحلس، أعنی الکساء الذی علی الدابه. و المعنی أن الراقع قال: ارم بهذه المدرعه کما ترمی بها الحمیر التی لا ترتضیها لبراذعها، فکیف ترضی بلبسها الأکابر الأجلاء من بنی آدم؟! هذا علی تقدیر کون الجمله الفعلیه صفه للمعرّف بلام الجنس، نحو:

و لقد أمرّ علی اللئیم یسبنی (۲) فی أظهر الوجهین، و علیه حمل صاحب (الکشاف) (۳) قوله تعالی کَمَثَلِ الْحِمارِ یَحْمِلُ أَسْفاراً (۴). و ذلک لأنه قریب المسافه إلی النکرات؛ لعدم التوقیت فیه و التعیین. و احتمال الاستیناف أیضا ممکن، و یکون بیانا لسبب القذف.

و احتمال الحالیه أیضا غیر بعید؛ لظاهر التعریف و إن کان فی المعنی کالنکرات.

و کیف کان، فإن هذا الکلام مما ینافی بحسب الظاهر ما تقدم ذکره عن بعض مشایخنا من أن راقعها کان الحسن علیه السّلام، إذ یبعد منه القول لأبیه علیه السّلام بذلک، و یبعد جوابه له بقوله: «اغرب عنی».

۱- الفوائد الطوسیه: ۱۴۴/ الفائده: ۴۶.

۲- حاشیه الصبان علی شرح الاشمونی ۱: ۱۸۰.

۳- الکشاف ۴: ۵۳۰.

۴- الجمعه: ۵.

ص: ۹۴

و فی ظنی أنی وجدت هذا الکلام فی موضع آخر- و لعلّه فی (نهج البلاغه)- بهذه العباره: «فقال لی قائل: اقذف بها» إلی آخره، و هو الأظهر.

«فقلت اغرب عنی»، الغروب: الغیبه و الذهاب.

«فعند الصباح یحمد القوم السری»، یعنی: السیر باللیل، و الحمد بمعنی الرضا، کما یقال: عاقبه الصبر محموده، و فی (القرآن) عَسی أَنْ یَبْعَثَکَ رَبُّکَ مَقاماً مَحْمُوداً (۱).

قال أبو هلال العسکری: (قولهم: عند الصباح یحمد القوم السری. و هو فی شعر [للجمیح] (۲) یقول فیه:

تسألنی عن بعلها أیّ فتی [خبّ جبان] (۳) و إذا جاع بکی

لا [حطب] (۴) القوم و لا القوم سقی و لا رکاب القوم إذ ضاعت بغی

و لا یواری فرجه إذا اصطلی و یأکل التمر و لا یرمی النوی

کأنه غراره ملأی حشا لمّا رأی الرمل و قیوان العصا

بکی و قال هل ترون ما أری أ لیس للسیر الطویل منقضی

قلت اعزّی صاحبی إذا بکی عند الصباح یحمد القوم السری

و تنجلی عنهم غیابات الکری) (۵)

أی تنکشف عنهم حجب النوم و غواشیه التی کانت تغشاهم.

قال بعض الأفاضل: (و هذا قریب من قوله علیه السّلام: «الناس نیام فإذا ماتوا انتبهوا» (۶).

۱- الإسراء: ۷۹.

۲- من المصدر، و فی «ق»: للجمیع، و فی «ح»: الجمیع.

۳- من المصدر، و فی النسختین: حب حباب.

۴- من المصدر، و فی النسختین: خطب.

۵- الأبیات من الرجز. جمهره الأمثال ۲: ۳۸/ ۱۲۹۳.

۶- شرح الشیخ میثم البحرانی علی المائه کلمه: ۵۴، بحار الأنوار ۷۰: ۳۹.

ص: ۹۵

فکأن العباده فی الدنیا سیر اللیل، و ما یعرض فیها من الفترات و المیل إلی الکسل بمنزله النعاس و النوم، فإذا جاء الصبح ظهرت نتیجه السفر، و زالت غوامض السفر، و تبیّن فضل المجاهدین و خیبه الراقدین، أو المراد باللیل و النوم: ما یعرض فی الدنیا من الشبهات فی الدین و الشکوک المعارضه للیقین، و بالصباح:

انکشاف جمیع ذلک فی القیامه) (۱) انتهی.

أقول: الظاهر أن ما تکلّفه هذا الفاضل فی معنی الحدیث لا یخلو من غموض و بعد، بل الحدیث ظاهر فی أن (۲) الحیاه الدنیویه و ما فیها من اللذات الموجبه للرغبه فیها و الشهوات إنّما هی بمنزله أضغاث الأحکام التی یجدها الإنسان فی المنام، فکما أنه فی حال النوم یری ما یری من الامور و الأشیاء التی لا یشکّ فی صحّتها و بقائه حال نومه، ثمّ بعد انتباهه ینکشف له إنّما هو هباء منثور، کذلک الإنسان بعد الموت، و المشاهده لأحوال العالم البرزخی، و رؤیه النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّه علیهم السّلام و الملائکه، و من تقدّمه من الآباء و الأجداد و الأنساب، و تیقنه أن هذا مقره إلی یوم القیامه، مع ما هو فیه من النعیم الدائم أو العقاب، یظهر له حینئذ أن الحیاه فی الدنیا إنّما کانت حلما من الأحلام قد انقضی بما فیه، کالمنتبه من النیام.

«و لو شئت لتسربلت» أی تقمصت، أو تدرعت، أو لبست؛ لأن السربال القمیص و الدرع، أو کل ما لبس «بالعبقری»، منسوب إلی (عبقر) موضع بالبادیه، تزعم العرب أنّها من بلاد الجن، فینسب إلیها کلّ ما یستحسن و یستغرب لغرابته و حسنه. و عبقری القوم: الرجل القوی. قاله المطرزی.

و قال فی (القاموس): (العبقری نسبه إلی قریه ثیابها فی غایه الحسن،

۱- الفوائد الطوسیه: ۱۴۵/ الفائده: ۴۶.

۲- فی «ح» بعدها: هذه.

ص: ۹۶

و العبقری- أیضا- الکامل من کل شی ء، و ضرب من البسط. و عبقر: اسم امرأه) (۱).

و فی التنزیل وَ عَبْقَرِیٍّ حِسٰانٍ (۲)، قیل فی تفسیره: (العبقری: طنافس ثخان) (۳).

و یقال: عبقر- وزان (جعفر)-: أرض بالبادیه، یعمل فیها الوشی، و ینسب إلیها کل شی ء جید دقیق الصنعه، کذا فی کتاب (مجمع البحرین) (۴).

«المنقوش من دیباجکم»، الدیباج معروف و هو فارسی معرّب، قال فی کتاب (مجمع البحرین): (تکرر فی الحدیث ذکر الدیباج، و هو من الثیاب المتخذه من الإبریسم سداه و لحمته، فارسی معرّب، و قد تفتح داله. و اختلف فی بائه، فقیل:

زائده، و وزنه: فیعال، و لهذا یجمع بالیاء، فیقال: دیابیج. و قیل: هی أصل، و الأصل:

دبّاج- بالتضعیف- فابدل من إحدی الباءین حرف علّه، و لهذا یجمع علی:

دبابیج، بباء موحّده بعد الدال) (۵) انتهی.

و المراد: أنی قد قنعت و زهدت فی دنیاکم، لا عن عجز، بل مع غایه القدره، و لو شئت للبست أفخر الملابس بحسب اعتقادکم.

«و لأکلت لباب البر بصدور دجاجکم»، اللباب: الخالص من کل شی ء، و من الجوز و نحوه قلبه. کذا فی (القاموس) (۶). و البرّ- بالضم-: الحنطه. و المعنی ظاهر.

و قد روی بعض الأصحاب أنه روی فی الخبر أنه علیه السّلام ما اکل خبز البر و لا شبع من (۷) خبز الشعیر (۸).

۱- القاموس المحیط ۲: ۱۱۹- عبقر.

۲- الرحمن: ۷۶.

۳- مجمع البحرین ۳: ۳۹۴- عبقر، الجامع لأحکام القرآن ۱۷: ۱۹۲.

۴- مجمع البحرین ۳: ۳۹۵- عبقر.

۵- مجمع البحرین ۲: ۲۹۶- دبج.

۶- القاموس المحیط ۱: ۲۸۷- ألبّ.

۷- من «ح».

۸- حلیه الأبرار ۲: ۲۳۲.

ص: ۹۷

و روی الشیخ الجلیل أبو جعفر محمد بن علی بن شهر آشوب المازندرانی السروی فی کتاب (مناقب آل أبی طالب)- بحذف الأسانید جمله من الأخبار فی باب مأکله علیه السّلام (۱) قال: (و رآه سوید بن غفله و هو یأکل رغیفا، و هو یکسره برکبتیه و یلقیه فی لبن خاثر یجد ریحه من حموضته، فقال: ویحک یا فضه، أما تتقون اللّه فی هذا الشیخ فتنخلون له طعاما لما أری فیه من النخاله؟ فقال أمیر المؤمنین: «بأبی و أمی من لم [ینخل] (۲) له طعام، و لم یشبع من خبز البرّ حتی قبضه الله إلیه».

و قال لعقبه بن علقمه: «یا أبا الجنوب أدرکت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یأکل أیسر من هذا، و یلبس أخشن من هذا، فإن أنا لم آخذ به خفت الّا ألحق به».

و کان عنده عمرو بن حریث، فأتت فضد بجراب مختوم، فأخرج منه خبز شعیر مختوم خشنا، فقال: یا فضه، لو نخلت هذا الدقیق و طیبته! قالت: کنت أفعل فنهانی علیه السّلام، و کنت أضع فی جرابه طعاما طیّبا فختم جرابه. ثمّ أن أمیر المؤمنین علیه السّلام فتّه فی قصعه، ثمّ صبّ علیه الماء، ثمّ ذر علیه الملح، و حسر عن ذراعیه، فلمّا فرغ قال: «یا عمرو، لقد خابت هذه- و مدّ یده إلی محاسنه- و خسرت هذه أن ادخلها النار من أجل الطعام، و هذا یجیرنی».

و رآه عدی بن حاتم و بین یدیه شنه (۳) و فیها قراح ماء و کسرات من خبز شعیر و ملح، فقال: إنی لأراک یا أمیر المؤمنین تطیل نهارک طاویا مجاهدا و اللیل ساهرا مکابدا، و هذا فطورک؟ فقال علیه السّلام:

۱- کذا فی النسختین، و فی المصدر وردت الأخبار المذکوره فی باب: درجات أمیر المؤمنین علیه السّلام، فصل: فی المسابقه بالزهد و القناعه.

۲- من المصدر، و فی النسختین؛ یتخذ.

۳- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: مشنه. و الشّنّه: القربه الخلقه الصغیره. انظر الصحاح ۵: ۲۱۴۶، شنن.

ص: ۹۸

«علّل النفس بالقنوع و إلّا طلبت منک فوق ما یکفیها» (۱)

الأبیات.

و قال الأحنف بن قیس: دخلت علی معاویه فقدّم إلی من الحلو و الحامض ما کثر تعجبی منه، ثمّ قدّم ألوانا ما أدری ما [هی] (۲)، فقلت: ما هذا؟ فقال: مصارین البط محشو بمخ البر، قد قلی بدهن الفستق، و ذر علیه الطبرزد. فبکیت، فقال: ما یبکیک؟ قلت: ذکرت علیا علیه السّلام، بینا نحن عنده فحضر وقت إفطاره، فسألنی المقام، إذ دعا بجراب مختوم، فقلت: ما هذا الجراب؟ قال: «سویق الشعیر».

فقلت: خفت علیه أن یؤخذ أو بخلت [به] (۳)؟ قال: «لا و لا أحدهما، و لکن خفت أن یلته (۴) الحسن و الحسین بسمن أو زیت». قلت: محرّم هو؟ قال: «لا، و لکن یجب علی أئمه الحق أن یعدّوا أنفسهم من ضعفه الناس، کیلا یطغی (۵) بالفقیر فقره».

فقال معاویه: ذکرت من لا ینکر فضله (۶).

العرنی: وضع خوان من فالوذج بین یدیه، فوجأ (۷) بإصبعه حتی بلغ أسفله، [ثم سلّها] و لم یأخذ منه شیئا، و تلمظ بإصبعه، و قال: «طیّب و ما هو بحرام، و [لکن] أکره أن أعوّد نفسی ما [لم] (۸) أعوّدها».

و فی خبر عن الصادق علیه السّلام أنه مدّ یده إلیه فقبضها، فقیل له فی ذلک، فقال:

«ذکرت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فکرهت أن آکله».

۱- البیت من الخفیف. مناقب آل أبی طالب ۲: ۱۱۳- ۱۱۴.

۲- فی النسختین: هو.

۳- من المصدر، و فی النسختین: له.

۴- من «ح».

۵- فی بعض الروایات- کما فی نهج البلاغه: ۴۳۹- ۴۴۰/ الکلام: ۲۰۹-: یتبیغ، أی یهیج.الصحاح: ۶۹- بوغ.

۶- و قال الأحنف بن قیس .. فضله، لیس فی المناقب، و قد ورد فی حلیه الأبرار ۲: ۲۳۳/ ۲۰.

۷- وجأ: ضرب. الصحاح ۱: ۸۰- وجأ.

۸- من المصدر، و فی النسختین: لا.

ص: ۹۹

و فی خبر عن الصادق علیه السّلام قالوا له: أ تحرّمه؟ قال: «لا، و لکن أخشی أن تتوق إلیه نفسی ثمّ تلا أَذْهَبْتُمْ طَیِّبٰاتِکُمْ فِی حَیٰاتِکُمُ الدُّنْیٰا (۱)» الآیه.

و عن الباقر علیه السّلام فی خبر قال: «کان یطعم الناس خبز البر و اللحم، و ینصرف إلی منزله و یأکل خبز الشعیر و الزیت و الخل».

و فیه قال الحمیری:

و کان طعامه خبزا و زیتا و یؤثر باللحوم الطارقینا (۲)

و قال الحیص بیص:

صروف عن الزاد الشهی فؤاده رغیب إلی زاد التقی و الفضائل) (۳)

انتهی ما أردنا نقله من الکتاب المذکور.

و روی الشیخ فی (التهذیب) بسنده عن عبد اللّه بن میمون القداح عن أبی عبد اللّه علیه السّلام عن أبیه علیه السّلام قال: «جاء قنبر مولی علی علیه السّلام بفطره إلیه». قال: «فجاء بجراب فیه سویق علیه خاتم، فقال له رجل: یا أمیر المؤمنین، إن هذا لهو البخل؛ تختم علی طعامک؟ قال: فضحک علی علیه السّلام». قال: «ثمّ قال: أو غیر ذلک؟ لا أحبّ أن یدخل بطنی شی ء لا أعرف سبیله». قال: «ثمّ کسر الخاتم، فأخرج سویقا فجعل منه فی قدح، فأعطاه إیاه، فأخذ القدح، فلمّا أراد أن یشرب قال: بسم الله» (۴) الخبر.

و روی عنه علیه السّلام أنه سئل: أنت أفضل أم أبوک؟ فقال: «إنّ آدم نهاه الله عن الشجره فأکل منها، و أحلّها لی فترکتها» (۵).

«و شربت (۶) الماء الزلال برقیق زجاجکم»، الزلال- کغراب-: سریع المرّ فی

۱- الأحقاف: ۲۰.

۲- دیوان السید الحمیری: ۴۳۲/ ۱۸۱.

۳- البیت من الطویل. مناقب آل أبی طالب ۲: ۱۱۵.

۴- تهذیب الأحکام ۴: ۲۰۰/ ۵۷۸، و فیه: شی ء إلّا شی ء لا أعرف سبیله ..

۵- الفوائد الطوسیه: ۱۴۵/ الفائده: ۴۶.

۶- أوردها فی الحدیث أوّل الدره بلفظ: لشربت، و کذلک هی فی المصدر.

ص: ۱۰۰

الحلق، بارد عذب، صاف سهل. کذا فی (القاموس) (۱). و الزجاج- مثلث الزای- معروف (۲)، و صانعه الزجّاج، و بائعه الزجاجی. قاله فی (القاموس) (۳).

و قد ذکر علیه السّلام الملابس و المآکل و المشارب لأنها أهم الشهوات المقصوده و أعمّها، و إنّما ترک المناکح؛ لأنه علیه السّلام لم یکن تارکا لها؛ اقتداء بالرسول صلّی اللّه علیه و آله حیث قال: «حبّب إلیّ من دنیاکم ثلاث: الطیب، و النساء، و قره عینی الصلاه» (۴).

و ورد عنهم علیهم السّلام: «ما ازداد أحدکم إیمانا إلا ازداد حبّا للنساء» (۵).

و ورد فی الأخبار (۶) فی الترغیب فیه ما لا یحصی کثره؛ لما فیه من بقاء النسل، و تکثیر الامه، و کسر الشهوه الحیوانیه الداعیه إلی ارتکاب الحرام، و غیر ذلک من المصالح. فالتزهید فیه مناف للحکمه.

تحقیق مقال لدفع إشکال

لا یقال: إنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمّه الأبرار- صلوات اللّه علیهم- بأنهم کانوا یلبسون الفاخر من الثیاب، و یأکلون المآکل اللذیذه من الطعام، مع ما عرفت من کلام أمیر المؤمنین علیه السّلام فی هذا الخبر من ذم ذلک، و ما دلّت علیه الأخبار المتقدّمه من سیرته فی مأکله.

لأنّا نقول: إن جمله من الأخبار المشار إلیها قد تضمّنت الجواب عن ذلک- لمّا اعترض المخالفون من صوفیّه زمانهم علیهم السّلام فی ذلک، بأن أمیر المؤمنین علیه السّلام کان فی وقت و زمان قتر و ضیق، و أنه حیث کان إمام الزمان یقدّر نفسه بأضعف

۱- القاموس المحیط ۳: ۵۷۱- زللت.

۲- من «ح».

۳- القاموس المحیط ۱: ۴۰۰- الزج.

۴- الخصال ۱: ۱۶۵/ ۲۱۷، باب الثلاثه.

۵- الفقیه ۳: ۲۴۲/ ۱۱۵۱، و فیه: ما أظن رجلا یزداد فی الإیمان خیرا إلّا.

۶- الفقیه ۳: ۲۴۲/ ۱۱۴۴، عوالی اللآلی ۲: ۱۲۵/ ۳۴۳، وسائل الشیعه: ۲۰: ۱۴- ۱۸، أبواب مقدمات النکاح و آدابه، ب ۱.

ص: ۱۰۱

الخلق، لئلا يتبيّغ الفقير بفقره، و إذا أرخت الدنيا عزاليها، (۱) فأحقّ الناس بها أبرارها.

و قد أوضحنا ذلک بما لا مزيد عليه، و نقلنا جمله من الأخبار الداله على ذلک فی کتاب (النفحات الملکوتیه فی الردّ على الصوفیه).

و من الأخبار المشار إليها ما رواه ثقه الإسلام فی (الکافی) بسنده فیه قال:

مر سفيان الثوری فی المسجد الحرام فرأى أبا عبد اللّه عليه السّلام و عليه ثياب كثيره القيمه حسان، فقال: و اللّه لآتينه و لا وبّخنه. فدنا منه فقال: يا بن رسول اللّه، و اللّه ما لبس رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله مثل هذا اللباس، و لا علی، و لا واحد من آبائک! فقال له أبو عبد اللّه عليه السّلام: «كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله في زمان قتر مقتر، و كان يأخذ لقتره و إقتاره، و إن الدنيا بعد ذلک أرخت عزاليها، فأحق أهلها بها أبرارها». ثم قال: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّٰهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبٰادِهِ وَ الطَّيِّبٰاتِ مِنَ الرِّزْقِ (۲) فنحن أحقّ من أخذ منها ما أعطاه الله.

غير أنی يا ثوری، مع ما ترى علىّ من ثوب فإنّما لبسته للناس»، ثم اجتذب يد سفيان فجرّها إليه، ثمّ رفع الثوب الأعلى و أخرج ثوبا تحت ذلک على جلده غليظا، فقال: «هذا لبسته لنفسی، و ما رأيته للناس». ثمّ جذب ثوبا على سفيان أعلى غليظا خشنا، و داخل ذلک الثوب ثوب ليّن، فقال: «لبست هذا للناس، و لبست هذا لنفسک تسرّها» (۳). و نحوه غيره.

و مما يدلّ على ما قاله عليه السّلام- و إن كان هو الصادق فيما يقول- ما رواه السيد الرضی قدّس سرّه فی کتاب (نهج البلاغه) قال: (إن أمير المؤمنين عليه السّلام دخل على العلاء بن زياد يعوده فی مرضه، فقال له العلاء: يا أمير المؤمنين، أشكو إليک أخی عاصم

۱- العزالی: المطر الکثیر، و هو إشاره إلى كثره الخير و النعم. لسان العرب ۹: ۱۹۲- عزل.

۲- الأعراف: ۳۲.

۳- الکافی ۶: ۴۴۲- ۴۴۳/ ۸، باب اللباس.

ص: ۱۰۲

ابن زیاد. قال: «ما باله؟» قال: لبس العباء و تخلی [عن] (۱) الدنیا، فقال علی علیه السّلام:

«علیّ به». فلمّا جاء قال: «یا عدیّ نفسک، لقد استهام بک الخبیث، أما رحمت أهلک و ولدک، أ تری الله أحلّ لک الطیبات و هو یکره أن تأخذها؟ أنت أهون علی الله من ذلک». قال: یا أمیر المؤمنین، ها أنت فی خشونه الملبس و جشوبه مأکلک؟ قال:

«ویحک، إنی لست کأنت، إن الله فرض علی أیمه المسلمین أن یقدّروا أنفسهم بضعفه الناس؛ کی لا یتبیّغ (۲) الفقیر بفقره». (۳)

و رواه فی (الکافی) (۴) أیضا علی وجه أبسط و أوضح، من أحبّ الوقوف علیه فلیرجع إلیه. و فی هذا المقام تحقیقات نفیسه أوردناها فی الکتاب المشار إلیه آنفا.

و لکن أصدق اللّه جلّت عظمته حیث یقول مَنْ کانَ یُرِیدُ الْحَیاهَ الدُّنْیا وَ زِینَتَها نُوَفِّ إِلَیْهِمْ أَعْمالَهُمْ فِیها وَ هُمْ فِیها لا یُبْخَسُونَ. أُولئِکَ الَّذِینَ لَیْسَ لَهُمْ فِی الْآخِرَهِ إِلَّا النّارُ (۵). و هذه الآیه فی سوره (هود)، و المراد بها: وصف أحوال الذین یریدون بأعمالهم: الدنیا و لذاتها، فإنهم یوفون اجورهم فیها، و لیس لهم فی الآخره إلّا النار.

قال أمین الإسلام الطبرسی فی کتاب (مجمع البیان): (و اختلف فی معناه لفظا، فقیل: إن المراد به: المشرکون الذین لا یصدّقون بالبعث؛ یعملون أعمال البرّ، کصله الرحم، و إعطاء السائل، و الکف عن الظلم، و إعانه المظلوم، و الأعمال التی یحسّنها العقل، کبناء القناطر و نحو ذلک؛ فإن اللّه یجعل لهم جزاء أعمالهم فی

۱- من المصدر، و فی النسختین: من.

۲- تبیّغ: تهیج. مختار الصحاح: ۶۹- بوغ.

۳- نهج البلاغه ۴۳۹- ۴۴۰/ الکلام: ۲۰۹.

۴- الکافی ۱: ۴۱۰- ۴۱۱/ ۳، باب سیره الإمام فی نفسه ..

۵- هود: ۱۵- ۱۶.

ص: ۱۰۳

الدنیا بتوسیع الرزق، و صحه البدن، و الامتاع بما خوّلهم، و صرف المكاره عنهم.

عن الضحّاك و قتاده و ابن عبّاس.

و یقال: من مات منهم علی كفره قبل استیفاء العوض وضع اللّه عنه فی الآخره من العذاب بقدره، فأمّا ثواب الآخره فلا حظّ لهم فیه.

و قیل: إن المراد بهم: المنافقون الذین كانوا یغزون مع النبی صلّی اللّه علیه و آله للغنیمه دون نصره الدین و ثواب الآخره، جازاهم اللّه علی ذلك بأن جعل لهم نصیبا فی الغنیمه. عن الجبائی.

و قیل: إن المراد: أهل الریاء، و إن من عمل عملا من أعمال الخیر یرید به الریاء لم یكن لعمله ثواب فی الآخره. و مثله قوله تعالی وَ مَنْ كٰانَ یُرِیدُ حَرْثَ الدُّنْیٰا نُؤْتِهِ مِنْهٰا وَ مٰا لَهُ فِی الْآخِرَهِ مِنْ نَصِیبٍ (۱) (۲) انتهی.

أقول: لا مانع من حمل الآیه المذكوره علی ما یشمل الجمیع، فإن إطلاق الآیه شامل لذلك. اللهم إلا أن یكون مراده سبب النزول، و هو بعید؛ فإنه یذكره فی عنوان آخر علی حده.

و الذی وقفت علیه من الأخبار المتعلّقه بهذه الآیه ما رواه فی (الكافی) بسنده عن أبی عبد اللّه علیه السّلام قال: «سأل رجل أبی بعد انصرافه من الموقف، فقال: أ تری یخیّب اللّه هذا الخلق كلّه؟ فقال أبی: ما وقف أحد إلّا غفر الله له، مؤمنا كان أو كافرا، إلّا إنهم فی مغفرتهم علی ثلاث منازل: مؤمن غفر الله له».

إلی أن قال: «و كافر وقف هذا الموقف یرید زینه الحیاه الدنیا، غفر الله له ما تقدّم من ذنبه و ما تأخّر (۳) إن تاب من الشرك فیما بقی من عمره، و إن لم یتب وفّاه أجره و لم

۱- الشوری: ۲۰.

۲- مجمع البیان ۵: ۱۹۰.

۳- و ما تأخر، لیس فی المصدر.

ص: ۱۰۴

یحرمه أجر هذا الموقف، و ذلک قوله عزّ و جلّ مَنْ کانَ یُرِیدُ الْحَیاهَ الدُّنْیا وَ زِینَتَها ..») (۱) و ساق الآیه.

و فی تفسیر الثقه الجلیل علی بن إبراهیم: قوله مَنْ کانَ یُرِیدُ الْحَیاهَ الدُّنْیا- إلی آخر الآیه- قال: «من عمل الخیر علی أن یعطیه الله ثوابه فی الدنیا أعطاه الله ثوابه فی الدنیا، و کان له فی الآخره النار» (۲).

و فی (تفسیر العیاشی) عن أبی عبد اللّه علیه السّلام مَنْ کانَ یُرِیدُ الْحَیاهَ الدُّنْیا وَ زِینَتَها، یعنی فلان و فلان» (۳).

أقول: لا منافاه فی هذا الخبر لما تقدّم من العموم، فإن هذا من التفسیر الباطن، و قد ورد أن ل (القرآن) ظهرا و بطنا، بل ظهورا و بطونا (۴). و کیف کان، فإن الآیه إشاره إلی أن الآخره و الدنیا لا تجتمعان علی وجه الکمال، فإنّهما ضرّتان متباینتان، کما ورد فی الأخبار (۵)؟

تحقیق مقام و توضیح مرام

قد اختلفت الأخبار و کذا کلمه علمائنا الأبرار فی ذم الدنیا و مدحها، فأمّا أخبار الذم فهی کثیره؛ منها قوله علیه السّلام: «لو أن الدنیا تعدل عند الله جناح بعوضه ما سقی منها کافرا شربه ماء» (۶).

و قوله: «إنّ اللّه عزّ و جلّ خلق الدنیا و لم ینظر إلیها إلی یوم القیامه» (۷).

۱- الکافی ۴: ۵۲۱- ۵۲۲/ ۱۰، باب النفر من منی ..

۲- تفسیر القمی ۱: ۳۵۳.

۳- تفسیر العیاشی ۲: ۱۵۱- ۱۵۲/ ۱۱.

۴- وسائل الشیعه ۲۷: ۱۸۲، ۱۹۲، ۱۹۶، أبواب صفات القاضی، ب ۱۳، ح ۱۷، ۳۹، ۴۱، ۴۹.

۵- نهج البلاغه: ۶۷۲/ الحکمه: ۱۰۳.

۶- مکارم الأخلاق ۲: ۳۲۷/ ۲۶۵۶، بحار الأنوار ۷۴: ۵۴/ ۳.

۷- مکارم الأخلاق ۲: ۳۶۸/ ۲۶۶۱، بحار الأنوار ۷۴: ۸۰/ ۳، بالمعنی.

ص: ۱۰۵

و قوله علیه السّلام: «رأس کلّ خطیئه حبّ الدنیا» (۱).

إلی غیر ذلک من الأخبار.

و أمّا أخبار المدح فکثیره أیضا؛ و منها قوله علیه السّلام: «نعم العون علی الآخره الدنیا» (۲).

و قوله صلّی اللّه علیه و آله: «نعم العون علی تقوی الله الغنی» (۳).

و قوله علیه السّلام: «لیس منّا من ترک آخرته لدنیاه، و لا دنیاه لآخرته» (۴).

و قوله: «اعمل لدنیاک کأنک تعیش أبدا، و اعمل لآخرتک کأنک تموت غدا» (۵).

إلی غیر ذلک من الأخبار التی لا یسع المقام الإتیان علیها.

فی الجمع بین أخبار ذم الدنیا و مدحها

اشاره

و القول الفصل فی الجمع بین هـذه الأخبار أنه ینبغی أن یعلم أن الـدنیا عباره عن وجود هذه النشأه و هذا العالم و ما فیه من الأموال و الأسباب و الملاذّ و نحوها، و أضـدادها، و التمتع بذلک، و لکن کلّا من الذم الوارد فی الدنیا و المدح الوارد (۶) فیها لا یجوز توجّهه إلیها علی الإطلاق، بل لا بـدّ من تخصـیص کلّ بجهه، و هو أن یخص المـدح بما جری فیها علی الوجه المأمور به شـرعا، و الذم علی الوجه المنهی عنه شرعا. و ذلک فإنه لمّا کان الغرض من الوجود فی هـذه النشأه إنّما هو التمتع بالأعمال (۷) الصالحه، و التحصیل للتجاره الرابحه، و التزود للدار الآخره؛ لنیل ما فیها من المطالب الفاخره، فکل ما کان له مدخل فی ذلک و سبب

۱- الکافی ۲: ۳۱۵/ ۱، باب حب الدنیا.

۲- الکافی ۵: ۷۲/ ۹، باب الاستعانه بالدنیا.، بحار الأنوار ۷۰: ۱۲۷/ ۱۲۶.

۳- تحف العقول: ۴۹، بحار الأنوار ۷۴: ۱۵۳/ ۱۱۶.

۴- الفقیه ۳: ۹۴/ ۳۵۵، وسائل الشیعه ۱۷: ۷۶، أبواب مقدمات التجاره، ب ۲۸، ح ۱.

۵- الفقیه ۳: ۹۴/ ۳۵۶، وسائل الشیعه ۱۷: ۷۶، أبواب مقدمات التجاره، ب ۲۸ ح ۲.

۶- لیست فی «ح».

۷- من «ح»، و فی «ق»: بالأحوال.

ص: ۱۰۶

فیما هنالک فهو لیس من الامور الدنیویه، بل هو من الامور الاخرویه و إن اضیف إلی الدنیا باعتبار وقوعه فیها، و کلّ ما ترتب علی صرف العمر فی هذه النشأه فی الامور الباطله الموجبه للبعد من اللّه عزّ و جلّ فهو من الدنیا المذمومه.

و من أظهر ما یدلّ علی ما قلناه ما رواه فی (الکافی) بسنده عن ابن أبی یعفور قال: قال رجل لأبی عبد اللّه علیه السّلام: إنّا لنطلب الدنیا و نحب أن نؤتاها. فقال:

«تحب أن تصنع بها ما ذا؟». قال: أعوذ بها علی نفسی و عیالی، و أصل بها و أتصدّق و أحج و أعتمر. فقال أبو عبد اللّه علیه السّلام: «لیس هذ طلب الدنیا، هذا طلب الآخره» (۱).

و روی فی (الفقیه) عنه علیه السّلام قال: «لا خیر فیمن لا یجب جمع المال من حلال، یکفّ به وجهه، و یقضی به دینه، و یصل به رحمه» (۲).

إلی غیر ذلک من الأخبار التی أتینا علیها فی محل ألیق.

عود علی بدء

«فکیف أستطیع الصبر علی نار لو قذفت بشرره»- و هو ما یتطایر من النار إلی الأرض- «لأحرقت نبتها»، أی کله؛ لأن إضافه المصدر تفید العموم حیث لا عهد، کما صرّح به النحویون فی: ضربی زیدا قائما. و صحه الاستثناء من مثله مصداق العموم.

قال بعض الأفاضل: (و الحکم بذلک- مع کون الذی یطیر من النار فی غایه القله و الصغر- غایه الترهیب و التحذیر).

و ردّ بأن قوله تعالی فی سوره (المرسلات) تَرْمِی بِشَرَرٍ کَالْقَصْرِ. کَأَنَّهُ جِمٰالَتٌ صُفْرٌ (۳) ینافی ما ذکره رحمه اللّه من کونها فی غایه القلّه و الصغر.

۱- الکافی ۵: ۷۲/ ۱۰، باب الاستعانه بالدنیا علی الآخره.

۲- الفقیه ۳: ۱۰۲/ ۴۰۲، و فیه: فیکفّ، بدل: یکفّ.

۳- المرسلات: ۳۲- ۳۳.

ص: ۱۰۷

أقول: یمکن أن یقال: إن الصغر و الکبر من الامور الإضافیه، و لا ریب أن هذا المقدار المذکور و إن کان کبیرا فی حدّ ذاته، لکنّه بالنسبه إلی الأرض و کلّ ما فیها من النبات فی غایه القلّه و الصغر.

«و لو اعتصمت نفس» أی امتنعت و تمسّکت «بقلّه»، قیل: (القلّه هنا ضدّ الکثره و الجسامه، أی لو اعتصمت نفس بلطافتها و دقتها و قلّتها لم یجدها ذلک نفعا).

و فیه من البعد ما لا یخفی، و الأقرب حمل القلّه هنا علی أعلی الجبل الذی هو أحد معانی هذا اللفظ. قال فی «القاموس»: (و القلّه- بالضم-: أعلی الرأس و السنام و الجبل أو کل شی ء) (۱).

«لأنضجها» أی طبخها حتی تتلاشی أجزاؤها «وهج النار» أی توقدها و اضطرابها «فی قلّتها» و دقتها و لطافتها، بناء علی المعنی الأوّل، أو فی مکانها الذی اعتصمت به، حیث لا ینجی الاعتصام، بناء علی ما ذکرناه.

«و أیّما خیر لعلی أن یکون عند ذی العرش مقرّبا» رفیع الدرجات عنده، «أو یکون فی لظی»، أی جهنم.

قال فی (الکشاف) فی سوره (المعارج): (لظی: علم للنار، منقول من اللظی، بمعنی اللهب، و یجوز أن یراد: اللهب أیضا) (۲) انتهی.

«خسیئا» أی مطرودا مبعدا، و منه قوله عزّ و جلّ اخْسَؤُا فِیها (۳)، أی ابعدوا، و قوله خاسِئاً وَ هُوَ حَسِیرٌ (۴) أی مبعدا و هو کلیل.

قال فی (القاموس): (خسأ الکلب- کمنع-: طرده، خسئا و خسوءا. و الکلب:

بعد، کانخسأ، و خسئ) (۵).

۱- القاموس المحیط ۴: ۵۴- القل.

۲- الکشاف ۴: ۶۱۰.

۳- المؤمنون: ۱۰۸.

۴- الملک: ۴.

۵- القاموس المحیط ۱: ۱۱۷- خسأ.

ص: ۱۰۸

و ظاهر کلامه أنه یتعدی و لا یتعدی و هو فی الخبر (فعیل)، بمعنی (مفعول).

و علی هذا فقوله: «مبعدا» یکون تأکیدا.

«مسخوطا»، أی مغضوبا «علیه بجرمه»، أی ذنبه، «مکذّبا» لو أنکر و اعتذر، أو معدودا فی الکذّابین.

«و الله لأن أبیت علی حسک السعدان».

قال فی (القاموس): (السعدان: نبت من أفضل مراعی الإبل، و منه: مرعی و لا کالسعدان (۱). و [له] (۲) شوک تشبّه به حلمه الثدی) (۳).

و قال فی (المجمع): إنه (نبت ذو شوک عظیم، مثل الحسک من کل الجوانب، و هو من جیّد مراعی الإبل تسمن علیه. و منه المثل: مرعی و لا کالسعدان) (۴).

و قال المحقق الفیلسوف الشیخ میثم البحرانی قدّس سرّه فی (شرح النهج): (السعدان:

نبت شوکی ذو حسکه لها ثلاث رءوس محدده، علی أی وجه وقعت من الأرض کان لها رأسان قائمان) (۵).

و بذلک یظهر أن تخصیصه بالسعدان لشدته.

«مرقّدا»، أی مکرها علی الرقاد. و فی کتاب (نهج البلاغه): «مسهّدا» (۶)، أی أرقا قلیل النوم.

«و تحتی أطمار علی سفاها»، الأطمار: جمع (طمر)- بالکسر-: الثواب الخلق، أو الکساء البالی. قاله فی (القاموس) (۷).

۱- مثل یضرب للشی ء یفضل علی أقرانه و أشکاله. و ینسب إلی امرأه من طیّئ، تزوجها امرؤ القیس بن حجر. جمهره الأمثال ۲: ۱۹۷/ ۱۸۴۹، و ینسب أیضا إلی الخنساء، مجمع الأمثال ۳: ۲۶۵/ ۳۸۳۶.

۲- من المصدر، و فی النسختین: طوله.

۳- القاموس المحیط ۱: ۵۸۲- سعد.

۴- مجمع البحرین ۳: ۷۰- سعد.

۵- شرح نهج البلاغه ۴: ۸۴.

۶- نهج البلاغه: ۴۷۱/ الخطبه: ۲۲۴.

۷- القاموس المحیط ۱: ۱۱۲- الطمر.

ص: ۱۰۹

و السفا- بالسین المهمله فالفاء-: التراب و کلّ شجر له شوک. و فی بعض نسخ (الأمالی): «شفاها»- بالشین المعجمه- و هو الطرف. و الضمیر حینئذ یعود إلی «حسک السعدان».

«ممدّدا»، حال ک «مرقدا».

«أو اجرّ فی الأغلال» جمع (غلّ)- بالضم- و هو ما یوضع فی الیدین و العنق للأسر و نحوه، «مصفّدا»، أی مشدودا موثّقا بالأصفاد و هی القیود.

قال صاحب (الکشاف): (الصفد: القید، و سمّی به العطاء؛ لأنه ارتباط بالمنعم علیه. و منه قول علی: «و من برّک فقد أسرک، و من جفاک فقد أطلقک») (۱).

و قال فی (القاموس): (صفده، یصفده: شده و أوثقه، کأصفده. و الصفد- محرکه-: العطاء (۲) و الوثاق) (۳).

«أحب إلیّ من أن ألقی فی القیامه محمدا خائنا فی ذی یتمه»، و هی- بالضم- الانفراد و فقدان الأب، و [فی] (۴) البهائم: فقدان الام. و الیتیم: الفرد، و کل شی ء یعزّ وجوده. قاله فی (القاموس) (۵) أیضا.

و المراد هنا: فقدان الأب قبل بلوغ الحلم، کما صرّح به فی (القاموس) (۶) أیضا؛ لأن من بلغ یخرج عن الیتم.

«أظلمه بفلسه متعمّدا»، الباء إمّا للملابسه، أی متلبّسا بفلسه، و المراد به: آخذه بشهاده أظلمه، علی حدّ ما ذکره فی (الکشاف) فی تفسیر بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ من أن الباء للملابسه، أی متبرکا (۷). أو زائده و إن کانت زیادتها فی

۱- الکشاف ۴: ۹۶.

۲- فی «ح»: الغطاء.

۳- القاموس المحیط ۱: ۵۹۱- صفده.

۴- من المصدر، و فی النسختین: من.

۵- القاموس المحیط ۴: ۲۷۴- الیتم.

۶- القاموس المحیط ۴: ۲۷۴- الیتم.

۷- الکشاف ۱: ۴.

ص: ۱۱۰

الإیجاب قلیله، إلّا إنه- کما ذکر بعض مشایخنا- وارد. و یحتمل جعلها للإلصاق أیضا.

و تخصیص الخیانه بالیتیم لمزید التقبیح و الذم لعاقبه حبّ الدنیا، و أنه ینجر إلی مثل هذه الکبیره العظیمه. و لا یخفی ما فی ذکر الفلس هنا من المناسبه للمقام، و إفاده المبالغه.

و (أفعل) التفضیل هنا قیل (۱) علی حدّ قوله تعالی حکایه عن یوسف- علی نبیّنا و آله و علیه السلام- رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَیَّ مِمّا یَدْعُونَنِی إِلَیْهِ (۲).

قال صاحب (الکشاف) فی تفسیر هذه الآیه: (فإن قلت: نزول السجن مشقه علی النفس شدیده، و ما دعونه إلیه لذه عظیمه، فکیف کانت المشقه أحبّ إلیه من اللذه؟ قلت: کانت أحبّ إلیه و آثر عنده؛ نظرا فی حسن الصبر علی احتمالها لوجه اللّه تعالی، و فی قبح المعصیه، و فی عاقبه کل واحد منهما، لا نظرا فی مشتهی النفس و مکروهها) (۳) انتهی.

و اعترض علیه بعض مشایخنا- عطر اللّه مراقدهم- بأن السؤال باق بحاله؛ فإنه إذا حمل الآیه علی هذا المعنی اتّجه علیه أن المعصیه لا تتعلق بها المحبه من المعصوم علیه السّلام باعتبار النظر المذکور أصلا.

و الحق أن یقال فی الجواب: إنه خرج مخرج الفرض و التقدیر، فکأنه قال:

هب أن الخیانه لمال الیتیم و لقاء النبی صلّی اللّه علیه و آله محبوب فی الجمله، أ لیس السلامه من ذلک مع تجرع الغصص و المشاقّ الدنیویه أحب و آثر؟ فإن العاقل یختار أدون الشرین علی أعظمهما، لا لذاته، بل لکونه صارفا عما هو أعظم منه.

و من هذه القبیل قوله علیه السّلام: «اللهم أبدلنی بهم خیرا منهم- یعنی أهل الکوفه-

---

۱- الفوائد الطوسیه: ۱۴۸/ الفائده: ۴۶.

۲- یوسف: ۳۳.

۳- الکشاف ۲: ۴۶۷.

ص: ۱۱۱

و أبدلهم بی شرا منی» (۱)، مع أنه علیه السّلام لا شر فیه بوجه، کما أنّهم لا خیر فیهم.

و فی الحدیث فی صوم یوم الشک: «لأن أصوم یوما من شعبان خیر من أن أفطر یوما من شهر رمضان» (۲).

و قد نبّه علی ذلک نجم الأئمّه و فاضل الامه الرضی رحمه اللّه فی (شرح الکافیه) (۳)، و الشیخ کمال الدین میثم البحرانی فی (شرح النهج) (۴) انتهی.

أقول: من المحتمل قریبا أن کلام صاحب (الکشاف) لیس مبنیا علی استعمال لفظ (أحب) فی معناه المتبادر و هو التفضیل، کما بنی علیه الاعتراض، بل یجوز أن یکون استعماله فی معنی أصل الفعل من غیر ملاحظه التفضیل (۵)، فإنه کثیر شائع، فیکون حاصل کلامه: أنه إنّما صارت المشقه محبوبه له و مأثوره عنده، و اللذه غیر محبوبه، بل مبغوضه؛ للعله التی ذکرها، و إلّا فکیف یصرّح فی کلامه بقبح المعصیه، و یثبت محبته علیه السّلام لها و إن کانت مفضوله؟

اللّهم إلّا أن یکون ممن یقول بجواز المعصیه علی الأنبیاء، کما ذهب إلیه جماعه (۶) من علماء أهل السنّه (۷)، إلّا إن ظاهر کلامه فی الکتاب المذکور فی هذه القصه ینافی ذلک، بل الوجه هو الأول.

و بمثل ما نقل عن (الکشاف) صرّح البیضاوی فی تفسیره (۸).

و الظاهر أن (أفعل) التفضیل فی حدیث: «اللهم أبدلنی بهم خیرا منهم»- إلی

۱- نهج البلاغه: ۱۰۵/ الکلام: ۷۰، و فیه: أبدلنی اللّه بهم خیرا منهم، و أبدلهم بی شرا لهم منّی.

۲- الکافی ۴: ۸۱/ ۱، باب الیوم الذی یشک فیه ..، و فیه: أحبّ إلیّ، بدل: خیر.

۳- انظر شرح الرضی علی الکافیه ۳: ۴۵۴- ۴۵۵.

۴- انظر شرح نهج البلاغه ۲: ۲۱- ۲۲.

۵- کما بنی التفضیل، من «ح».

۶- فی «ح»: جمله.

۷- انظر شرح المقاصد ۵: ۴۹- ۵۰.

۸- تفسیر البیضاوی ۱: ۴۸۳.

ص: ۱۱۲

آخره- ليس على بابه من التفضيل، بل هو بمعنى أصل الفعل، كما يقال: السيف أمضى من العصا.

و أمّا حديث يوم الشك، فالظاهر أنه لا منافاه فيه، و لا مانع من حمل (أفعل) التفضيل فيه على ظاهره حتى يحتاج إلى تأويله بما ذكره، و جعله من قبيل الخبر المـذكور هنا، فإن حاصل معنى الخبر المشار إليه: أني أصوم يوم الشكّ بنيه كونه من شعبان خير من أن أفطره فيظهر كونه من رمضان و أحتاج إلى قضائه، لأنه متى صامه بنيه كونه من شعبان و ظهر كونه من رمضان أجزأه، كما وردت به الأخبار (١). فالمحبه و التفضيل ظاهره، و مرجعه إلى أن صومه أحب إليّ؛ لأنه متى ظهر كونه من شهر رمضان فلا قضاء عليّ، و مع إفطاره و ظهور كونه من شهر رمضان فإن عليّ القضاء. و من أجل هذا صرّح الأصحاب (٢) و الأخبار (٣) باستحباب صوم يوم الشك و أفضليته.

و أمّا عباره المحقق الشيخ ميثم البحراني رحمه اللّه في هذا المقام، فإنه قال: (و علّه ترجيحه و اختياره لأحد الأمرين المذكورين على الظلم، مع ما يستلزمانه من التألم و العذاب، إن ما يستلزمه الظلم من عذاب اللّه أشد، خصوصا في حق من نظر بعين بصيرته تفاوت العذابين، مؤكدا لذلك بالقسم البار) (۴) انتهى، و هو راجع إلى ما ذكره قدّس سرّه.

و العباره في (نهج البلاغه) هنا هكذا: «و الله لأن أبيت على حسك السعدان مسهّدا، و أجرّ في الأغلال مصفّدا، أحب إليّ من أن ألقى الله و رسوله يوم القيامه ظالما

١- وسائل الشيعه ١٠: ٢٠- ٢٥، أبواب وجوب الصوم و نيّته، ب ۵.

٢- المقنعه: ٢٩٨، المبسوط ١: ٢٧۶- ٢٧٧.

٣- وسائل الشيعه ١٠ ٢٠- ٢٥، أبواب وجوب الصوم و نيّته، ب ۵.

۴- شرح نهج البلاغه ۴: ٨۵.

ص: ۱۱۳

لبعض العباد و غاصبا لشی ء من الحطام» (۱).

«و لم أظلم الیتیم و غیر الیتیم؟»، استفهام إنکاریّ، للإبطال (۲) و نفی ما بعده (۳)، کقوله تعالی أَ فَأَصْفٰاکُمْ رَبُّکُمْ بِالْبَنِینَ (۴). أی و لأی شی ء أظلم الیتیم و غیر الیتیم؟

«النفس یسرع إلی البلی قفولها؟»، «البلی»- بالکسر-: الفناء و الاضمحلال، و هو من: بلی الثوب یبلی من باب (تعب)- بلی بالکسر و القصر- و بلاء- بالضم و المدّ (۵)-: خلق، فهو بال. و بلی المیت: أفنته الأرض.

و فی الخبر عن الصادق علیه السّلام، و قد سئل عن المیت: یبلی جسده؟ قال: «نعم، حتی لا یبقی له لحم و لا عظم، إلّا طینته التی خلق منها، فإنها لا تبلی، بل (۶) تبقی فی القبر مستدیره» (۷).

و القفول: الرجوع، یقال: قفل من سفره- من باب (قعد)-: رجع، و سمّیت الجماعه المبتدئه بالسفر قافله مجازا؛ تفؤّلا بالرجوع. قال الشاعر:

۱- نهج البلاغه: ۴۷۱- ۴۷۲/ الکلام: ۲۲۴.

۲- سقط فی «ح».

۳- الإنکار قسمان: الأول: إبطالی، و هو کون أداه الاستفهام مقتضیه لعدم وقوع ما بعدها، و أن مدّعیه کاذب، و منه الآیه المذکوره بعد. الثانی: توبیخی، و هو کون أداه الاستفهام مقتضیه لوقوع ما بعدها غیر أن فاعله ملوم، نحو أَ تَعْبُدُونَ مٰا تَنْحِتُونَ. الصافات: ۹۵. انظر مغنی اللبیب: ۲۴- ۲۵.

۴- الإسراء: ۴۰.

۵- کذا فی «ح»، و فی «ق»: بالمد و الضم. إلّا إن الذی فی معاجم اللغه هو: بلاء، بالفتح و المد. انظر: لسان العرب ۱: ۴۹۸- بلا، القاموس المحیط ۴: ۴۴۱- بلی.

۶- لیست فی المصدر.

۷- الکافی ۳: ۲۵۱/ ۷، باب نوادر کتاب الجنائز.

ص: ۱۱۴

قالوا خراسان أقصی ما یراد بنا ثمّ القفول فقد جئنا خراسانا (۱)

«و یمتد فی أطباق الثری حلولها»، أی یطول بین أطباق التراب، یعنی: فی القبور إقامتها.

فی الجمع بین (بلی النفوس) فی کلامه علیه السّلام و ما ورد من بقاء الأرواح

اشاره

و هاهنا إشکال لم أعثر علی من تنبه له فی المقام، و هو أنه قد استفاضت الأخبار بأن المؤمن بعد موته تجعل روحه فی قالب کقالبه فی الدنیا (۲)، بحیث لو رأیته لقلت: فلان (۳)، و یحشر إلی وادی السلام و هو ظهر الکوفه، و بها مقر أرواح المؤمنین (۴)، و أنّهم یجلسون حلقا حلقا یتحدّثون و یأکلون و یشربون (۵)، و إذا قدم علیهم القادم سألوه: ما فعل فلان، و ما فعل فلان (۶)؟ و أمّا أرواح الکفار فإنها تحشر إلی برهوت بئر فی وادی حضر موت، و هو واد من أودیه جهنّم (۷)، و التی تبقی فی القبور إنما هی الأجساد و هی التی یتطرق إلیها البلاء و الاضمحلال؛ و أما الروح فهی حیه فی العالم البرزخی فی نعیم مقیم أو عذاب ألیم (۸). مع أنه علیه السّلام فی هذا الخبر قد صرّح بفناء النفس، و أنه یمتد تحت أطباق الثری حلولها، مع ما بین ذلک من المنافاه أیضا، فإن امتداد حلولها تحت أطباق الثری ینافی بظاهره الفناء، الذی هو عباره عن الاضمحلال بالکلیه.

۱- البیت من البسیط. معجم البلدان ۲: ۳۵۳.

۲- الکافی ۳: ۲۴۵/ ۶، باب فی أرواح المؤمنین.

۳- المحاسن ۱: ۲۸۵/ ۵۶۱، بحار الأنوار ۶: ۲۱۴/ ۲، ۲۳۴/ ۴۸.

۴- الکافی ۳: ۲۴۳/ ۲، باب فی أرواح المؤمنین.

۵- الکافی ۳: ۲۴۳/ ۱، باب فی أرواح المؤمنین.

۶- الکافی ۳: ۴۴/ ۲، ۳، باب آخر فی أرواح المؤمنین.

۷- الکافی ۳: ۲۴۶/ ۳، ۴، ۵، باب فی أرواح الکفار.

۸- المحاسن ۱: ۲۸۵/ ۵۶۲، بحار الأنوار ۶: ۲۳۴/ ۴۹.

ص: ۱۱۵

و یمکن الجواب:

أمّا عن الأوّل، فبأن یحمل البلی الذی هو عباره عن الفناء علی الخروج من هذا العالم العنصری، و أنها قد فنیت منه و إن بقیت فی العالم البرزخی فی قالبها المثالی.

و أمّا عن الثانی، فبأن یقال: لا ریب أنه و إن وردت الأخبار بأن الروح تنقل إلی دار السلام فی قالبها المثالی، و تبقی حیّه فی العالم البرزخی، إلّا إنه قد وردت الأخبار أیضا بأن المیّت بعد سؤاله فی القبر؛ فإن کان مؤمنا فإنه یقول له: نم نومه الشاب الناعم، و یفتح له فی قبره باب إلی الجنّه، و یتحف من روحها و ریحانها. و إن کان کافرا فإنه یفتح له باب من النار، و تسلّط علیه الحیات و العقارب (۱).

و بالجمله، فإنه یلتذّ و یتألم فی قبره، و لیس ذلک إلّا باعتبار الروح، و إلّا فالجسد العنصری یضمحل. و یؤیده ما ورد فی الأخبار من أنه یأنس بمن یزور قبره، و یستوحش عند فراقه (۲).

و هذا کلّه بحسب الظاهر ممّا یدافع الأخبار الاول (۳) الداله علی أن الروح تنقل فی القالب المثالی إلی دار السلام، و إنّما یبقی فی القبر الجسد خاصّه.

و الذی خطر لی فی وجه الجمع بینها- و إن کانت العقول قاصره عن إدراک تلک النشأه البرزخیه و الاخرویه، و ما فیهما من الامور العجیبه التی لا- تمر بعقل ذی رویّه- هو أن یقال: إن الروح و إن کانت فی ذلک القالب المثالی الذی تنقل فیه إلی وادی السلام، إلّا إنها مع ذلک لها اتصال بالقبر الذی هو بیت جسدها

۱- الکافی ۳: ۲۳۷/ ۷، و ۳: ۲۳۹/ ۱۲، باب المسأله فی القبر ..

۲- الکافی ۳: ۲۲۸/ ۱، ۴، باب زیاره القبور.

۳- من «ق»، و فی النسختین: الأوله.

ص: ۱۱۶

العنصری، کاتصال شعاع الشمس من عینها التی فی السماء بجمیع العالم السفلی.

و نظیره الإنسان حال نومه، فإنه لا ریب- کما دلّت علیه الآیه و الروایات- (۱) فی خروج الروح من البدن و مفارقته إلی العالم العلوی. قال اللّه عزّ و جلّ اللّهُ یَتَوَفَّی الْأَنْفُسَ حِینَ مَوْتِها وَ الَّتِی لَمْ تَمُتْ فِی مَنامِها فَیُمْسِکُ الَّتِی قَضی عَلَیْهَا الْمَوْتَ وَ یُرْسِلُ الْأُخْری إِلی أَجَلٍ مُسَمًّی (۲). و لهذا أنها تطلّع فی ذلک العالم علی الامور الغیبیه، لکنها لکدورتها و کثافتها من حیث التلوّث بالامور الدنیویه لا تدرک الأشیاء علی حقائقها، بل تحتاج إلی تأویل و تعبیر؛ و لهذا أن رؤیا الأنبیاء علیهم السّلام و الصلحاء صادقه کالوحی. و مع خروجها من البدن حال النوم فهی متصله به غیر مفارقه له بالکلّیه؛ و لهذا أن البدن یفزع بفزعها فی ذلک العالم، و یمنی بجماعها ثمه کما لا یخفی. و هکذا حال الروح بعد الموت و انتقالها إلی وادی السلام.

و لعله علیه السّلام من هذه الجهه أطلق علیها الحلول تحت الثری، من حیث اتّصالها بالقبر و تلذّذها أو عذابها فیه، و اللّه العالم بحقائق أحکامه، و أولیاؤه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

عود علی بدء

«و إن عاشت رویدا»، أی مهله قلیله، و هو تصغیر (رود)، بالضم. قال فی (القاموس): (و امش علی رود- بالضم- أی مهل، و تصغیره: روید) (۳) انتهی.

«فبذی العرش نزولها»، یعنی: أن هذه النفس التی هذا وصفها من سرعه ذهابها، و قصر عمر صاحبها، و طول زمان موته، و کون آخر أمره العود إلی دار الجزاء، لیس لها قابلیه لتحمّل ظلم الناس لأجلها.

۱- الکافی ۸: ۱۸۱/ ۲۵۹، الخصال ۲: ۶۱۳/ ۱۰، حدیث أربعمائه.

۲- الزمر: ۴۲.

۳- القاموس المحیط ۱: ۵۷۴- الرود.

ص: ۱۱۷

«معاشر شیعتی احذروا؛ فقد عضّتکم الدنیا بأنیابها»، خصّ شیعته المصدقین المطیعین له؛ لزیاده الاعتناء بشأنهم، و الاهتمام بصلاح أحوالهم، و کونهم المستعدین لامتثال أوامره و نواهیه.

قال فی (القاموس): (عضضته و علیه- کسمع و منع- عضا و عضیضا: مسکته بأسنانی أو بلسانی) (۱).

و الأنیاب: جمع (ناب)، و هو السن خلف الرباعیه. و إنّما نسب العض إلیه لشدته و قوّته.

«تختطف منکم نفسا بعد نفس کدأبها»، الاختطاف و الخطف: الأخذ بسرعه.

و الدأب: الشأن و العاده. و المعنی: کما هو شأنها و عادتها مع غیرکم ممن کان قبلکم و فی زمنکم.

«و هذه مطایا الرحیل قد انیخت لرکّابها»، هذا کنایه عن قرب الموت و سرعه الانتقال من هذه النشأه الدنیویه إلی الدار الاخرویه.

«علی أن الحدیث ذو شجون»، أی فنون مختلفه و أغراض و شعب، یعنی: له محامل و معان شتی. قال أبو هلال العسکری فی کتاب (الأمثال) المثل لضبّه بن أدّ. أخبرنا أبو القاسم الکاغدی، عن [العقدی] (۲) عن أبی جعفر عن ابن الأعرابی قال: قال الفضل (۳): کان لضبّه بن ادّ ابنان، یقال لأحدهما: سعد، و للآخر: سعید، فخرجا فی طلب إبل له، فلحقها سعد فرجع بها، و لم یرجع سعید. و کان ضبه یقول إذا رأی شخصا مقبلا تحت اللیل: أسعد أم سعید، فذهبت مثلا (۴)، مثل قولهم: أنجح أم خیبه، أخیر أم شرّ.

۱- القاموس المحیط ۲: ۴۹۶- عضضته.

۲- من المصدر، و فی «ق»: المعتدی؛ و فی «ح»: المعقدی.

۳- فی المصدر: المفضل.

۴- فی المصدر بعدها: فی.

ص: ۱۱۸

ثمّ خرج ضبه یسیر فی الأشهر الحرم، و معه الحارث بن کعب، [فمرا] (۱) علی سرحه، فقال الحارث: لقیت بهذا المکان شابا من صفته کذا و کذا، فقتلته و أخذت بردا کان علیه و سیفه. فقال ضبّه: أرنی السیف، فأراه إیّاه، فإذا هو سیف سعید، فقال ضبه: الحدیث ذو شجون. معناه: أن الحدیث له شعب. و شجون الوادی:

شعبه، و یقال: لی بمکان کذا شجن، أی حاجه و هوی.

و قیل: الحدیث ذو شجون، یضرب مثلا للرجل یکون فی أمر فیأتی أمر آخر فیشغله عنه.

فقتل ضبه الحارث، فلامه الناس و قالوا: قتلت فی الشهر الحرام؟ فقال: سبق السیف العذل. فأرسلها مثلا، و معناه: قد فرط من الفعل ما لا سبیل إلی ردّه) (۲) انتهی.

«فلا یقولن قائلکم: إن کلام علی متناقض»، لعله إشاره إلی ما قدّمنا ذکره من ذمه الدنیا، مع ما ورد عنه و عن أبنائه علیهم السّلام من مدحها، کما قدّمنا جمیع ذلک. فالناظر إلی ذلک من غیر تأمل یظن التناقض، و الحال أنه- کما عرفت- لا تناقض، و إنّما لکل منهما مقام یقتضی (۳) غیر ما یقتضیه الآخر، و هو معنی: «الحدیث ذو شجون»، کما عرفت.

و من کلامه- صلوات اللّه علیه- المناسب للمقام قوله فی بعض خطبه: «أیها الذامّ للدنیا، المغترّ بغرورها، أ تغتر بها ثمّ تذمّها؟ أنت المتجرّم علیها، أم هی المتجرّمه علیک؟ متی استهوتک؟ أم متی غرّتک؟ أ بمصارع آبائک من البلی؟ أم بمضاجع أمهاتک تحت الثری؟ کم عللت بکفیک؟ و کم مرضت بیدیک؟ تبتغی لهم الشفاء، و تستوصف

۱- من المصدر، و فی النسختین: فمر.

۲- جمهره الأمثال ۱: ۳۰۳- ۳۰۴/ ۵۶۸.

۳- من «ح».

ص: ۱۱۹

لهم الأطباء، غداه لا يغنى عنهم دواؤك، و لا يجدى عليهم بكاؤك».

إلى أن قال عليه السّلام: «إن الدنيا دار صدق لمن (۱) صدقها، و دار عافيه لمن فهم عنها، و دار غنى لمن تزوّد منها، و دار موعظه لمن اتّعظ بها، مسجد أحباء الله و مصلّى ملائكه الله، و مهبط وحى الله، و متجر أولياء الله، اكتسبوا فيها الرحمه، و ربحوا فيها الجنه. فمن ذا يذمها و قد آذنت بينها، و نادت بفراقها، و نعت نفسها و أهلها؟ فمثّلت لهم ببلائها (۲) البلاء، و شوّقتهم بسرورها إلى السرور، و راحت بعافيه، و ابتكرت بفجيعه، ترغيبا و ترهيبا و تخويفا و تحذيرا» (۳) إلى آخره.

«لأن الكلام عارض»، يقال: عرض الشى ء، أى ظهر و بدأ، أى إنه يأتى من المتكلم بحسب ما يبدو له من حال المخاطب، و مقتضيات المقامات و المطالب، و الأغراض من المدح و الذم و الترغيب و الترهيب، و نحو ذلك.

«و لقد بلغنى أن رجلا من قطّان المدائن»، أى سكانها و المقيمين بها، و هى بلاد كسرى، و بها قبر سلمان الفارسى رضى اللّه عنه، و هى قريبه من بغداد.

«تبع بعد الحنيفيه»، أى الملّه المستقيمه، يعنى الإسلام.

قال فى كتاب (مجمع البحرين): (قوله تعالى وَ لكِنْ كانَ حَنِيفاً (۴)، الحنيف:

المسلم المائل إلى الدين المستقيم، و الجمع: حنفاء .. و الحنف- محركه-:

الاستقامه، و منه قوله عليه السّلام: «دين محمّد حنيف» (۵)، أى مستقيم لا عوج فيه.

و الحنيف عند العرب: من كان على دين إبراهيم عليه السّلام، و أصل الحنف الميل، و منه:

۱- صدق لمن، من المصدر، و فى النسختين: لمن صدق.

۲- من «ع» و المصدر، و فى النسختين: ببلاياها.

۳- نهج البلاغه: ۶۸۰- ۶۸۲/ الحكمه: ۱۳۱.

۴- آل عمران: ۶۷.

۵- تهذيب الأحكام ۲: ۲۱۶/ ۸۵۱ الاستبصار ۱: ۳۹۲/ ۱۴۹۲.

ص: ۱۲۰

«بعث بالحنيفيه السمحه السهله» (۱)، أى المستقيمه المائله عن الباطل إلى الحق) (۲) انتهى.

«علوجه»، جمع: علج، أى رفقاءه و خلطاءه من كفّار العجم. و فى (المغرّب):

(العلج: الضخم من كفار العجم) (۳).

و ظاهر الكلام أنه ارتدّ عن الإسلام حبّا للشهوات، و يحتمل أنه اشتغل بالدنيا و شهواتها و لذاتها عن الدين بالكلّيه، و صرف جميع أمواله فى مشتهيات نفسه و مستلذّاتها، و منع الحقوق الإلهيه و الواجبات.

«و لبس من [ناله] دهقانه»، الدهقان- بالكسر و الضم-: القوى على التصرف، و التاجر، و رئيس الإقليم- فارسى معرّب- و زعيم فلّاحى العجم. كذا فى (القاموس) (۴).

و فى (المغرّب): (الدهقان عند العرب: الكبير من [كفار] العجم، و كانت تستنكف من هذا الاسم .. ثمّ قيل لكل من له عقار كثير: دهقان، و اشتقوا منه:

الدهقنه، و: تدهقن. و يقال للمرأه: دهقانه، على القياس) (۵) انتهى.

و قال فى كتاب (مجمع البحرين): (و فى الخبر: «فأتاه دهقان بماء فى إناء من فضه» (۶): الدهقان- بتثليث الدال و إن كان الضم أشهر الثلاثه-: رئيس القريه، و مقدّم أصحاب الزراعه. [يصرف] و يمنع من الصرف، و نونه أصليه؛ لقولهم:

تدهقن، و: له دهقنه موضع كذا. و قيل: زائده من (الدهق) الامتلاء. فعلى الأول

۱- الأمالى (الطوسى): ۵۲۸/ ۱۱۶۲، بحار الأنوار ۸۷: ۳۴۳/ ۲، مسند أحمد بن حنبل ۵: ۲۶۶.

۲- مجمع البحرين ۵: ۴۰- ۴۱- حنف.

۳- المغرّب: ۳۲۵- العلج.

۴- القاموس المحيط ۴: ۳۲۰- الدهقان، و ليس فيه: فارسى.

۵- المغرّب: ۱۷۱- ۱۷۲- الدهقان.

۶- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ۲: ۱۴۵- دهقن.

ص: ۱۲۱

وزنه (فعلال) مصروفا، و علی (۱) الثانی (فعلان) غیر مصروف) (۲) انتهی.

«تضمّخ»، أی تلطخ بالطیب و دهن جسده به، کأنه یقطر منه. قال فی (المصباح): (ضمخته بالطیب فتضمخ، بمعنی: لطخته فتلطخ) (۳).

«بمسک هذه النوافج صباحه»، النوافج: جمع (نافجه)، و هی وعاء المسک، فارسی معرّب (۴).

«و یتبخر بعود الهند رواحه»، عود الهند معروف، و الرواح: آخر النهار.

«و حوله ریحان»، و هو نبت معروف، أو کل نبت طیّب. «حدیقه یشمّ نفاحه»، الحدیقه: الروضه ذات الشجر، و البستان من النخل و الشجر أو ما أحاط به البناء.

و «یشم»- بفتح الشین- من باب (علم یعلم)، و- بضمّها- من باب (ردّ یردّ)، لغه فیه. قاله (۵) الجوهری (۶) و الضمیر فی «نفاحه» عائد إلی الرجل المحدّث عنه، کالضمائر المتقدمه، و احتمال کونه عائدا إلی الحدیقه، باعتبار أنّها فی معنی البستان- کما ذکره بعض الأعیان- الظاهر بعده.

«و قد مدّ له مفروشات الروم علی سرره. تعسا له»، دعاء علیه بالتعس، و هو الهلاک، أو العثور (۷)، أو السقوط، أو الشر، أو البعد، أو الانحطاط. قاله فی (القاموس) (۸)، و کلها محتمله فی المقام و إن کان الأول أقرب.

۱- من هنا إلی قوله: تقاطع المعدل و الافق یقسمانها أرباعا، الآتی فی الصفحه: ۱۳۴ کانت مقاطع فیه فی «ق» غیر واضحه الکلمات، و فی بعضها بیاض بمقدار نصف صفحه أو یزید. و قد عارضنا النص فی «ح» علی ما کان منه واضحا ظاهرا، و ما عداه فترکناه دون أن نعارضه علیه.

۲- مجمع البحرین ۶: ۲۵۰- دهقن.

۳- المصباح المنیر: ۳۶۴- ضمخه.

۴- القاموس المحیط ۱: ۴۳۱- نفخ.

۵- من «ق»، و فی «ح»: قال، و فی «ق» بیاض.

۶- الصحاح ۵: ۱۹۶۱- شمم.

۷- فی المصدر: العثار.

۸- القاموس المحیط ۲: ۲۹۴- التعس.

ص: ۱۲۲

و قال فی (الصحاح): (التعس: الهلاک، و أصله الکبّ، و هو ضد الانتعاش، و قد تعس- من باب: قطع- و أتعسه اللّه. و یقال: تعسا له، أی ألزمه اللّه الهلاک) (۱).

«بعد ما ناهز الثمانین»، ناهز- بالنون و الزاء و الهاء بعد الألف- أی قارب. قال فی (الصحاح): (ناهز الصبی البلوغ، أی داناه) (۲).

«و حوله شیخ» قال فی (القاموس): (الشیخ و الشیخون: من استبانت فیه السن، أو من خمسین أو إحدی و خمسین إلی آخر عمره، أو إلی الثمانین) (۳) انتهی.

«یدبّ»، أی یمشی مشیا ضعیفا، «من هرمه»، و هو أقصی الکبر، و منه قول الشاعر:

زعمتنی شیخا و لست بشیخ إنّما الشیخ من یدبّ دبیبا (۴)

«و ذو یتمه» أی یتیم؛ لفقدان الأب، «یتضوّر» أی یتضرّر و یتلوی، «من ضرّه».

و فی بعض النسخ: «من یتمه»، «و قرمه» القرم- محرکه- شهوه اللحم. قال فی (الصحاح): (القرم- بفتحتین-: شده شهوه اللحم) (۵).

قیل: و قد کثر استعماله حتی فی الشوق إلی الحبیب (۶). و الظاهر هنا المعنی الأعم؛ لأنه أبلغ.

«فما أساهم» قال فی (القاموس): (آساه بماله، أی أناله منه و جعله فیه أسوه، و لا یکون ذلک إلّا من کفاف، فإن کان من فضله فلیس بمواساه) (۷).

۱- الصحاح ۳: ۹۱۰- تعس.

۲- الصحاح ۳: ۹۰۰- نهز.

۳- القاموس المحیط ۱: ۵۲۰- الشیخ.

۴- البیت من الخفیف، و هو لأبی امیه أوس الحنفی. شرح التصریح علی التوضیح ۱: ۲۴۸، أوضح المسالک ۱: ۳۰۱/ ۱۷۵، و فیه صدر البیت فقط.

۵- الصحاح ۵: ۲۰۰۹- قرم.

۶- الفوائد الطوسیه: ۱۵۱/ الفائده: ۴۶.

۷- القاموس المحیط ۴: ۴۳۳- أسا.

ص: ۱۲۳

و فی بعض النسخ: «و اساه»، و فی (القاموس): أنّها لغه ردیئه، و الصواب: أسا (۱).

و المراد أنه لم ینلهم و لم یعطهم من ماله شیئا، و ضمیر الجمع إمّا باعتبار إراده الجنس من کلّ من الیتیم و الشیخ، فیصدق کل منها علی أفراد متعدده، أو من قبیل إطلاق الجمع علی الاثنین و إن کان مجازا علی الأصح.

«بفاضلات من علقمه»، أی مآکله الردیئه العاقبه. و قد تقدّم تفسیر العلقم.

«لئن أمکننی الله منه لأخضمنه خضم البر»، الخضم: الأکل بأقصی الأضراس، أو مل ء الفم بالمأکول، أو خاص بالشی ء الرطب کالقثاء. و الفعل کسمع و ضرب. قاله فی (القاموس) (۲). و قال فی (مختصر الصحاح): (الخضم: الأکل بجمیع الفم) (۳).

و «البر»- بالضم-: الحنطه.

«و لأقیمنّ علیه حدّ المرتد»؛ لارتداده- کما قدّمنا احتماله- أو لاتّباعه الکفار، أو لاستحلاله ترک ما علم ضروره من الدین ضروریّته من الواجبات.

«و لأضربنه الثمانین بعدّ حدّ»، لعله علی وجه التعزیر بما اقتضاه نظره علیه السّلام، أو لعلمه بإتیانه بموجب الحدّ و التعزیر، و یکونان مقدّمین علی القتل، کما تقرر فی محلّه.

«و لأسدّن من جهله کلّ مسدّ»، إمّا بإقامه الحجه و البرهان، أو بحبسه، أو قتله.

«تعسا له»، دعاء علیه- و قد مرّ تفسیره- «أ فلا شعر؟ أ فلا صوف؟ أ فلا و بر؟ أ فلا رغیف قفار للیل إفطار؟»، لعل المراد به: مزید الإنکار علی الرجل المذکور، بأن مثل هذه الأشیاء المعدوده مع وجودها و سهولتها کیف لا یتصدق منها؟! أو أن المراد: الأعم، و أن هذا خطاب للکافه و إن رجع الکلام إلیه بعد ذلک، فإنه کثیر فی

۱- القاموس المحیط ۴: ۵۸۱- أوساه.

۲- القاموس المحیط ۴: ۱۵۰ الخضم.

۳- مختار الصحاح: ۱۷۹- خضم.

ص: ۱۲۴

(القرآن) المجید، و لعلّه أقرب.

و المراد بقوله: «رغیف قفار»، أی غیر مأدوم، بمعنی: قفر من الأدام. قال فی (القاموس): (و خبز قفار و قفر: غیر مأدوم) (۱).

«أ فلا عبره»، أی دمعه «علی خدّ فی ظلمه لیل (۲) لباک تنحدر؟ و لو کان مؤمنا لاتسقت» أی انتظمت «له الحجه، إذ ضیّع ما لا یملک»، أی أنفق ما لا یجوز له إنفاقه شرعا، أو غصب أموال الناس و أنفقها أو أتلفها.

«و الله لقد رأیت عقیلا أخی». و لیس فی بعض النسخ لفظ: «أخی»، و کذا لیس فی عباره (النهج) (۳).

«و قد أملق»، أی افتقر، «حتی استماحنی»، أی سألنی المنح، أی العطاء «أن أعطیته من برّکم صاعه»، و فی بعض النسخ: «أصوعا». و الأظهر الأول؛ لأنه علیه السّلام یراعی السجع فی کلامه کثیرا.

«و عاودنی فی عشر وسق»، و هو سته أصوع؛ لأن الوسق ستون صاعا. و فی روایه: «صاع».

«من شعیر کی یطعمه جیاعه»، و لفظ «کی» لیس فی بعض نسخ الخبر.

«و یکاد یلوی» أی یطوی، کما هو الموجود فی نسخه اخری «ثالث أیّامه خامصا» أی جائعا. «و رأیت أطفاله شعث الألوان»، أی تغیّرت وجوههم و اغبرّت، «من ضرّهم، کأنّما اشمأزت وجوههم»، أی انقبضت و اقشعرّت «من قرّهم»- بضم القاف و تشدید الراء المهمله- أی بردهم.

«فلمّا عاودنی فی قوله و کرّره اصغیت إلیه سمعی»، أی ملت إلیه باذنی، «فغره»

۱- القاموس المحیط ۲: ۱۷۰- القفر.

۲- من «ح»، و فی «ق» بیاض بقدرها.

۳- نهج البلاغه: ۴۷۲/ الخطبه: ۲۲۴.

ص: ۱۲۵

من الغرور، «و ظننی اوبغ دینی»- بالباء الموحده و الغین المعجمه- یقال: وبغه- کوعده-: عابه أو طعن علیه، و الوبغ- محرکه-: داء یأخذ الإبل.

و فی بعض النسخ: «اوقع دینی»- بالقاف- أی اهلکه و اسقطه. و فی بعض النسخ: «اوثغ»- بالثاء المثلثه- یقال: وثغ رأسه: شدخه، من باب: منع. و النسخ هنا مختلفه جدّا.

و فی (النهج): «فظن أنی أبیعه دینی و اتبع قیاده مفارقا طریقی» (۱). و هو واضح.

«فأتبع ما سرّه»، من السرور.

«فأحمیت له حدیده کیر»، و هو زق ینفخ فیه الحداد- و لیس ذلک فی بعض النسخ- (۲) «لینزجر»، أی یمتنع؛ «إذ لا یستطیع منها دنوا (۳) و لا یصطبر» علی حرّها.

«ثمّ أدنیتها من جسمه فضجّ»، أی صاح و جزع «من ألمه»، أی من ألم مسها و شده حرارتها.

قیل: (یمکن أن یکون المراد: ألم الخوف من الإحراق؛ إذ لم یعلم أنه قد أحرقه بالفعل، بل ورد أنه أدناها من جسمه و کأنه خوّفه بها تخویفا، فظن أنه یرید إحراقه. و وجهه أنه (۴) لم یمکن إزاله المنکر إلّا بذلک) (۵). و فیه بعد.

أقول: و الظاهر أن هذه القصه إنّما وقعت بعد أن صار عقیل رضی اللّه عنه مکفوف البصر، کما صرّح به الشیخ عبد الحمید بن أبی الحدید فی شرحه (۶) علی کتاب (نهج البلاغه). و الحدیده المذکوره لا یلزم من إحمائها فی النار أنها بلغت إلی حدّ

۱- نهج البلاغه: ۴۷۲/ الکلام: ۲۲۴.

۲- کما هو فی نسختنا، و قد أشرنا له فی الصفحه: ۸۷/ الهامش: ۳.

۳- منها دنوا، من «ح» و المصدر، و فی «ق»: مسها.

۴- أدناها من جسمه .. أنه، سقط فی «ح».

۵- الفوائد الطوسیه: ۱۵۳/ الفائده: ۴۶.

۶- شرح نهج البلاغه ۱۱: ۲۵۳.

ص: ۱۲۶

تحرق، بل صارت حارّه حراره شدیده تؤذی من مسّها و إن لم تبلغ إلی حدّ الإحراق، و أنه لمّا أدناها منه و أمره بقبضها فمد یده إلیها، ظنّا منه أنه مال أعطاه إیاه، فلمّا وضع یده علیها و حسّ بالحراره ضجّ من ذلک، «ضجیج ذی دنف»، الدنف- محرکه-: المرض اللازم. «یئنّ»، من الأنین و هو معروف، «من سقمه»- بضم السین و سکون القاف، و بفتحتین-: المرض. و فی (النهج) هنا «فضجّ ضجیج ذی دنف من ألمها، و کاد (۱) أن یحترق من میسمها» (۲)، و هو مؤید لما ذکرناه. و المیسم: المکواه التی یکوی بها.

«و کاد یسبّنی سفها من کظمه»، أی من غیظه. یقال: رجل کظیم مکظوم، أی ممتلئ غیظا و کرها.

قال فی (الکشّاف)- فی تفسیر قوله عزّ و جلّ وَ إِذا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِما ضَرَبَ لِلرَّحْمنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَ هُوَ کَظِیمٌ (۳)-: (و هو مملوء من الکرب غیظا و تأسفا) (۴) انتهی ملخّصا.

أقول: و الکظم کما یأتی بهذا المعنی یأتی بمعنی ردّ الغیظ و حبسه و الصبر علی مرارته، و من ذلک قوله عزّ و جلّ وَ الْکاظِمِینَ الْغَیْظَ (۵)، أی الحابسین غیظهم المتجرّ عینه، من (کظم غیظه کظما)، إذا تجرّعه و حبسه و هو قادر علی إمضائه.

و فی الحدیث: «من کظم غیظا أعطاه الله أجر شهید» (۶)، و منه سمّی الإمام موسی علیه السّلام الکاظم. و الأنسب بالمقام هنا المعنی الأوّل؛ بقرینه قوله: «یسبّنی سفها».

«و لحرقه فی لظی»، أی جهنم، «أضنی له»، یقال: ضنی، أی مرض مرضا

۱- من «ق» و المصدر، و فی «ح»: و کان، و لیست فی «ق»، و قد مرّت فی الحدیث أول الدره بلفظ: فکاد، فی النسختین.

۲- نهج البلاغه: ۴۷۲/ الکلام: ۲۲۴.

۳- الزخرف: ۱۷.

۴- الکشاف ۴: ۲۴۲.

۵- آل عمران: ۱۳۴.

۶- الأمالی (الصدوق): ۵۱۶/ ۷۰۷، بحار الأنوار ۷۲: ۲۴۷/ ۱۰.

ص: ۱۲۷

مخامرا، کلّما ظنّ برؤه نکس، و أضناه المرض (۱).

قال بعض الأعلام: (و الظاهر أن «أضنی» هنا (أفعل) تفضیل من المزید، علی ما نقل عن سیبویه و غیره و إن کان خلاف المشهور بین النحویین).

«من عدمه»، یحتمل أن یراد به: العدم الذی هو ضدّ الوجود، و «من» تفضیلیّه.

و یحتمل أن یکون المراد: العدم الذی هو الفقر، و یؤیده ما تقدّم من قوله: «لقد رأیت عقیلا و قد أملق».

«فقلت له: ثکلتک الثواکل»، الثکل فقدان الحبیب أو الولد، و امرأه ثاکل: فقدت ولدها. «یا عقیل، أ تئن من حدیده أحماها إنسانها لدعبه»، أی لمزاحه. و فی (النهج):

«للعبه» (۲).

قال المحقّق الشیخ میثم فی (الشرح): (و إنّما أضاف الإنسان إلی الحدیده لأنه أراد إنسانا خاصا هو المتولی لأمر تلک [الحدیده]، فعرّفه بإضافته إلیها، و کذلک الإضافه فی «جبّارها». و إنّما قال: «للعبه»؛ استسهالا و تحقیرا لما فعل؛ لغرض أن یکبر فعل الجبار (۳) من سجر النار. و کذلک جعل العله الحامله علی سجر النار هو غضب الجبار) (۴).

«و تجرنی إلی نار سجّرها جبّارها من غضبه؟ أ تئن من الأذی»، أی أذی حراره النار، فاللام للعهد، أو للعوض عن المضاف إلیه. «و لا إن من لظی»، أی إذا کنت تئن من الأذی فبالأولی أن إن أنا من لظی. و إنّما قال: «و لا أ إن من لظی»، مع أنها غیر حاصله الآن؛ تنزیلا للمتوقّع الذی لا بدّ منه بسبب الظلم منزله الواقع؛ لیکون أبلغ فی الموعظه.

«و الله، لو سقطت المکافأه عن الامم»، أی المجازاه علی الأعمال من خیر و شرّ،

۱- القاموس المحیط ۴: ۵۱۳- الضنو.

۲- نهج البلاغه: ۴۷۳/ الکلام: ۲۲۴.

۳- فی المصدر: الحار.

۴- شرح نهج البلاغه ۴: ۸۶.

ص: ۱۲۸

«و ترکت فی مضاجعها»، أی مراقدها، یعنی: القبور. و فی بعض النسخ: «مراجعها»، و کأنه تصحیف، «بالیات الرمم»، جمع: رمّه- بالکسر- و هی العظام البالیه، و هو من إضافه الصفه إلی الموصوف، أی الرمم البالیه. و فی بعض النسخ: «بالیات فی الرمم»، أی فی جمله الرمم، أو المراد بالرمم علی هذا: القبور؛ تجوّزا و توسعا.

و الأول أظهر.

«لاستحییت من مقت رقیب»، أی بغض مراقب، «یکشف فاضحات الأستار من الأوزار». و فی بعض النسخ: «فاضحات الأوزار». و علی الأول تکون «من» بیانیه، و المرجع إلی أمر واحد.

«تنسخ»، أی تکتب فی الصحائف وقتا بعد وقت. و قد أخذ هذا المعنی بعض الشعراء فقال:

هب البعث لم تأتنا رسله و جاحمه النار لم تضرم

أ لیس من الواجب المستحقّ حیاء العباد من المنعم (۱)

«فصبرا علی دنیا (۲) تمرّ بلأوائها»، أی شدتها. قال فی (الصحاح): (اللأواء:

الشدّه. و فی الحدیث: «من کانت له ثلاث بنات فصبر علی لأوائهن کنّ له حجابا من النار» (۳)) (۴).

«کلیله بأحلامها»، و هو ما یراه النائم فی النوم. «تنسلخ»، أی تمضی، بمعنی أن أحوال الدنیا- و إن کان کلّها أو أکثرها شدّه- تنقضی کما تنقضی لیلته لأحلامها.

و ما أحسن ما قیل:

۱- البیتان من المتقارب، بحار الأنوار ۷۵: ۶۹/ ۲۱.

۲- فی «ح»: دین.

۳- الخصال ۱: ۱۷۴/ ۳۱، باب الثلاثه، بحار الأنوار ۱۰۱: ۱۰۴/ ۹۱.

۴- الصحاح ۶: ۲۴۷۸- لأی.

ص: ۱۲۹

هی شده یأتی الرخاء عقیبها و أذی یبشر بالنعیم الآجل

و إذا نظرت فإن بؤسا زائلا للمرء خیر من نعیم زائل

«و کم من نفس فی خیامهـا»، جمع خیمه کما فی (القاموس) (۱)، أو خیم کما فی (المصـباح). قال فی (المصباح): (الخیمه: بیت تبنیه العرب من عیدان الشجر.

قال ابن الأعرابی: لا تکون الخیمه عند العرب من ثیاب، بل من أربعه أعواد، ثم یسـقف بالثمام. و الجمع: خیمات وخیم، مثل قصـعات (۲) و قصع. و الخیم- بحذف الهاء-: لغه، مثل: سهم و سهام) (۳) انتهی.

و الظاهر أن المراد هنا: ما هو أعمّ منها و من المنزل مجازا. «ناعمه»، فی نعیم و خفض و دعه.

«و [من] (۴) أثیم»، الإثم- بالکسر- الذنب، و الأثیم: المذنب. «فی جحیم یصطرخ»، أی یصرخ صراخا (۵) عالیا.

«و لا تعجب من هـذا»، أی من قضـیه عقیل المذکوره، «و اعجب من طارق طرقنا»، أی أتانا لیلا، أو مطلقا. و الأول هو المعنی الحقیقی للّفظ، و الثانی مجاز، و کلّ محتمل. و فی (النهج): «و أعجب من ذلک طارق طرقنا» (۶).

قال المحقق المقدّم ذکره فی (الشرح): (و أمّا وجه کون هذا المهدی أعجب من عقیل، فلأنّ عقیلا جاء بثلاث وسائل کلّ منها یستلزم العاطفه علیه، و هی:

الاخوه، و الفاقه، و کونه ذا حق فی بیت المال، و هذا المهدی إنّما أدلی بهدیته) (۷).

۱- القاموس المحیط ۴: ۱۵۴- الخیمه.

۲- فی المصدر: بیضات.

۳- المصباح المنیر: ۱۸۷- الخیمه.

۴- فی النسختین: بین، و ما أثبتناه وفق ما أورده المنصف فی الحدیث الذی أول الدره.

۵- فی «ح»: یصیح صیاحا، بدل: یصرخ صراخا.

۶- نهج البلاغه: ۴۷۳/ الکلام: ۲۲۴.

۷- شرح نهج البلاغه (الشیخ میثم البحرانی) ۴: ۸۶.

ص: ۱۳۰

«بملفوفات زمّلها فی إنائها» (۱)، أی لفها و أخفاها فی إنائها. و تزمل فی ثیابه: تلفف، و منه قوله عزّ و جلّ یٰا أَیُّهَا الْمُزَّمِّلُ (۲).

قال فی (الکشاف): (و فی حدیث الشهداء: «زمّلوهم بدمائهم»، أی لفّوهم متلطّخین بدمائهم) (۳).

و المراد بتلک اللفوفات: نوع من الحلواء الجیّد- کما ینبئ عنه کلامه الآتی- قد لفه صاحبه و ستره.

«و معجونه بسطت (۴) فی وعائها» (۵)، عجنه یعجنه و یعجنه فهو معجون و عجین:

اعتمد علیه بجمع کفه یغمزه، کاعتجنه. قاله فی (القاموس) (۶): و المراد هنا: مجرد اختلاط الأجزاء و امتزاجها بعضا ببعض، و صیرورتها شیئا واحدا.

«فقلت له: أصدقه أم نذر، أم زکاه؟ و کل ذلک محرّم علینا أهل البیت». و فی بعض النسخ: «أهل بیت النبوه» (۷)، و هو منصوب علی الاختصاص. و ظاهر کلامه علیه السّلام تحریم هذه الثلاثه المعدوده علیهم مطلقا.

أما الزکاه فلا ریب فی تحریمها علیهم، و کذا علی أولادهم ممّن لم یکن مثلهم إلّا عند الضروره.

و أمّا الصدقه غیر الزکاه، فالمشهور عند أصحابنا هو حلّها لهم علیهم السّلام، فضلا عن

۱- کذا فی النسختین، و قد مرّ فی الحدیث أول الدرّه بلفظ: وعائها، و کذلک هو فی المصدر.

۲- المزّمّل: ۱.

۳- الفائق فی غریب الحدیث ۲: ۹۲- زمل.

۴- کذا فی «ح» و قد مرّ فی الحدیث أوّل الدرّه بلفظ: (بسطها) فی النسختین و کذلک هو فی المصدر.

۵- کذا فی «ح»، و قد مرّ فی الحدیث أوّل الدرّه بلفظ: إنائها، و کذلک هو فی المصدر.

۶- القاموس المحیط ۴: ۳۴۹- عجنه.

۷- کما فی «ح»، و قد أشرنا له فی الصفحه: ۸۸، الهامش: ۲.

ص: ۱۳۱

أولادهم، و علیه دلّت جمله من أخبارهم (۱). و ذهب بعض أصحابنا إلی التحریم (۲).

و أما النذر، فلم أقف علی قائل بتحریمه، و لا علی حدیث یتضمّن ذلک، و فی الأخبار ما یدل علی قبولهم الوقف علیهم و الوصیه لهم (۳).

و هو ممّا یعضد التحلیل فی الجمله.

و لعل المراد بالتحریم علیهم فی هذه الثلاثه: ما هو أعم من التحریم الشرعی، أو تحریمهم ذلک علی أنفسهم؛ زهدا و تواضعا للّه عزّ و جلّ.

قال بعض الأعلام: (و إنّما فعلوا ذلک زهدا، و دفعا لتهمه الرشوه، و تأدیبا للحکام) (۴)، إلّا إنه ینافیه قوله علیه السّلام: «و عوّضنا منه خمس ذی القربی فی الکتاب و السنّه».

و یحتمل فی هذا الخبر أن یکون المراد بالصدقه هی الزکاه الواجبه، و عطفها علیها للمغایره اللفظیه، مثل قوله:

و ألفت قولها کذبا و مینا (۵) و یؤیده قوله: «فقال لی: لا ذا و لا ذاک، و لکنّه هدیه»، فإنه یشعر بأن ما ذکره علیه السّلام قسمان لا غیر. و یعضده أیضا الأخبار الداله علی تعویض الخمس، فإنّها إنّما دلت علی العوض عن الزکاه الواجبه (۶)، لا عن النذر و سائر الصدقات. و الهدیه

۱- وسائل الشیعه ۹: ۲۷۲- ۲۷۳، أبواب المستحقین للزکاه، ب ۳۱.

۲- تذکره الفقهاء ۵: ۲۶۹/ المسأله: ۱۸۲.

۳- وسائل الشیعه ۱۹: ۲۱۳، کتاب الوقوف و الصدقات، ب ۱۶، ۴۳۰، کتاب الوصایا ب ۹۴، ح ۲.

۴- الفوائد الطوسیه: ۱۵۵/ الفائده: ۴۶.

۵- البیت من الوافر، و هو لعدی بن زید، و فیه: و ألفی، بدل: و ألفت. و أوله: فقدّمت الأدیم لراهشیه. الصحاح ۶: ۲۲۱۰ مین.

۶- تهذیب الأحکام ۴: ۱۲۷/ ۳۶۴، وسائل الشیعه ۹: ۵۱۵، أبواب قسمه الخمس، ب ۱، ح ۹.

ص: ۱۳۲

- کغنیه-: ما اتحف به، الجمع: هدایا و هداوی- و تکسر الواو- و هداو. قاله فی (القاموس) (۱).

«فقلت له: ثکلتک الثواکل»، قد مرّ تفسیره. و فی (النهج): «فقلت له: هبلتک الهبول» (۲)، و هو بمعناه. قال فی (القاموس): (هبلته امه- کفرح-: ثکلته) (۳).

«عن دین الله تخدعنی؟»، خدعه- کمنعه-: ختله و أراد به المکروه من حیث لا یعلم. قاله فی (القاموس) (۴).

و الوجه فیه أن الهدیه لغرض حرام صوره استفزاز و خداع، و لمّا کان ذلک الأمر لو تم الغرض به استلزم نقصان الدین کان کالخداع عن الدین، فأطلق علیه لفظ الخداع استعاره.

«بمعجونه غرّقتموها»، أی جعلتموها مغموره «بقندکم»، و القند: عسل السکر إذا جمد، یقال: سویق مقنّد و مقنود، إذا وضع فیه القند.

«و خبیصه صفراء»، من: خبصه، یخبصه: أی خلطه (۵). قال فی (الصحاح):

(الخبیص معروف) (۶).

«أتیتمونی بها بعصیرکم»، الظاهر أن المراد بالعصیر: ما هو أعم من المحرّم، بل الظاهر إراده المحلّل بخصوصه؛ إذ قرینه الکلام تقتضی أنه إنما ترکها کراهه التلذّذ و التنعّم بالمآکل اللذیذه (۷)، و لکون صاحبها أراد بها خدعه عن الدین و المکر به، و لهذا قال علیه السّلام: «أ مختبط؟». یقال: اختبطه الشیطان، یختبطه، إذا مسه بأذی (۸).

۱- القاموس المحیط ۴: ۵۸۵- الهدی.

۲- نهج البلاغه: ۴۷۳/ الکلام: ۲۲۴.

۳- القاموس المحیط ۴: ۸۹- هبلته.

۴- القاموس المحیط ۳: ۲۴- خدعه.

۵- القاموس المحیط ۲: ۴۴۰- خبصه.

۶- الصحاح ۳: ۱۰۳۵- خبص.

۷- فی «ح»: المأکل اللذیذ، بدل: المآکل اللذیذه.

۸- القاموس المحیط ۲: ۵۲۶- خبطه.

ص: ۱۳۳

و فی (الصحاح): الخباط- بالضم-: کالجنون و لیس به، تقول: تخبّطه الشیطان، أی أفسده) (۱).

«أم ذو جنه؟»، أی جنون، «أو تهجر؟»، أی تهذی.

قال فی (الصحاح): (الهجر- بالفتح- الهذیان، و قد هجر المریض- من باب:

نصر- فهو هاجر) (۲). و الکلام خرج مخرج الاستفهام الإنکاری، و التوبیخ علی ذلک الخداع بعد تقرره.

«أ لیست النفوس عن مثقال حبه من خردل» و هو حبّ شجر معروف، و واحدته:

خردله «مسئوله» یوم القیامه و الحساب؟

«و ما ذا أقول فی معجونه أتزقمها»- بالزاء و القاف المشدده- أی أبتلعها و ألتقمها، و الزقوم: طعام أهل النار. قال فی (الصحاح): الزقوم: اسم طعام فیه تمر و زبد، و الزقم: أکله، و بابه: نصر. قال ابن عباس: لمّا نزل إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ. طَعٰامُ الْأَثِیمِ (۳) قال أبو جهل: التمر بالزبد نتزقمه- أی نتلقمه- فأنزل اللّه تعالی إِنَّهٰا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِی أَصْلِ الْجَحِیمِ (۴) الآیه) (۵). «معموله؟».

«و الله لو اعطیت الأقالیم السبعه بما تحت أفلاکها»، جمع: فلک، کسبب و أسباب.

قال فی (القاموس): (الفلک: مدار النجوم، و الجمع: أفلاک) (۶) انتهی.

و قیل: (الفلک: جسم أثیریّ ذو نفس غیر نورانی، یدور حول عالم العناصر بإذن اللّه تعالی، و هو مأخوذ من فلک الدولاب و المغزل؛ لمشابهته لهما فی الدوران).

۱- الصحاح ۳: ۱۱۲۲- خبط.

۲- الصحاح ۲: ۷۵۱- هجر، و لیس فیه: من باب نصر.

۳- الدخان: ۴۳- ۴۴.

۴- الصافّات: ۶۴.

۵- الصحاح ۵: ۱۹۴۲- ۱۹۴۳- رقم.

۶- القاموس المحیط ۳: ۴۶۱- الفلک.

ص: ۱۳۴

و قال فی (المجمع): (سمّی فلکا لاستدارته، و کل مستدیر فلک).

قال: (و فی الحدیث: «إن الفلک دوران السماء» (۱)، فهو اسم للدوران خاصه. و أمّا المنجّمون فالفلک عندهم ما رکّبت فیه النجوم، و لا یقصرونه علی الدوران.

و فلکه المغزل- وزان: تمره- معروفه) (۲) انتهی.

و قال أبو ریحان البیرونی فی بعض کتبه: (إن العرب و الفرس سلکوا فی تسمیه السماء مسلکا واحدا، فالعرب سمّوه: فلکا؛ تشبیها بفلک الدولاب فی الدوران علی محور و قطبین. و الفرس سمّوه ب (آسمان)، تشبیها بالرحی، فإن (آس) بلغتهم الرحی، و (مان) دال علی التشبیه) (۳) انتهی.

قال بعض أصحابنا: (و اعلم أن اختلاف الدائرتین الحادثتین علی سطح من تقاطع المعدل و الافق یقسمانها أرباعا (۴)، و المعمور أحد الربعین الشمالیین، و ینقسم بسبعه من المدارات إلی سبع قطاع مستطیله متفاوته فی النهار الأطول بنصف ساعه، و هی الأقالیم السبعه).

«و استرقّ لی»، أی صار رقّا، و ملکا، أو صیر «قطّانها»- أی سکانها- رقّا «مذعنه»، حال من الفاعل أو المفعول، «مقرّه» معترفه «بأملاکها، علی أن أعصی اللّه فی نمله أسلبها أو شعیره ألوکها»، و اللوک: أهون المضغ، أو مضغ صلب، أو علک الشی ء، و قد لاک الفرس اللجام. قاله فی (القاموس) (۵). «ما قبلت و لا أردت».

و الکلام خرج مخرج المبالغه، و العصیان تنزیلی لا تحقیقی.

۱- لسان العرب ۱۰: ۴۷۸- فلک.

۲- مجمع البحرین ۵: ۲۸۵- فلک.

۳- عنه فی بحار الأنوار ۵۵: ۱۸۳.

۴- من قوله: و علی الثانی (فعلان) غیر مصروف، المار فی الصفحه: ۱۲۱، کانت مقاطع فیه فی «ق» غیر واضحه الکلمات، و فی بعضها بیاض بمقدار نصف صفحه أو یزید. و قد عارضنا النص فی «ح» علی ما کان منه واضحا ظاهرا و ما عداه فترکناه دون أن نعارضه علیه.

۵- القاموس المحیط ۳: ۴۶۴- اللوک.

ص: ۱۳۵

«و لدنیاکم أهون عندی من ورقه فی فم جراده تقضمها»، قضم- کسمع-: أکل بأطراف أسنانه، أو أکل یابسا. قاله فی (القاموس) (۱).

و فی (الصحاح): (القضم: الأکل بأطراف الأسنان بابه (فهم). قیل: إنه قدم أعرابی علی ابن عمّه بمکه، فقال: إن هذه بلاد مقضم، و لیست بلاد مخضم.

و الخضم: الأکل بجمیع الفم، و القضم دون ذلک. [و] قولهم- یبلغ الخضم بالقضم، أی أن یبلغ بالأکل بأطراف الفم، و معناه الغایه البعیده قد تدرک بالرفق. قال الشاعر:

تبلّغ بأخلاق الثیاب جدیدها و بالقضم حتی تدرک الخضم بالقضم) (۲)

انتهی.

«و أقذر عندی من عراقه خنزیر» قال فی (القاموس): (و عرق العظم عرقا و معرقا- کمقعد-: أکل ما علیه من اللحم .. و العرق: العظم بلحمه، فإذا اکل لحمه فعراق أو کلاهما لکلیهما. و کغراب و غرابه: النقطه (۳) من الماء) (۴) انتهی.

قیل: (و العراق- أیضا- جمع: عرق، و هو العظم علیه شی ء من اللحم، و هذا الجمع من المجموع النادره التی جاءت علی وزن (فعال)، نحو: رخل و رخال، و تؤم و تؤام) (۵).

«یقذف بها أجذمها»، أی مجذومها.

قال فی (النهج): «و الله لدنیاکم هذه أهون فی عینی من عراق خنزیر فی ید مجذوم» (۶).

۱- القاموس المحیط ۴: ۲۳۴- قضم.

۲- البیت من الطویل. الصحاح ۵: ۲۰۱۳- قضم.

۳- فی «ح» و المصدر: النطفه.

۴- القاموس المحیط ۳: ۳۸۱- العرق.

۵- شرح نهج البلاغه (ابن أبی الحدید) ۱۹: ۶۷.

۶- نهج البلاغه (۷۰۲/ الحکمه: ۲۳۶.

ص: ۱۳۶

قال ابن أبی الحدید فی شرح الکتاب: (و لا یکون شی أحقر و أبغض إلی الإنسان من عراقه خنزیر فی ید مجذوم، فإنه لم یرض بأن جعله فی ید مجذوم- و هو غایه ما یکون من [التنفیر] (۱)- حتی جعله عراق خنزیر. و لعمری لقد صدق علیه السّلام و ما زال صادقا، و من أمّل سیرته فی حال خلوّه من العمل و ولایه الخلافه عرف صحه هذا القول) (۲).

«و أمرّ علی فوادی من حنظله یلوکها» قد تقدم تفسیره «ذو سقم ینسمها»، و فی نسخه: «فیشمها» (۳)، و المرجع إلی معنی واحد.

«کیف أقبل ملفوفات عکمتها»، أی شددتها بثوب «فی طیّها، و معجونه کأنما (۴) عجنت بریق حیّه أو قیّها؟»، هذا الوصف لمزید التقبیح لها (۵) و التنفیر عنها؛ لما فیها من الأخطار و التبعات و الشبهات المهلکه، کالسم القاتل. کذا قیل (۶).

و لعل الأظهر أن وصفها بذلک إنّما هو لما ترتب علیها من غرض صاحبها بها، لا لکونها فی حدّ ذاتها کما ذکره؛ فإنّها متی کانت من وجوه الحلال و طیّب المال فإنه لا خطر فیها و لا شبهه و لا تبعه بالکلّیه کما ذکره.

«اللهم»، و الأصل: یا الله، و المیم عوض حرف النداء، و قد جاء الجمع بینهما فی الضروره الشعریه (۷). و عن الفرّاء: أن الأصل: یا الله آمنا بخیر (۸). و عن النضر ابن شمیل أن المیم للجمع، و المراد: نداء اللّه بجمیع أسمائه (۹). و هما ضعیفان.

۱- من المصدر، و فی النسختین: التمثیل.

۲- شرح نهج البلاغه ۱۹: ۶۷.

۳- و هو المطابق لما فی «ح» فی الحدیث الوارد أول الدرّه.

۴- فی «ح» و المصدر: کأنّها.

۵- فی «ح»: بها.

۶- الفوائد الطوسیه: ۱۵۶/ الفائده: ۴۶.

۷- انظر: شرح الرضی علی الکافیه ۱: ۳۸۴، شرح ابن عقیل ۳: ۲۶۵.

۸- عنه فی مجمع البیان ۲: ۵۴۸، شرح الرضی علی الکافیه ۱: ۳۸۴.

۹- المجموع شرح المهذب ۳: ۳۱۷، فتح الباری ۱۱: ۱۳۱.

ص: ۱۳۷

«إنّی نفرت منها نفار المهره»، هی الانثی من ولد الفرس، أو أول ما ینتج. کذا فی (القاموس) (۱).

و قال فی (المصباح): (و المهر: ولد الخیل، و الجمع: أمهار و مهار و مهاره، و الانثی: مهره، و الجمع: مهر، مثل: غرفه و غرف) (۲).

«من راکبها»، و فی نسخه: «من کیها». قیل: (و هو أبلغ فی شده النفار) (۳).

«اریه السها و یرینی القمر!»، السها: کوکب خفیّ فی بنات نعش الصغری، و هذا مثل لطیف.

قال أبو هلال العسکری: (فأنکرت امرأه ذلک (۴) و قالت: سأجرب ذلک، فلمّا واقعها قال: أ ترین السها؟- و هو کوکب صغیر فی بنات نعش- قالت: هو ذا، و أشارت إلی القمر، فضحک و قال: اریها السها و ترینی القمر. فلمّا کان أیام الحجاج شکی إلیه خراب السواد، فحرّم لحوم البقر لیکثر الحرث، فقال بعض الشعراء:

شکونا إلیه خراب السواد فحرّم فینا لحوم البقر

فکان کما قیل من قبلنا اریها السها و ترینی القمر (۵)

انتهی.

قال بعض الأعلام: (و لا یبعد أن یکون علیه السّلام هو المبتکر لهذا المثل کما قاله بعض الأعلام فی المثل [السائر] (۶) و هو: عند الصباح یحمد القوم السری).

۱- القاموس المحیط ۲: ۱۹۳- المهر.

۲- المصباح المنیر: ۵۸۳- المهر.

۳- الفوائد الطوسیه: ۱۵۶/ الفائده: ۴۶.

۴- إشاره إلی شأن ذکره العسکری فی أوّل القصه.

۵- البیتان من المتقارب. جمهره الأمثال ۱: ۱۱۷/ ۱۳۵.

۶- فی «ق»: العابر، و فی «ح»: الفائق.

ص: ۱۳۸

أقول: فيه بعد ظاهر؛ فإنه عليه السّلام كثيرا ما يستشهد بالأمثال المتقدّمه، مثل قوله فی الخطبه الشقشقيّه:

«شتان ما يومی علی كورها و يوم حيان أخی جابر» (۱)

و مثل قوله فی جواب المغيره و قد اعترضه فی بعض كلامه:

«أصبحت فردا لراعی الضان يلعب بی ما ذا يريبک منی راعی الضان» (۲)

و مثله كثير. و لعل مراده عليه السّلام من ذكر هذا المثل: أنی اريه الآخره و يرينی الدنيا، و الآخره أمر خفیّ؛ لاحتياجها إلی الفكر و الاستدلال، و كون غايتها لا تدرک بالحس، فهی من هذه الجهه مشابهه للسها، و الدنيا ظاهره مكشوفه مشاهده بالعيان، لا تحتاج إلی حجه و لا برهان، كالقمر الساطع.

«أمتنع من وبره»، واحده الوبر، و هو صوف الإبل و الأرانب و نحوها. قاله فی (القاموس) (۳).

«من قلوصها ساقطه»، القلوص من الإبل: الشابه، أو الباقيه علی السير، أو أول ما يركب من إناثها إلی أن تثنی، [ثم هی] (۴) ناقه. قاله فی (القاموس) (۵).

و فی (المصباح): (و القلوص من الإبل بمنزله الجاريه من النساء، و هی الشابه، و الجمع: قلص- بضمتين- و قلاص- بالكسر- و قلائص) (۶).

و قوله: «ساقطه» صفه ل «وبره»، و هو إشاره إلی تحقيرها و عدم الاعتداد بها.

«و أبتلع إبلا فی مبركها رابضه؟»، أی باركه، بمعنی: أمتنع من أقل قليل، و هو

۱- البيت من السريع. نهج البلاغه: ۲۷/ الخطبه: ۳.

۲- البيت من البسيط. انظر شرح نهج البلاغه (ابن أبی الحديد) ۴: ۷۵، و فيه: هزءا لراعی الضأن أتبعه، بدل: فردا لراعی الضأن يلعب بی، و هو بهذا النص لأميه بن الأسكر كما فی معجم البلدان ۲: ۱۵۱- جلذان.

۳- القاموس المحيط ۲: ۲۱۳- الوبر.

۴- من المصدر، و فی النسختين: فهی.

۵- القاموس المحيط ۲: ۴۶۱- قلص.

۶- المصباح المنير: ۵۱۳- قلصت.

ص: ۱۳۹

وبره ساقطه، فکیف أبتلع إبلا رابضه؟! و هو کنایه عن الخطیر من الدنیا.

و قیل: إنه راجع إلی ما قدّمه، یعنی: أنی أمتنع من إعطاء صاع واحد لأخی مع شدّه احتیاجه، أو من أکل حلواء اهدیت لی مع میلی إلیها طبعا- فإن المؤمن حلویّ کما فی الخبر- (۱) و من لبس ما زاد علی المدرعه، و أکل ما زاد علی خبز الشعیر، فکیف أمیل إلی الدنیا و أظلم الیتیم و غیره (۲)؟

«أدبیب العقارب»، و هو سریان سمّها و أذاها فی البدن، أو مشیها الخفی یؤذی الإنسان. و الثانی أربط بقوله: «من وکرها». الوکر: عش الطائر. قاله فی (القاموس) (۳).

و قال الجوهری فی (الصحاح): (و کر الطائر- بفتح الواو-: عشه حیث کان فی جبل أو شجر، و جمعه: و کور و أوکار) (۴) انتهی.

و المراد هنا: مکان العقارب، تجوّزا.

«ألتقط»، أی آخذ. قال فی (القاموس): (لقطه: أخذه من الأرض، کالتقطه) (۵).

«أم قواتل الرقش»: جمع رقشاء، و هی الحیّه المنقطه بسواد و بیاض. قال فی (الصحاح): (حیّه رقشاء: فیها نقط سواد و بیاض) (۶). و هو من إضافه الصفه إلی الموصوف، «ارتبط؟».

«فدعونی أکتفی من دنیاکم بملحی و أقراصی، فبتقوی الله أرجو خلاصی. ما لعلی و نعیم یفنی و لذه تنسخها المعاصی». و المعنی: أن حال علی ینافی ذلک النعیم، و اختیاره یضاد تلک اللذه.

۱- بحار الأنوار ۵۹: ۲۹۵.

۲- الفوائد الطوسیه: ۱۵۷/ الفائده: ۴۶.

۳- القاموس المحیط ۲: ۲۲۰- الوکر.

۴- الصحاح ۲: ۸۴۹- وکر.

۵- القاموس المحیط ۲: ۵۶۵- لقطه، و فیه: فهو ملقوط، بدل: کالتقطه.

۶- الصحاح ۳: ۱۰۰۷- رقش.

ص: ۱۴۰

«سألقی و شیعتی»، فیه العطف علی الضمیر المرفوع المتصل من غیر تأکید و لا فصل، و هو خلاف المشهور بین النحویین، و الحق جوازه فی السعه، و هذا الخبر من أوضح شواهده.

و المراد بالشیعه هنا: الخلّص منهم، لا- من قال بإمامته مطلقا کما لا یخفی، فإن الخلّص منهم هم الداخلون تحت قوله (۱): «بعیون ساهره و بطون خامصه (۲)».

أی خالیه؛ إمّا بالجوع، أو بالصوم الموجب له. و هؤلاء الذین أشار إلیهم بقوله علیه السّلام:

«عمش العیون من البکاء، خمص البطون من الطوی، ذبل الشفاه من الظما» (۳) الحدیث.

وَ لِیُمَحِّصَ اللّٰهُ الَّذِینَ آمَنُوا وَ یَمْحَقَ الْکٰافِرِینَ (۴) یقال: محص الذهب بالنار:

خلّصه مما یشوبه. قاله فی (القاموس) (۵). و فی (مختصر الصحاح): (محص الذهب بالنار: خلّصه ممّا یشوبه، و بابه: قطع. و التمحیص: الابتلاء و الاختبار) (۶) انتهی.

قیل: (و المعنی: حصل ما حصل من تضییق الدنیا علی المؤمنین و الشیعه المخلصین، و التوسعه علی الکافرین و الظالمین؛ وَ لِیُمَحِّصَ اللّٰهُ الَّذِینَ آمَنُوا وَ یَمْحَقَ الْکٰافِرِینَ). و الظاهر بعده.

و بهذا الحدیث الشریف نختم درر هذا الکتاب، و نحبس القلم عن الحرکه و الاضطراب، حامدین له سبحانه علی ما وفقنا إلیه من الفوز بسعاده ختامه، و یسّره لنا من نظم هذه الدرر فی سلک نظامه، مصلّین علی نبیّه و آله، القائمین بمعالم حلاله و حرامه.

۱- من «ح».

۲- کذا فی النسختین، و قد مرّ فی الحدیث أوّل الدرّه بلفظ: خماص، و کذلک هو فی المصدر.

۳- مهج الدعوات: ۴۰۸، بحار الأنوار ۹۲: ۳۸۲/ ۲۷.

۴- آل عمران: ۱۴۱.

۵- القاموس المحیط ۲: ۴۶۵- محص.

۶- مختار الصحاح: ۶۱۶- محص.

ص: ۱۴۱

و قد جاء هذا الکتاب بحمد اللّه سبحانه و برکه من نسب إلیه- صلوات اللّه و سلامه علیه- مشتملا علی تحقیقات رشیقه، و تدقیقات أنیقه، و فوائد شریفه، و فرائد لطیفه، و عوالی لآل لم یسبق إلیها سابق من علمائنا الأبرار، و زواهر جواهر لم یحم حولها فکر من الأفکار، و لا اشتمل علیها مصنّف فی هذا المضمار. هذا مع ترادف أنواع النوائب و تفاقم الخطوب و المصائب فی ضمن اشتغالی بتألیفه، و جمعه و تصنیفه، حتی إنه بقی مدّه مدیده فی قالب التعویق و النسیان، بل آل بعضه إلی الذهاب بما وقع علیّ من حوادث الأزمان، حتی منّ اللّه تعالی بالتوفیق للتوطن فی جوار سیدی و سندی إمام السعداء و سیّد الشهداء- صلوات اللّه علیه و علی آبائه و أبنائه و من یعجز لدیه- فوفقنی اللّه تعالی لإتمامه.

و اللّه أسأل أن یجعله ذخرا لی عنده لیوم الجزاء، و أن یلحقنی بمن نسبته إلیه مع جمله الآباء و الأبناء إنه الکریم الوهّاب؛ بل أکرم من سئل فأجاب.

و کتبه بیمینه الداثره- أعطاه اللّه تعالی کتابه بها فی الآخره- فقیر ربه الکریم، و أسیر حوبه العظیم، یوسف بن أحمد بن إبراهیم الدرازی البحرانی- أصلح اللّه تعالی له أحوال الدارین، و أذاقه حلاوه النشأتین- بتاریخ الیوم العشرین من شهر ذی القعده الحرام من السنه السابعه و السبعین بعد المائه و الألف من الهجره المحمدیه، علی مهاجرها و آله أفضل صلوات و تحیّه، حامدا مصلّیا مسلّما مستغفرا، آمین آمین (۱)

۱- فی «ح» بعدها: و بعد: فقد فرغت و وفقت لإتمام هذا الکتاب المستطاب، العزیز المکرم عند اولی الألباب، الذی لیس کمثله فی مصنّفات علمائنا الأطیاب، نفعنا اللّه و سائر المؤمنین به و بما فیه، و متّعنا بدوام بقاء مؤلّفه الاستاذ الاستناد، العلّامه النحریر الروایه الحدیث، العارف المتأله، المحقق المدقّق، شکر اللّه مساعیه الجمیله لجمعه و تألیفه بمحمد و آله، الفقیر الحقیر النحیف المحتاج إلی رحمه ربه المتفرّد عن الأولاد و الأزواج المقرّ فی الخفی و الجلی، حسن الشریف ابن المرحوم المبرور الملّا محمد علی السبزواری مولدا و الکربلائی مسکنا و موطنا و مدفنا إن شاء اللّه، فی سادس ربیع الأوّل سنه ثمانین و مائه بعد الألف من الهجریه النبویه. و کذلک ورد فیها بعده: و أمّا بعد: فقد وفقنی اللّه تعالی بلطفه العمیم و فضله الجسیم للفراغ من تصحیح هذا الکتاب المستطاب، المعزز المکرم عند اولی الألباب، ضاعف اللّه قدر مصنّفه الاستاذ الاستناد، و أطال بقاءه إلی یوم التناد، العلّامه المتأله، الفرید فی عصره، الوحید فی دهره، شکر اللّه سعیه الجمیل فی جمعه و تألیفه و نضده و ترتیبه، و متعنا بطول حیاته و دوام خدمته و شرف صحبته، من نسخته الأصلیه فی جمع من الفضلاء- کثّر اللّه أمثالهم فی الدنیا- و وفقنی لبذل جهدی فی التصحیح بقدر و سعی و طاقتی و صرف همی فی ذلک بمقدار قدری و همتی، فصح غایه التصحیح، إلّا ما غاب عن البصر و کلّ عنه النظر، و المرجو من إخوان الدین و خلّان الیقین الناظرین فیه المنتفعین منه- بعد التماس الدعاء- أن یصححوا بعد التأمل الصادق ما غاب عن نظری الکلیل العلیل، فإنی مع قصوری و عجزی و شتات شملی معترف بالسهو و النسیان، فإنهما کالطبیعه الثانیه للإنسان. و وقع الفراغ من التصحیح فی رابع عشر وردت فی الاصل بلفظ: جهاردهم، و هی فارسیه. شهر جمادی الثانیه سنه ۱۱۸۰.

ص: ۱۴۲

قد وافق الفراغ من تحرير هذا الكتاب المستطاب بعون الملك الوهّاب، بقلم الفقير الحقير المقر بالذنب و التقصير، أقل العباد عملا صالحا و أكثرهم ذنبا قبيحا قبحا فاضحا، محمد بن خلف الستراوى البحرانى- بلّغه اللّه جميع الأمانى و إفاضه الخير السبحانى، و كفاه شر السيئات المهلكات، و وقاه الآفات جميعا و البليات، بمحمد و آله السادات، أفاض اللّه عليه و عليهم أفضل الصلوات و أشرف التحيات- و ذلك باليوم السابع من شهر جمادى الاولى أحد شهور السنه (۱۲۰۰)، المائتين بعد الألف من الهجره النبويه على مهاجرها و آله أفضل الصلاه و أكمل التحيه.

كتبت ذلك لعالى الجناب، العلى الأمجد و الأرشد، السعيد الأسعد، الأخ الصفى و الكنز الوفى، الذكى الألمعى، و البدر المضى، الأشرف الأنبل، و الأكمل الأفضل،

ص: ۱۴۳

شیخنا الشیخ محمد ابن العلّامه الفاضل الآصفی و النور المتناهی فی الضیاء، بل الشمس البازغه المشرقه علی کل ما خلق اللّه و برأ، أوحد العلماء و أذکی [..] (۱)

الحکماء، المؤید بروح القدس، و المسدد بحیاه الأنفس الروحانیه و العلوم الإلهیه و السنّه المحمدیه النبویّه و [..] (۲) الجعفریه، شیخنا و مولانا و عمادنا و مقتدانا المصفی من کل درن و مین، علّامه الزمان شیخنا الشیخ حسین [..] (۳)، سلمهما اللّه تعالی، و أیدهما و نجّاهما من کل سوء و عصمهما، و کذلک أبناؤهما و إخوانهما، و وقاهم اللّه جمیعا جمیع الشرور، بحق محمد و آله صلّی اللّه علیه و آله البدور، آمین بحق محمد و آله الطاهرین صلوات اللّه علیهم أجمعین.

و لقد کتبته بالید الفانیه للشیخ الأمجد الشیخ محمد ابن شیخنا الشیخ الأفضل الأسعد الأرشد الشیخ حسین ابن المرحوم المبرور خدین الولدان و الحور، الفاضل الشیخ محمد بن الفردوسی العلّامه الشیخ أحمد ابن المرحوم الشیخ إبراهیم الدرازی البحرانی، متعه اللّه به و بغیره طویلا، و أفاض علیه الخیرات بکره و أصیلا، إنه سمیع الدعاء قریب مجیب، و الحمد للّه (۴).

۱- سقط فی مصوّره المخطوط.

۲- سقط فی مصوّره المخطوط.

۳- سقط فی مصوّره المخطوط.

۴- قد وافق الفراغ .. و الحمد للّه، لیس فی «ح».

درباره مرکز

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند ؟

سوره زمر/ ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ.ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفا علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب « مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱.بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)

۲.تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی

۳.جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه ، تبلت ها، رایانه ها و ...

۴.سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو

۵.گسترش فرهنگ عمومی مطالعه

۶.زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱.عمل بر مبنای مجوز های قانونی

۲.ارتباط با مراکز هم سو

۳.پرهیز از موازی کاری

۴.صرفا ارائه محتوای علمی

۵.ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱.چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲.برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳.تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴.تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵.ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶.تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷.راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸.طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹.برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰.برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

۱.JAVA

۲.ANDROID

۳.EPUB

۴.CHM

۵.PDF

۶.HTML

۷.CHM

۸.GHB

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

۱.ANDROID

۲.IOS

۳.WINDOWS PHONE

۴.WINDOWS

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

درپایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان -خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی -پلاک ۱۲۹/۳۴- طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

دفتر تهران: ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹


قائمیه
مرکز تحقیقات رایانه‌ای
اصفهان
WWW
برای داشتن کتابخانه های‌تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشـــانی
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹